خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا

جامعـــــــــة باتنـــــــة
كليـــــة الحقـــــوق
قســـم العلـــوم السياسيـــة

التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة
دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية

إعداد الطالب:
خالد معمري
جندلي

إشراف الأستاذ:
د. عبـــد الناصـــر

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ. د. محمد سليم قلالة — رئيسا مناقشا
- د. عبد الناصر جندلي — مقررا ومشرفا
- د. حسين قادري — عضوا مناقشا
- أ.د. حسين بوقارة — عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2008/2007

خطـــة الدراسة:

مقدمـــــــــة

الفصل الأول: الإطـــار النظري للدراســـة: تأصيل مفاهيمي وضبط منهجي

المبحث الأول:تصميم منهجي للدراسات الأمنية: ضبط إجرائي لمفهوم الأمن

المطلب الأول: الاتجاه التقليدي في مفهوم الأمن

المطلب الثاني: الدلالات النظرية للدراسات الأمنية

المطلب الثالث: الاتجاه التركيبي في الدراسات الأمنية

المبحث الثاني: مستويات المعالجة المنهجية للتحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها المفاهيمية

المطلب الأول: مستويات المعالجة المنهجية للتحولات الدولية الجديدة.

1/ وحـــدة التحليل

2/ موضوع التحليل

3/ اتجاهات التحليل

4/ بنية النظام الدولي.

المطلب الثاني:الانعكاسات المفاهيمية للتحولات الدولية الجديدة: القوة، السيادة، النزاع.

المبحث الثالث:تفكيك العلاقة التفاعلية بين العولمة والأمن: فحص لافتراضات هيلد، فريدمان، أليسون

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية لظاهرة العولمة حسب فرضيات دافيد هيلد

المطلب الثاني: مظاهر تأثير العولمة في الأمن : تصور توماس فريدمان

المطلب الثالث: الافتراضات الرئيسية لغراهام أليسون Graham Allison

الفصل الثاني: حوار المنظورات في الدراسات الأمنية: دراسة في البناءات المعرفية

المبحث الأول: المنظور العقلاني: الوضعية الوجودية في تفسير الحالة الأمنية

المطلب الأول: الطرح الأمني الدولاتي للواقعية

المطلب الثاني: متغير المعضلة الأمنية في التحليل الواقعي البنيوي للدراسات الأمنية

المطلب الثالث: التصور الأمني للنظرية الليبرالية: البنيوية/ المؤسساتية

المبحث الثاني: المنظور التأملي في الدراسات الأمنية: النزعة ما بعد وضعية

المطلب الأول: النظرية النقدية الاجتماعية

المطلب الثاني: نظريـــة ما بعد الحـــداثة

المبحث الثالث: النظريـــة البنائيـــة: جسر الهوة الأمنية

المطلب الأول: البناء النظري العام للبنائية

المطلب الثاني: البعد التذاتاني في الدراسات الأمنية.

الفصل الثالث: الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر: المرجعيات النظرية والمقاربات التطبيقية

المبحث الأول: اتجاهات الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد 11 سبتمبر

المطلب الأول: العقل الاستراتيجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الثاني: الحادي عشر سبتمبر والتحول من الحدث إلى المفهوم

المطلب الثالث: العقيدة الإستراتيجية الأمريكية بعد11 سبتمبر

المبحث الثاني: مضامين النظرية الأمنية الأمريكية الجديدة

المطلب الأول: مراحل تطور النظرية الأمنية الأمريكية

المطلب الثاني: المحاورات الأمنية الأمريكية الكبرى

المبحث الثالث: صور التكيف المنهجي بين النظرية الأمنية والخطاب الأمني.

المطلب الأول: توصيف البيئة الأمنية العالمية: التهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الثاني: الصور التطبيقية للنظرية الأمنية الجديدة: المؤسسة الدفاعية، السياسة الدفاعية، الساحة الدفاعية

المطلب الثالث: أشكال التكيف النظري مع البيئة الأمنية الجديدة بعد 11 سبتمبر: الإحياء الواقعي.

الخاتمـــــــة

مقدمة

مقدمـــــــــــة

تتسم التحولات والتغيرات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة بكونها متسارعة وجذريـــة ومركبة الأبعاد، ومن ثم فإن أي جهد بحثي لتأطيرها وضبط مضامينها أمر صعب للغاية تواجهه عدة عقبات تتراوح بين العقبة المعرفية والعقبة السياسية. وهو ما مثّل تحديا نظريا في مـــستوياته الأولى أمام دارسي العلاقات الدولية، وقد تمظهرت حالة الصعوبة هذه في صورتين:

الأولى نظرية حيث اهتزت الأطر التحليلية التي كانت سائدة على مدار سنوات الحرب الباردة وبات حجم تدفق الأحداث أكبر من قدرتها على التفسير، ففقدت بعضا من وظائفها التنظيرية خاصة الوظيفة المابعدية. أما **الثانية ممارستية** إذ انعكست حالة الغموض والتعقيد الشديدين التي اتصفت بهما فترة ما بعد الحرب الباردة على الفواعل والنظم والأنساق الدولية من جهة، وعلى مستوى التفكير الاستراتيجي من جهة ثانية، فشهدنا حالة من الفراغ على المستوى التـــنظيري مست جميع ميادين العلاقات الدولية التي عرفت كحقل معرفي اضطربا كبيرا بفعـــل غيـــاب مجموعة من الأسس الضابطة لمستويات الحركة في الشؤون الدولية فأصبح المجتمـــع الأكـــاديمي يعيش موجة التفكك في النظريات والأطر المفاهيمية الشمولية التي تزعزعت مرجعياتها المعرفيـــة المنتجة.

ومع حجم التحديات الجديدة التي صار يفرضها النسق المتنامي للعولمة انـــصرف الـــتفكير في العلاقات الدولية إلى البحث عن آليات تنظيرية جديدة تملك متغيرات تفسيرية قـــادرة علـــى استيعاب تعقّد التحولات الدولية من جهة، وفهم سمات السياسة العالمية الآخذة في التعولم مـــن جهة أخرى. ولأجل ما تقدم فقد بدا النقاش في الأوساط الأكاديمية لواقع العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة متمحورا حول فكرة المرونة المفاهيمية أي إيجاد مفاهيم جديدة قابلة للتكيف مع التحولات العميقة في المشهد الدولي، وأيضا تصميم مقاربات نظرية لها المقدرة على استبصار التحول في المفاهيم القائمة كالقوة والأمن والحرب والتهديد ...الخ. والحقيقة أن محور البحث هذا هو أشبه بالنقاش الذي دار حول المرونة المنهجية بعد نهاية الحرب العالميـــة الثانيـــة والذي عُنيت به العلوم الاجتماعية بصفة خاصة في ظل المحاورة التنظيرية الثانية (الـــسلوكية في مواجهة الواقعية).

وعلى ضوء ما ذكر اتخذت مسألة تناول المنظورات المفسرة للسياسة العالمية في عصر العولمة اتجاهات منهجية متنوعة، لعل أهمها دراسة وفحص إحدى تركيبات السياسة العالمية وضبط مفاهيمها المركزية كمفهوم " **الأمن الدولي" INTERNATIONAL SECURITY** الذي يعتبر مفهوما محوريا في الدراسات الأمنية.

لقد شكّل الأمن موضوعا مركزيا في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية وحتى المعاصرة، فهو إحدى المسائل المعقدة التي عكف دارسو السياسة الدولية على البحث في مدى إمكانية تحقيقها وتطويرها. فمنذ المحاورة التنظيرية الأولى (الواقعية في مواجهة المثالية) في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بدا أن عملية الوصول إلى إطار نظري يفسر قضية الأمن كميدان للسياسة الدولية مسألة صعبة للغاية لأنها تتقاطع في أحيان كثيرة مع مظاهر أزمة التنظير في حقل العلاقات الدولية بشكل عام. فالمثاليون رأوا أنهم الأقدر على ذلك خاصة وأن فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى التي عرفت تشكل عصبة الأمم بعثت الأمل في إمكانية إنشاء نظام دولي سلمي. أما الواقعية فقد قدمت تصورا كان الأقرب لتفسير حالة الصراع على مدار مرحلة الحرب الباردة من خلال استقراءها لمسألة الصراع والحرب كسمة مطابقة وملازمة للعلاقات بين وحدات أساسية هي الدول. ولذا اتجه التركيز الواقعي إلى البحث في ميكانزمات استعمال الدولة للقوة لمواجهة الأخطار وتحقيق الأمن، كما برزت الليبرالية باتجاهيها البنيوي والمؤسساتي. فالبنيويون من أصحاب نظرية السلام الديمقراطي على سبيل المثال رأوا أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي استنادا إلى المنطق الكانطي (نسبة إلى كانط) حيث تم التأكيد على العوامل الثلاثة للأمن، وهي: التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، الترابط العابر للحدود الوطنية.

لكن مع نهاية الحرب الباردة اعتبر البعض أن نهاية الصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية قد شكلت نقطة انعطاف فارقة في السياسات الدولية. وتفاءل الكثيرون بأن الوضع الجديد قد يؤدي إلى نشوء قيم مجتمعية جديدة تساهم في تحقيق التعاون الدولي بين الأفراد والمجتمعات والدول. وقد ساد هذا الاعتقاد بشكل أكبر مع بروز تيارات متفائلة بشأن إقامة مجتمع عالمي يسوده السلام والأمن الدوليين.

لكن في مقابل هذا اعتقد البعض بأن الواقعيةREALISM ستظل أسلم أطر التحليل المتعلقة بمفهوم الأمن الدولي وتحدياته خاصة مع الاستجابات والتعديلات التي قدمتها الواقعية الجديدة.

لكن رغم ذلك جاء التفكيك المعرفي لهذا الاستبصار النظري من خارج المنظور العقـــلاني، إذ بدأت تظهر مع نهاية الحرب الباردة النظريات الإبـــستمولوجية الحديثـــة كالنظريـــة النقديـــة الاجتماعية والنظرية البنائية ونظرية مابعد الحداثة، حيـــث اعتـــبرت في مجملـــها أن الواقـــع الاجتماعي ليس شيئا معطى، بل يبنى بالإرادة الإنسانية. وسمي هذا التصور الجديـــد بالاتجـــاه التكويني **CONSTITUTIVE TREND** الذي تبنى تفكيرا ما بعد وضعيا ونزعة مـــا بعـــد تجريبية، مع تقديم تفسيرات أمنية متعارضة مع ما قدمه الاتجاه التفسيري **EXPLANATORY TREND** ، وقد وجد هذا التعـــارض تبريراتـــه في حالـــة الاخـــتلاف علـــى المـــستويات الابستيمولوجية والأنطولوجية والمنهجية بين النظريات التفسيرية والتكوينية.

على هذا الأساس يمثل "**المنظور**" أداة منهجية منتجة لصياغة افتراضات علمية مـــسهلة لمـــسألة التراكمية المعرفية في الدراسات الأمنية من جهة، وبديلا مقنعا عـــن المنهجيـــة التجزيئيـــة في العلاقات الدولية التي تتخذ من تعارضية نظريات العلاقات الدولية محورا أساسا في عملية البناء النظري من جهة أخرى، كتشخيص لحالة القطيعة التي تصبغ الأداءات النظرية المتضاربة استنادا للمبدأ الفلسفي القائم على لاتواصلية التطور في العلوم والذي كان **غاستون باشلار** أكثر مـــن عبر عنه (ما يجعلنا أمام محطات صراع وجودي بدلا من الصراع المعرفي). وتلك في حد ذاتهـــا إشكالية كبرى ذلك أن أزمة غياب نظرية كوسموبوليتانية عامة في هذا الحقل تبدو في أحيـــان كثيرة مجسدة في الطرائق المنهجية للتعاطي مع مسائل التنظير في العلاقات الدولية، الأمر الـــذي دفع بالكثيرين إلى الدعوة لقيام منهج خاص لمعالجة الظاهرة الدولية بعيدا عن ملابسات المناهج الاجتماعية الأخرى من منطلق خصوصية السلوكيات السياسية الدوليـــة وتعقيـــدها مقارنـــة بالسلوكيات الاجتماعية الأخرى، وهذا طرح ترفضه في واقع الأمر مجمل الاتجاهات النظريـــة الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة.

وحيث أن المنظور يعكس هذه الأهمية المزدوجة، كونه يعبر بصفة مباشرة كما جاء به تومـــاس كون عن فكرة المنظومة المعرفية، فإنه يشير إلى مجموعة من النظريـــات المنـــسجمة في كلانيـــة الاقتراب للظاهرة الدولية، لكن مع تقاطعية أنطولوجية تفسر عملية البناء النظري لكل منـــها بالشكل الذي يصور حقل العلاقات الدولية على أنه أقرب إلى صـــيغة مـــستويات التحليـــل

المتضاربة، إذ أنه متى خرجنا من ذات السياقات التحليلية المتوافقة صرنا أقرب إلى الدائرة المنظوراتية البديلة.

من هنا تتشكل حركية التفاعل النظري بين مدارس العلاقات الدولية ونظرياتها، ووفقا لذات التصور يتم إفراز استبصارات وإسهامات النظريات والمقاربات الكبرى في الدراسات الأمنية. ولأجل ذلك نحن بصدد نمذجة لعملية التنظير في العلاقات الدولية لإدراك مضامين البناءات النظرية في الدراسات الأمنية التي تتصف في مرات كثيرة بالتنميط والتطابق مع اتجاهات التنظير في السياسات الدولية.

إن البحث المستمر عن محاولات نظرية في الدراسات الأمنية هو جزء من الحديث الدائر حول النظرية في العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام و في العلاقات الدولية بشكل خاص. فالنظرية واستنادا لتعريف كنيث والتز k.WALTZ بأنها "جملة أو مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ما أو ظاهرة معينة"، فهي تستهدف الوصول إلى تعميمات علمية محددة باستخدام إجراءات استقرائية معينة بغية تقديم الفهم الأفضل لسلوكيات الدول والفواعل.

أما "**البناء النظري**" الذي يردف مراحل الدراسة في العلاقات الدولية منذ مرحلة ما قبل النظرية ووصولا إلى النظرية كنتاج طبيعي لعملية التنظير، فإنه يوفر المرتكزات الفكرية المؤسسة لمسلمات وفرضيات نظرية بخلفيات منهجية علمية. والبناء النظري كإطار هيكلي مجرد في العلاقات الدولية يستقطب البحث في الجوانب التأصيلية للنظرية عبر ثلاثية: **الوجود، المعرفة والمنهج**، وفقا للمنظومة البحثية التالية:

- بحث في أنطولوجيا الفواعل وطبيعتها ومصدرية سلوكياتها.
- بحث في ابستمولوجيا تعريف سلوكيات الفاعل، واستخلاص السياقات النظرية الضابطة لتلك السلوكيات. وكمثال على ذلك النقاش الذي فرضه المؤسساتيون أمام الواقعيون حول سلوك الدول، حيث أن تحول الدول من الفوضى إلى التعاون بحسبهم هو نتيجة للتحول في هيكلة أجندة العلاقات الدولية حيث طغى المتغير الاقتصادي على حساب باقي المتغيرات، وهو ما أدى إلى بروز نظرية الاعتماد المتبادل.
- بحث في الأدوات المنهجية والطرق العلمية المستوعبة لتحولات الظاهرة الدولية والمعبرة عنها.

يمثل الضبط الإجرائي لمفهوم الأمن أحد المداخل المعرفية والمنهجية لصياغة وبناء ومعمار إطار نظري وعملي في ميدان الدراسات الأمنية، الذي يستمد ديناميكيته من الحراك الثلاثي الأبعاد للمسائل التالية:

الأولى موضوعية مرتبطة بحقل العلاقات الدولية، وتتعلق بالتداخلات المنهجية التي تفرضها الحركة الارتدادية لعملية التنظير في العلاقات الدولية. أما **الثانية** فهي ذاتية مرتبطة بميدان الدراسات الأمنية وتتمثل في الانسياب المعرفي لمفهوم الأمن، في حين أن **الثالثة** سياقية مرتبطة بالبيئة الدولية المنتجة لشبكة مركبة من تحولات السياسة العالمية التي تستدعي سياقات معينة لتناول المسألة الأمنية.

وحيث أن إدراك معاني هذا الحراك ومضامينه واجبٌ ابستمولوجي ومبررٌ علمي لتتويج مقاربة امبريقية في التعاطي مع موضوع الدراسات الأمنية، فإنه يوفر طرائق متنوعة للاقتراب للموضوع تختلف تبعا للمستوى النظري والرصيد المنهجي للباحث.

من هنا تتباين زوايا تعريف الفعل الأمني باعتباره وضعاً وجودياً عطفا على ما قدمته النظريات التقليدية، أو على أنه حالة مجتمعية كما أتت به المقاربات الجديدة، خصوصا عقب نهاية فترة الحرب الباردة. وهنا تبدو القيمة النظرية لاستيعاب أشكال البناء العام للنظريات الكبرى في العلاقات الدولية في مستوياتها الأنطولوجية والابستمولوجية والمنهجية.

ولذلك يتأتى بناء التراكم النظري السليم للظاهرة الأمنية بمعالجة منهجية للتداخلات الموجودة بين كل من العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والبيئة الأمنية الدولية.

تنبع **أهمية البحث** في هذا الموضوع عبر ثلاثة مستويات أساسية:

الأول: كون البحث في الجانب التنظيري للدراسات الأمنية هو تفكيك للعلاقة التفاعلية بين العولمة والأمن، وهو بالتالي إحدى صور البحث في الإشكالية الكبرى التي وقفت عندها العلاقات الدولية مع نهاية عصر الحرب الباردة وبداية المسار المتشابك لظاهرة العولمة والمتمحورة حول تساؤل عميق مفاده: هل أن العولمة بانعكاساتها وتداعياتها تستدعي من الناحية النظرية الإطاحة بالعمليات التي كانت محوراً للسياسة العالمية ومداراً لها ؟.

الثاني: محاولة الوقوف عند المساهمات التنظيرية في ميدان الدراسات الأمنية، التي تعنى بالاهتمام بمفهوم الأمن بمختلف أبعاده ومستوياته، وتهدف إلى إيجاد الأطر الكفيلة لمواجهة الرهانات الأمنية من جهة، وتحقيق الأمن العالمي الشامل من جهة ثانية.

لذا سيخصص هذا الموضوع لتناول مراحل التطور التي عرفتها العملية التنظيرية في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة من خلال استقطاب ثنائي لـــ:

- الأطـــر النظريـــة في العلاقـــات الدوليـــة والـــتي قـــدمت إســـهامات بـــارزة في الدراسات الأمنية ومنها (الواقعية ،الليبرالية ، النقدية ، البنائية ...)

- المستويات التحليلية الجديدة في الدراسات الأمنية والانتقال من مستوى الأمن الدولاتي إلى مستويات أمنية جديدة وبديلة.

الثالث: إحداث نوع من التقاطع المنهجي بين النظرية والممارسة بدراسة الخطـــاب الأمـــني الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لرؤية ما إذا كان هذا الخطاب يستوعب حجم التحولات الدولية المتراكمة التي أفرزتها ظاهرة العولمة. أم أنه تكريس لسياسات أمنية تتنـــاقض والمحاولات التنظيرية الجديدة في الدراسات الأمنية، بالشكل الذي يكرس التصور الأمني الواقعي القائم على دولانية الفعل الأمني.

2/ إشكـــالية الدراســـة :

حيث أن البحث يسير في اتجاه هدف أساسي وهو الوصول إلى بنـــاء تراكميـــة معرفيـــة في الدراسات الأمنية، سننطلق من مسلمة بحثية مفادها أن تتويج عملية التنظير في الدراسات الأمنية تكون بمقاربات مفاهيمية متكاملة، أكثر من التركيز على أطر نظرية جاهزة ومنسجمة.

استنادا إلى ما تقدم واعتبارا للغاية البحثية من وراء هذه الدراسة. تستدعي طبيعـــة الموضـــوع والجوانب المرتبطة به، صياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي :

- **إلى أي مدى يمكن بناء مقاربة تحليلية مفاهيمية متكاملة في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة؟.**

كما سيتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بالموضوع :

1- هل يمكن تفسير عملية التنظير في الدراسات الأمنية كتعبير طبيعي عن تراكم معرفي (تحول ذاتي).أم أنها انعكاس للتحول الذي شهدته البيئة الدولية بعد الحرب الباردة(تحول موضوعي)؟ بمعنى: هل أن السؤال الأمني في عصر العولمة سؤالٌ ابستمولوجي، أم سؤالٌ استراتيجي؟

2- ما هو المنظور الذي يقدم المقاربة الأنسب لفهم التحولات في مفهوم الأمن الدولي في ظل العولمة؟

3- هل تعكس مضامين الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر استجابةً إمبريقيةً وتكيفاً عملياً مع واقع التحول المفاهيمي والنظري للدراسات الأمنية؟.

3/ فرضيات الدراسة:

لتذليل صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة، سيتم صياغة الفرضيات التالية:

1- تدرس آلية التطور في العملية التنظيرية للدراسات الأمنية كمتغير تابع مرتبط بمضامين البيئة الدولية كمتغير مستقل.

2- تواتر البناءات النظرية و الأطر المفهوماتية بين نظريات العلاقات الدولية، يفسر التباين الشديد في المقاربات الأمنية لها.

3- الدراسات الأمنية بحاجة إلى سياقات نظرية تستخدم متغيرات تفسيرية جديدة أهملتها المنظورات التقليدية بالشكل الذي يثري العملية التنظيرية.

4- يعكس الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مضامين نظرية واستجابات إمبريقية مكرّسة للافتراضات الواقعية في الدراسات الأمنية.

4/ مشكلة الدراسة:

تجسدت مشكلات الدراسة في صورة عقبات علمية، تراوحت بين مشكلتين: إحداهما منهجية والأخرى معرفية:

أما المشكلة **المنهجية**، فتتلمسها في عدم اتضاح حدود الانفصال النظري ضمن العلاقة بين الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، خاصة عندما يتعلق الأمر بعملية التنظير. أي في حالات التقاطع والتعارض بين الافتراضات النظرية للعلاقات الدولية وبين الاسهامات الأساسية في ميدان الدراسات الأمنية.

أما المشكلة **المعرفية**، فتجسدت في انعدام وجود قوالب علمية وفلسفية توفر إجابات معرفية دقيقة وإجماعات مفاهيمية خاصة بتطور الظاهرة الاجتماعية عموما والظاهرة السياسية خصوصا.

ذلك أن تضارب اتجاهات تطور المعرفة بين التواصليون"توماس كون" والانقطاعيون "غاستون باشلار"، قد انعكس بصورة مباشرة على مسار النقاش النظري في العلاقات الدولية، خصوصا

عقب نهاية فترة الحرب الباردة، إذ أخذ النقاش أبعادا ابستمولوجية أكثر منها سياقية كما كان عليه الحال طوال مراحل التنظير في محطات زمنية سابقة، مع ادراكنا المسبق أن معيار النجاعة والفعالية بالنسبة لنظريات العلاقات الدولية يكمن في مقدرتها التفسيرية لتحولات البيئة الدولية.
وبقدر ما مثلت هذه العناصر عقبات مبررة في تحديد اتجاهات الدراسة، فإنها شكلت بذات القدر دافعا علميا ساعد على تصميم هيكل بنائي للدراسة بالشكل الذي يقدم نتائج ومقاربات علمية مفيدة، في صورة جدليات وإشكاليات ما تلبث أن تتحول بدورها إلى مداخل استهلالية لدراسات أخرى لاحقة.
كما أن مشكلة الدراسة ذاتها عبرت عن لحظة بحثية موضوعية مكنتنا من مقدمات نظرية وأطر منهجية مناسبة لتحقيق غاية مزدوجة:
- خلق تراكمية معرفية في البناء النظري للعلاقات الدولية عموما وفي الدراسات الأمنية على وجه خاص، استنادا إلى مبدأ تواصلية تشكّل المعرفة وتكوّنها" المعرفة تتطور بالاستمرار".
- صياغة سياقات منهجية ونظرية مهمة في استيعاب اتجاهات التحول في السياسة العالمية، على اعتبار أن البحث في هذا الميدان هو استجابة علمية لإشكالية عميقة في العلاقات الدولية تتمحور حول نجاعة المنظورات في تفسير السياسات الدولية انطلاقا من عملية محددة كالأمن على سبيل المثال.

5/ مصطلحات الدراسة:

التنظير: يعكس النسق التراكمي في استخلاص مضامين نظرية في حقل العلاقات الدولية كتعبير عن العملية التي يسلكها الباحث للوصول إلى النظرية كمجموعة قواعد نهائية، عبر تصميم أنطولوجي مجرد لواقع التطور في النظرية وفقاً لمنهجيات علمية دقيقة.
ويستمد التنظير في العلاقات الدولية قيمته العلمية من نسبية الحقائق أولاً ومن تركيبية الظاهرة الدولية ثانياً، ومن إشكالية تطور المعرفة في العلوم الاجتماعية ثالثاً. لأجل ذلك يولي الباحثون أهمية كبرى لكل من المعرفة التاريخية والسياقات الاجتماعية والتحولات النسقية في تكوين وتحسين مدركاته للسلوكيات السياسية الدولية.
والتنظير هو جدلية للتفكير العميق في الأشياء وبحثٌ في البواعث الكامنة وراء حركيتها، وتجاوزٌ للمسلمات التي تؤسسها النظرية في تفسيراتها، لأن عملية التنظير لا تقف عند ما يطلق عنه توماس كون مصطلح "حل الألغاز **puzzle solving** " بل إيجاد تبريرات تفسيرية لتشكّل

الظاهرة وطبيعتها. والتنظير نسق غير مفصول عن سياق المنظومة المعرفية congnitive map أي أن باحث العلاقات الدولية في بناءه النظري ينطلق من تراكمات معرفية مسبقة حول الظاهرة المراد دراستها، ليصل إلى استخلاصات معينة، هي بالأساس ضبط للتأصيلات الفكرية للنظرية واستحضار لمرجعياتها التاريخية وصياغة لافتراضاتها الأساسية واختبار تطبيقي لإسهاماتها العلمية عبر إسقاطات امبريقية على واقع السياسة العالمية.

الدراسات الأمنية: يفحص موضوع الدراسات الأمنية كحقل معرفي الأصول العميقة لتشكل الظاهرة الأمنية في حدودها الداخلية والدولية، استنادا إلى ضبط وتحليل مستويات تبلور الفعل الأمني، عبر استقطاب لثلاثية: الفاعل الأمني، السيادة الأمنية، القيمة الأمنية. وذلك من خلال البحث في الدلالات النظرية و الأصول المفاهيمية والأبعاد العملية لمفهوم الأمن.

وقد ظل حقل الدراسات الأمنية في حالة تطور مستمر، على الرغم من الانشغال السابق بالقضايا العسكرية والنووية، لنشهد عقب فترة الحرب الباردة اتساعا لتضمين مواضيع جديدة كأجندة بحثية لهذا الحقل Research Agenda. ولعلّ أحد مستويات التطور في هذا الحقل هو تلك المزاوجة الحاصلة بين الدراسات الأمنية والعلوم الاجتماعية، الأمر الذي دفع "**ستيفن والت**" إلى التعبير عن ذلك بأننا نشهد عصر "النهضة في الدراسات الأمنية".

فترة ما بعد الحرب الباردة: تشير إلى مرحلة زمنية خصبة في العلاقات الدولية، اتسمت بالمرونة والتعقيد في الآن معا، حيث قدمت فرصة أكاديمية لتطوير أدوات مفاهيمية وأطر نظرية مفسرة لواقع السياسة الدولية، كنتاج طبيعي لمرونة التحول في الواقع الدولي، استنادا إلى مسلمة أن النظرية تتطور بتحول الظاهرة أو بتحول المنهج. ولأن الظاهرة الدولية اتسمت خلال هذه المرحلة بشدة التحول وعمق التأثير، كان لزاما صياغة قوالب نظرية تستوعب هذه التحولات بالدرجة الأولى، وتملك مقدرة تفسيرية لها بالدرجة الثانية. وهذا ما لاحظناه من خلال مستويات النقاش الكبرى بين نظريات العلاقات الدولية، مثلما حصل مع موضوعات الفوضى والاعتماد المتبادل والمؤسسات الدولية والنزاعات الدولية، فهي قد عبّرت في الغالب عن استجابات نظرية مباشرة لتحولات دولية كبرى.

أما خاصية التعقيد فتتجلى في تشابكية مظاهر السياسة العالمية وعملياتها خلال هذه الفترة، إذ ونتيجة لترابط وتداخل القضايا الدولية، تماهت مستويات التحليل في العلاقات الدولية وانتفت الحدود الفاصلة بين المتغيرات التفسيرية للنظريات الكبرى، وهو ما لمسناه في حجم التعديلات

الواقعية لبعض المسلمات المركزية كإعادة تفكيك متغيري القوة والفوضى بالشكل الذي ينسجم والتغيرات الحاصلة في المشهد الدولي، على الرغم من أن تناول القوة سابقا كان بصورة مطلقة، بينما تم التعبير عن الفوضى بشكل خطي، أي دون الاهتمام بتمايزات الوحدات السياسية الدولية.

الخطاب الأمني: يعبر عن مجموع التصورات الإستراتيجية والسياسات الأمنية المشكّلة لأطر عملية ضابطة لمجموعة من القيم السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، الثقافية الحضارية والدينية...الخ. كما يعكس الخطاب الأمني تراتبية الأهداف والمصالح القومية للدولة.

فترة ما بعد 11 سبتمبر: يفيد تفكيك الخطاب الأمني الأمريكي خلال هذه الفترة في بلورة أطر ومرجعيات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، بغية ضبط السياقات العلمية والعملية التي تطورت فيها النظرية الأمنية الأمريكية، ذلك أن هذه الأحداث أفرزت طرحا عميقا يتعلق بجدلية الاستمرار والقطيعة على مستوى التفكير الاستراتيجي الأمريكي. الأمر الذي يهدف في النهاية إلى إسقاط محاور البحث الأساسية في الدراسات الأمنية على مستويات تطبيقية تخص الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

6/ تنظيم الدراسة:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة، سيتم تناول الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

سيتم في **الفصل الأول** بناء إطار نظري تأصيلي يستوعب حجم التحولات الدولية المتسارعة ويقدم مستويات منهجية لضبط التفاعلات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث نحدد في بدايته المفاهيم الأساسية والمرجعية في الدراسات الأمنية عبر استقراء أهم الاتجاهات التقليدية والمعاصرة في هذا الميدان، ثم محاولة صياغة اقتراب منهجي لمعالجة التحولات الكبرى في السياسة العالمية، والتي سيتم تناولها ضمن أربعة مستويات: وحدة التحليل، موضوع التحليل، اتجاهات التحليل وبنية النظام الدولي. ليتم استعراض أهم الانعكاسات المفاهيمية لهذه التحولات، ذلك أن هذه المفاهيم تمثل قيمة مفتاحية في ادراك مفهوم الأمن، لنحاول في الأخير استخلاص أهم الصور التأثيرية والانعكاسية بين متغيري العولمة والأمن.

وفي **الفصل الثاني** من البحث تأخذ مسألة البناءات المعرفية لنظريات العلاقات الدولية حيزا مهما في محاور النقاشات النظرية في الدراسات الأمنية، من خلال استكشاف المستويات

التحليلية التي قدمتها مختلف الأطر النظرية لدى عرض تصوراتها الأمنية، وسنقسم هذه الأطـــر على النحو التالي:

-المنظور العقلاني: الواقعية والليبرالية

-المنظور التأملي: النظرية النقدية ونظرية ما بعد الحداثة

-المقاربة البنائية الاجتماعية CONSTRUCTIVISM

كما سنتطرق في هذا الفصل إلى فحص امبريقي **empirical** لهذه المنظورات بمحاكاة البنيـــة الأمنية للنظام الدولي بعد الحرب الباردة .

أما **الفصل الأخير** من البحث، فيتضمن تفكيكا ضمنيا لأصول العلاقة بين النظرية والممارســـة إذ سندرس الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر باسترجاع مرجعيته الفكرية والاستراتيجية وتحديد أهم مضامين النظرية الأمنية الأمريكية خلال فتـــرات تاريخيـــة كبرى، بالشكل الذي يسهّل عملية بناء تقاطع منهجي بين النظرية الأمنية والخطاب الأمني من خلال المستويات البحثية التالية: الفاعل الأمني، السيادة الأمنية والأداة الأمنية، لنرى فيمـــا إذا كان الخطاب الأمني الأمريكي منسجما مع الأطر التحليلية الجديدة لمفهوم الأمـــن بارتباطـــه بالأشكال الجديدة للمخاطر والتهديدات واستناده إلى الأبعاد الشاملة للقوة والطبيعة المختلفـــة للنزاعات ومصادرها، أم أنه خطاب لا يزال يكرس مفهوم الأمن القومي بالشكل الذي يعبر عن وجهة النظر الواقعية في الدراسات الأمنية.

7/ المقاربـــــة المنهجية للدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، فان ذلك يستدعي استخدام **منهجية مركبة** وفقا لصيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في فصول الدراسة ومباحثها:

1- **المنهج التاريخي**: الذي يفيد الموضوع من خلال تتبع تطور العملية التنظيرية في الدراسات الأمنية، في محاولة لتحليل مختلف السياقات التي تشكّل خلالها مفهوم الأمن وتطور، وأيضا رصد أهم محطات التحول في مظاهر السياسة العالمية، كما يضمن هذا المنهج الأدوات العلمية الفعالة لضبط مسارات الحراك الاستراتيجي الأمريكي من جهة، واستيعاب الاتجاهات الإســـتراتيجية الكبرى للخطاب الأمني من جهة ثانية.

2- **المنهج التحليلي المقارن**: الذي تبدو قيمته العلمية في معالجة مستويات النقاش المنظوراتي في الدراسات الأمنية، ذلك أن معظم البناءات النظرية تطورت استنادا إلى المحاورات الكبرى الـــتي

غالبا ما اتخذت صفة المقارنة الضمنية، خصوصا لمّا يتعلق الأمر بنظرية كالواقعية السياسية التي حاولت جلّ النظريات التي تبعتها الانطلاق من مناقشة وانتقاد تصوراتها النظرية واسهاماتها الفكرية.

3- **المنهج التحليلي الوصفي**: وتبدو الحاجة إليه لتفكيك جوانب العلاقة التفاعلية بين التحولات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة والتحولات المفهوماتية في الدراسات الأمنية. كما أن الاستناد لهذا المنهج ضروري عند توصيف البيئة الأمنية الدولية، وفحص النظرية الأمنية الأمريكية.

4- **منهج دراسة الحالة**: وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، فإضافة لكونه المنهج المستخدم في تقصي محاور ومستويات البنية الأمنية في النظام الدولي، فهو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق خصوصا عند التطرق للخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

كما ستتم الاستعانة بأدوات وأساليب منهجية أخرى مثل تقنية تحليل المضمون، لاستكشاف المدلولات والمعاني التي تطرحها بعض الوثائق والأطروحات الفكرية والإستراتيجية الأمريكية.

8/ تبريرات اختيار الموضوع:

تنوعت أسباب اختيار الموضوع بين دوافع ذاتية و أخرى موضوعية:

التبرير الموضوعي: برزت أهمية الدراسات الأمنية كموضوع مركزي في السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي مثّل قوة دفع للبحث في المقاربات والمنظورات الأمنية الجديدة واستنباط قدرتها على تجاوز أوجه الخلل والقصور في النظريات التقليدية، وفيما إذا شكّلت هذه المنظورات تراكما معرفيا يساعد في بلورة مقاربات مفاهيمية وتطبيقية فاعلة في الدراسات الأمنية.

التبرير الذاتي: من خلال ما قدم لنا كطلبة على مدار السنة الدراسية النظرية ترسخت في ذهني قناعة البحث في ميدان التنظير للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة من خلال تناول أحد المفاهيم المحورية في السياسة الدولية ومحاولة إيجاد تطبيقاتها على مستوى الأطر النظرية التي تمت دراستها بالشكل الذي يضفي على هذه الدراسة أهمية مزدوجة أكاديمية وتطبيقية.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة: تأصيل مفاهيمي وضبط منهجي

المبحث الأول:تصميم منهجي للدراسات الأمنية: ضبط إجرائي لمفهوم الأمن

يحتل موضوع الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية باعتباره يشكل محور بحث أساسي في كتابات واهتمامات دارسي العلاقات الدولية، ويمكن حصر هذه الأهمية في مستويين الأول أكاديمي والثاني تطبيقي.

أما على المستوى الأكاديمي فتتجلى هذه الأهمية من خلال مركزية موضوع الأمن كبرنامج بحثي في الأطر والمقتربات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة للعلاقات الدولية، إضافة إلى كونه نقطة ارتكاز منهجية للانطلاق في دراسة المنظورات الأمثل لتفسير التحولات الدولية المتعاقبة، فالأمن هو إحدى تركيبات وعمليات السياسة العالمية* التي تشكل محوراً لمناظرة ضمنية بين شتى الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية.

بينما على المستوى التطبيقي تتجلى هذه الأهمية من خلال مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليا وخارجيا وانعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية بشكل توافقي أو تعارضي استنادا إلى مقوماتها وإمكاناتها الداخلية وارتباطا بتموقعها في النظام الدولي.

لكن رغم هذه الأهمية على المستويين الأكاديمي والتطبيقي، ظل مفهوم الأمن مفتقرا إلى ضبط معرفي وحتى إجماع اصطلاحي تمثل في عدم الوصول إلى تحديد معنى ثابت رغم تعدد الدراسات المختصة في هذا الميدان وثرائها.

وبقراءة أولية يمكن أن نعزو هذا الغموض إلى سببين اثنين :

1- غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة كتكريس لحالة اللاتوافق بين الباحثين حول مضامين هذا الميدان والمتغيرات المكونة له وأيضا المصادر المهددة للأمن وأشكال تحقيقه .

2-التواتر النظري الذي يطبع عملية التنظير في العلاقات الدولية عموما وفي حقل الدراسات الأمنية خصوصا .

وعليه فإن عدم وجود إجماع حول مفهوم ثابت للأمن هو انعكاس مباشر للقطيعة المعرفية –التي تصل إلى حد الصراع الوجودي –بين النظريات والمدارس الكبرى في العلاقات الدولية وحتى بين المقاربات الأمنية الموجودة.

* نحن هنا نفصل بين تركيبات وعمليات السياسة العالمية من جهة وبين قضايا ومجالات السياسة العالمية من جهة أخرى وكلاهما يمثل مستوى منهجي لدراسة وتقييم فعالية نظريات العلاقات الدولية ومدى صدقيتها .

ولذلك وتلازما مع اختلاف الجوانب التي تركز عليها كل نظرية ودراسة في تعريفها للأمن سنحاول رصد أهمها من خلال اتجاهين عامين* تقليدي ومعاصر:

المطلب الأول: الاتجاه التقليدي في مفهوم الأمن

تمت الصياغة المفاهيمية للأمن استنادا إلى طبيعة البيئة الدولية ومتغيراتها، ولذلك فنحن بحاجة إلى منهج التحليل التاريخي لاستخراج المدلولات العميقة لهذا المفهوم، فالعلاقات الدولية التي تشير في إحدى صورها إلى تلك العلاقات القائمة بين وحدات النظام الدولي أيّا كانت طبيعتها سلمية-تعاونية أو لاسلمية-تنازعية، تعطينا بإفرازاتها وأنماط تفاعلاتها إطارا مهما للأمن التقليدي يتضمن نقطتين مركزيتين :

1- طبيعة التحديات التي تواجهها المجتمعات والدول.

2- طبيعة التعامل والتفاعل مع هذه التحديات.

ولذلك فبالضرورة المنهجية كان لزاماً إستعراض البيئة الدولية للأمن قصد ضبط مفهومه وآليات تحقيقه.

لقد كانت مسألة الأمن** دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر، وهذا ما مثل مبررا أساسيا لإنضمام الأفراد إلى تكتلات إجتماعية أكبر نتيجة للحاجة الأمنية الملحة، وهذا ما يعكس بداية التأصيل السوسيولوجي لكرونولوجيا الإنتقال من الأمن الخاص إلى الأمن الجماعي أي بروز بذور تشكل الجانب الهيكلي في تحديد مفهوم الأمن ومعناه.

على صعيد آخر ومنذ اتفاقية ويستفاليا westphalia التي عقدت عام 1648م وكرست الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية لكونها المكون الفاعل في النظام الدولي، لم يكن فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية برغم التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية والاقتصادية في طبيعة الدول. ولذلك كان لزاما أن يفهم الأمن من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى، فإندرج الأمن كموضوع للسياسة

---

* نقصد بالاتجاه الاطار الذي يضبط الظروف والمتغيرات المرتبطة بمفهوم الأمن عبر مراحل مختلفة ، وبعيدا عن أية اسهامات نظرية للمدارس والمقاربات التي أولت أهمية خاصة لموضوع الأمن، والتي سيتم التطرق لها في مراحل متقدمة من البحث .

** نتعامل هنا مع الأمن باعتباره حالة وجودية بعيدا عن الجانب المؤسساتي وحتى النظري في التعاطي مع هذا المفهوم.

العليا التي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة، بتسخير الإمكانيات والموارد لرسم الإستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي.

ولأن الدول هي المرتكز العالمي للشرعية السياسية، ومن ذلك أن شرعية النظام الدولي من شرعية أطرافه الفاعلة (الدول)، وبتوفر عاملين مهمين :

1- إنعدام وجود سلطة مركزية فوقية تعمل على تنظيم العلاقات بين الدول .

2- إنعدام وجود تمايزات داخلية (أيّا كان نوعها) تعيق مخرجات النظام السياسي للدولة أو تعطلها.

وكنتيجة لذلك عُرف الأمن بكونه إلتزاماً حكومياً بالأساس سواء نظرنا إلى ذلك بمنظار " مابين دولاتي " أو بمنظار " داخل دولاتي ". وعليه لم يكن غريبا أن يتم حصر الأمن في دائرة الأمن القومي. والحقيقة أن هذا الإلتزام كان يصل في حدوده القصوى والعنيفة إلى حد خلق مشكلة أمنية لتحديد مفهوم أمني فيما يخص الدول، خاصة إذا ما تعلق الأمر باضطرابات داخلية، وكمثال على ذلك الحرب بين بريطانيا والأرجنتين عام 1982 على جزر ملفناس أو الفولكلند التي كانت مواجهة خارجية لصرف اتجاهات الرأي العام عن المشاكل الداخلية.

إذن فالأمن بمفهومه الضيق، كثيرا ما أستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها[1].

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن بناء المفهوم الأمني كان يقوم على إفتراضين أساسين، وهما:

1– طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.

2– جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالإعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة.

ويتجلى هذان الإفتراضان في التعريف الذي قدمه ليبمان Lippman بقوله: " تعد الأمة آمنة (أي في وضع آمن) إلى حدٍ ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما

[1] عبد المجيد صادق ، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي** ، القاهرة، جامعة القاهرة، 1976، ص 7.

رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب" [1].

يفهم من هذا أن الجانب الحربي والتسلحي وفقا لهذا الاتجاه هو محور القوة العسكرية التي تعتبر أساس الحفاظ على الأمن وتحقيقه ومن خلال مقدرة الدولة على مجابهة أي هجوم عسكري عليها.

إذن فالأمن في صورته التقليدية كان مرادفا لوجود عدوٍ خارجي تستدعي ضرورة البقاء هزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية للدولة.

وعموما فتحديد مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية بإستخدام القوة العسكرية لقطع دابر مصادر التهديد الخارجية، وضمان إستمرار تحقيق تلك المصالح. وهذا لايتحقق إلا بزيادة الإمكانات العسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة وإقتدار يجعلانها آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها[2].

لذلك يفهم كيف يتم الربط ضمن هذا الاتجاه بين متغيري الأمن والقوة العسكرية بإعتبار أن الوسيلة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص بالدول وعدم الفصل بينهما هو إعمالٌ للسيادة القومية وحماية للدولة من التهديدات الخارجية، حيث أن إستخدام القوة العسكرية دائما ما يكون مرتبطا بوجود تفكير عدواني على كيان الدولة، الأمر الذي يدفع بـ **فرانك تريجر** Trager Frank إلى القول إن جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية **Care Values**.

وعلى العموم يعرف عبد الوهاب الكيالي الأمن بمنظوره التقليدي على أساس أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي[3].

وإذا كان ذلك هو المفهوم التقليدي للأمن، فالسؤال المطروح هنا هو: هل بقي نفس المعنى سائدا في الوقت المعاصر؟.

يمكن تعقب الأبعاد المعاصرة لمفهوم الأمن، من خلال إدراك الدلالات الأساسية للدراسات الأمنية على ضوء التحولات الدولية الجديدة التي مست مستويات عديدة في السياسة العالمية، وهو ما سيتم تناوله عبر المطلب الثاني.

---

[1] جون بيلس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الامارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص421.

[2] ثامر كامل ، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه**، العراق، وزارة الثقافة والاعلام، 1985، ص24

[3] د.عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979، ص131.

المطلب الثاني: الدلالات النظرية للدراسات الأمنية

يرى جون بيرتون John Burton أن الأمن قد تغير تعريفه مع الثورة المعلوماتية و لم يعد يعرف بأعداد القوات التي يمكن نشرها في اللحظة المناسبة، بل بالقدرة على الحصول أو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة[1].

لذلك ارتبط الاتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن أساسا بطبيعة التطورات والتغيرات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي والإفرازات التي نتجت عنها. ومن الناحية النظرية يمكن استيعاب مضامين هذا الاتجاه من خلال الاقتراب إلى العناصر التالية، التي تشكل دلالات جوهرية في الدراسات الأمنية:

- صورة التحولات الدولية المباشرة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)
- التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات اقتصاديا، قيميا وأمنيا.
- التطورات الرئيسية لمفهوم الأمن.

لقد أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة إلى تزايد حالة التشابك والترابط بين وحدات التفاعل الأساسية في العلاقات الدولية من خلال تبلور ظاهرة الاعتماد المتبادل.

ومن أهم هذه التحولات، نجد:

1- اتساع هيكل النظام الدولي إلى جميع الدول والمناطق بدون استثناء إلى جانب المنظمات الدولية والاقليمية، ومرد ذلك حصول العديد من الشعوب التي خضعت للإستعمار على إستقلالها السياسي.

2- تقلص الفوارق النسبية بين المناطق الهامشية والمناطق الاستراتيجية من حيث التأثير في مجمل إستراتيجيات الدول بفعل التقدم في وسائل الاتصال والمواصلات [2].

إن تشابكية المشهد الدولي هذه قد أسهمت -بشكل كبير- في بلورة تحديات جديدة شكّلت مداخل إضافية مسرعة لضرورة إيجاد مفهوم أوسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة، ويتكيف مع الرهانات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية من جهة أخرى.

فالدولة القومية وجدت نفسها أمام ثلاث تحديات رئيسية بحسب تعبير **جون هيرز (John Hertz)**[3]:

---

[1] محمود حيدر، " **السيادة الدولية في تحولات العولمة: الدولة المغلولة** "، مجلة شؤون الأوسط، العدد 100،نوفمبر 2004، ص48.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات** ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل 1985 ،ص46-48 .

[3] وليد عبد الحي،" **تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية** "، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد الرابع، ص85.

التحدي الاقتصادي: جسدت الثورة الصناعية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول، بحيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة إلى الدول الأخرى لتوفير مستلزماتها وتسويق منتجاتها السلعية. وهذا الاعتماد المتبادل وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت سلطة الدول الأخرى.

التحدي القيمـــي: حتى قبل الثورة التقنية كانت الدول القومية إلى حد كبير قادرة على منع تسلل القيم والأفكار والإيديولوجيات المضادة إلى داخل مجتمعاتها، وكانت السلطة قادرة علـــى توجيـــه الأفكار الداخلية طبقا لرؤيتها الخاصة، بل أن حركية البيئة الدولية تتشكل في أذهان المواطنين مـــن منطلقات تحددها السلطة. غير أن الثورة التكنولوجية خاصة في مجال الاتصالات، جعلـــت حمايـــة الإقليم من تسلل القيم والأفكار، أمام ما يسمى بالغزو الثقافي أمراً شبه مستحيل على الدولة القومية، حيث تزعزعت الوظيفة التربوية والقيمية للسلطة الوطنية، بحيث أضحى مفهوم الحدود الـــسياسية لا يتطابق مع حقيقة ما يجري على أرض الواقع. إذ صارت الدعاية المضادة تمرر بقوة عبر الحدود الرسمية للدولة، عن طريق وسائل الاتصال المتطورة منها على وجه الخصوص الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة وغيرها من الأدوات الأخرى.

التحدي الأمني: يتجسد في أربعة أبعاد، وهي كما يلي:

1-التطور التكنولوجي في الميدان العسكري خاصة في مجال الأسلحة النووية، جعل الحياة الدوليـــة تتجاوز مفهوم الأمن التقليدي. فلم يعد مفهوم الأمن القومي ينطلق من الدلالات التقليدية مثل حرمة الحدود. فوجود السلاح النووي في -حد ذاته- يشكل تهديدا أمنيا لأية دولة في العالم، ومن ثم أصبح في مقدور التكنولوجيا النووية أن تلغي مفهومي الزمان والمكان في التخطيط الاستراتيجي.

2- إن الدولة القومية أصبحت أكثر "تقوقعا " من الناحية الأمنية، حيث كما تشير بعض الدراسات المستقبلية، فإنه بإمكان بعض الدول أن تمتلك الأسلحة النووية في فترات زمنية قصيرة جدا نتيجـــة لتزايد التهديدات الأمنية.

3-إن الأمن الداخلي للدولة أصبح موضع شك كبير لاسيما مع تطور الأقمار الصناعية، إذ يمكـــن لهذه التكنولوجيا أن تتعرف في كثير من الأحيان على أدق الإمكانيات العسكرية للدول الأخرى.

4- إن التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة، قد أحدث تغـــييرا في مفهـــوم ودلالات الأحـــلاف العسكرية، فقد كان الانتقال من حلف لآخر أو مجرد الانسحاب من حلف معين يؤدي إلى حدوث خلل إستراتيجي في توازن القوى، ولكن الإنسحاب من الأحلاف الآن لم يعد لـــه تلـــك القيمـــة الإستراتيجية التقليدية، فامتلاك الدولة السلاح النووي قد يكفيها لتحدي حلف بأكمله، خاصة مع

القدرات التدميرية الهائلة للسلاح النووي من ناحية الدقة في التصويب وكـــذلك المـــدى والنطـــاق التدميريين.

هذه المتغيرات التي عرفها النظام الدولي المعاصر، أدت إلى تدويل المشاكل الدولية وانتقلت بها من الفهم التقليدي لتوازن القوى والأمن الجماعي إلى التركيز والاهتمام بقضايا التعاون والتنمية وكذا التوازن النووي.

كل هذه التحديات قد انعكست بشكل مباشر على مفهوم الأمن في صورته المعاصرة، وقد مسّ هذا الانعكاس تغيرا في مضمون الدراسات الأمنية تناسبا مع التغيرات الجوهرية لتفاعلات النظام الدولي. ولذلك استوجب الأمر ضرورة توفر عنصر الإدراك المعرفي في تحديد التهديدات والمخاطر الأمنية بشكل يسمح بوضع سياسات أمنية فعالة.

وبناءا على هذا، أصبح الأمن المعاصر يتصف بالشمولية فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق. إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة[1].

إن الصفة الشمولية في الدراسات الأمنية، تجعلنا نتناول مفهوم الأمن ضمن الاتجاه المعاصر استنادا إلى أربع دلالات رئيسية:

1/ البعد النفسي في إدراك الحالة الأمنية :

وهو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف وإنتفاءا للتهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك نكون أمام **ذاتيةٍ أمنيةٍ** تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات. ولعلّ أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات إنفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من **كوفمان** Kaufmann التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضا تندرج هنا كتابات **لينكولن** Lincoln الذي يقول في هذا الصدد:

" إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من

[1] ثامر كامل، **مرجع سابق**، ص 26.

الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي" [1] .

والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان لتطمينها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استمال العالم كله –في نظره– إلى عالم من الخوف والتهديد، ولن يستطيع حينها إنجاز أي حاجة ذات مستوى أكثر ارتفاعا كحاجات تحقيق الذات أو حاجات المعرفة أو الحاجات الكمالية على حد تعبير ماسلو Maslow عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية[2].

إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني.

2/ البعد السياسي في تكوّن القيمة الأمنية:

لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، يتجلى الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى. وعليه فقد ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى تعريفه واستعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافاً سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، وحتى من قبل التهديدات الداخلية. أي أن الاقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية. بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تصنف الدراسات الأمنية ضمن الأجندة البحثية الرئيسية في السياسة الدولية. في استمرار لنجاعة التصورات الواقعية المحددة للأمن كأولوية في سلم السياسة العليا للدولة.

ولذلك يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيسي الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة. وفقا للتصميم التالي: السلوكيات الأمنية: مدخلات/ قرارات السياسة الخارجية: مخرجات.

وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الأهداف في مسعى الدول لضمان أمنها: الأول الذاتي يتمثل في إيجاد وسائل دفاعية(مثل القوات العسكرية)، بينما الثاني تكييفي يتعلق بتحويل الوسط الدولي على نحو يصبح العدوان معه على الدولة أمرا غير متاح.

لذلك نجد أن البعض يعرف الأمن ببساطة على أنه سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي، وحمايتها من التهديدات في الداخل أو من الخارج لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من

---

[1] خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1995، ص8 .

[2] Lindgren.H and Byrne.D, **Psychology: an Introduction to Behavioral Science**, john willey, N.W, 1975,p.83

تحقيق مصلحتها الوطنية[1]. والحقيقة أن لجوء الدول إلى سياسات أمنية ذاتية أو تكييفية، يشكل في حدود معينة معياراً تقنياً لفهم التمايزات الموجودة بين الدول وطبيعة تموضعاتها في النظام الدولي. فانكفائية الدول أمنيا تعبر عن انطوائية في سياستها الخارجية، في حين تعكس اندماجيتها الأمنية نهجا تفاعليا في

سياستها الخارجية.

3/ البعد التنموي للعملية الأمنية:

تدخل ضمن هذا البعد التنمية كمحددٍ أساسي لمفهوم الأمن، على اعتبار أنه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية فالعلاقة بينهما علاقة تناسبٍ طردي، وهي تعبر عن تكاملية وظيفية، لأن تحقق الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا. ويعتبر "**روبرت مكنامرا**"* Robert Macnamara أحد رواد هذا الطرح وأكثر منتقدي أصحاب الاتجاه التقليدي للأمن، في محاولة منه إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية الضيقة التي حصرت فيها من خلال رصد العلاقة التفاعلية بين أنماط تنموية متقدمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي داخليا، والتوجهات الأمنية للدولة خارجيا، لذلك فهو يقول:

" إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا"[2].

وتتضح بصورة جلية ضمن هذه الرؤية أولوية البعد الاقتصادي في تحقيق الأمن على عكس أصحاب البعد السابق. فالأمن السياسي هو نتاج للأمن الاقتصادي، بينما انعدام هذا الأخير سيعيق تحقيق السياسة العليا للدولة، وكدليل على ذلك يقدم أصحاب هذا التصور مثالا عن التبعية الاقتصادية التي يترتب عنها انتهاك للسيادة الوطنية. كما تصنف ضمن هذه السياقات كتابات **كارولين توماس** CarolineThomas التي ركزت على الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني عندما تعرف الأمن بمعنى الأمن الداخلي للدولة وحده، ولكن في معاني تأمين نظم الغذاء والصحة والمال والتجارة، كما أن توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية يعد جانبا مهما من جوانب الأمن الوطني[3] . ويمضي في ذات

---

[1] ممدوح شوقي مصطفى كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي** ، القاهرة، 1985، ص67 .

* روبرت مكنامرا وزير الدفاع الأمريكي السابق في السبعينيات والمدير الأسبق للبنك الدولي العالمي.

[2] روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص125 .

[3] محمد شلبي، " **الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة** "، عن أشغال الملتقى الدولي الأول حول " الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة "، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2003، ص 162.

المسعى **أولمان** Ullman الذي يعرف الأمن على أنه محاولة للحماية من الأحداث التي تُهدد بتحطيم نوعية الحياة لسكان الدولة، ومن بين هذه التهديدات عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية وتقويض البيئة بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، كما يدعو **جيسيكا** Jessika إلى اتساع الأمن ليشمل القضايا الديمغرافية والمصادر البيئية، إضافة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان[1].

4/ الدلالات الاجتماعية للبناء الأمني :

تؤثر البنى الاجتماعية داخل الدولة بشكل كبير على أمنها سواء بالإيجاب أو بالسلب، لأن تكريس الوحدة سياسيا واجتماعيا بالإضافة إلى تحجيم التنوعات الداخلية (عرقية أو دينية أو لغوية ...الخ) هو نوع من التحصين الأمني الذي تستند إليه الدولة –هنا دائما يتم التعامل مع الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية–، ولذلك فالدولة تعمد إلى تحديد مفهوم الأمن ضمن سياقات اجتماعية معينة.

وقد بين **جون غالتونغ** John Galtung في دراسته "الأشكال البديلة للدفاع " " Les Formes Alternatives de Defense" كيف أن البناء الأمني للدول لم يعد معزولا عن تأثيرات البيئة الاجتماعية التي تؤثر على الأمن القومي، بإيجادها حالة من اللاتعاون أو التمرد الجماعي العام.

ويمكن تلخيص الدلالة الاجتماعية للأمن في فكرة مفادها أن للأمن القومي جوانب اجتماعية تعكس العلاقة الوطيدة بينهما، وهذا يتطلب من الدولة تعبئة القوى الاجتماعية باختلاف مراكزها في المجتمع من أجل المشاركة في مواجهة جماعية لتحديات الأمن القومي، فهذه الأخيرة لم تعد مرتبطة بالسياسة الفوقية(القيادة) أو معزولة عن المؤثرات الاجتماعية التي أصبحت وثيقة الصلة بالأمن القومي نتيجة تعقيدات الحياة المعاصرة[2].

المطلب الثالث: الاتجاه التركيبي في الدراسات الأمنية

بدأت وثيقة " إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية" بالعبارة التالية " لنحافظ على الولايات المتحدة كأمة حرة بمؤسساتنا وقيمنا الأساسية سليمة". أما نص إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في عام 2000، فإنها افتتحت بعبارة: " لنحمي ونطور رفاه الأمريكيين في أمة حرة واحدة ".

---

[1] Ken Booth and Steve Smith**, International Relations Theory Today**, Cambridge University Press,1995, PP 180-183 .

[2] خير الدين العايب، **مرجع سابق**، ص14.

ومن خلال العبارتين، يتبين التأكيد على عنصر الرفاه مضافا إلى البقاء كهدف أساسي لأي إستراتيجية أمنية أمريكية، وهذا دليل على التوسع المستمر في الدراسات الأمنية باعتبار الأمن متغيرا تابعا لجملة من المظاهر والتحولات التي تؤثر بشكل دائم على هذا المفهوم.

ولذلك على الرغم من محاولة الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية إخراج موضوع الأمن من التبعية المعرفية نحو الدراسات العسكرية بإيجاد أبعاد جديدة مرتبطة بمفهوم الأمن مثل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.....إلخ، إلاّ أن كلا الاتجاهين السابقين- التقليدي والمعاصر- لم يتمكنا من تصميم إطار محدد يتشكل ضمنه الأمن مفهوماً وممارسةً.

فكما رأينا سابقا أن فكرة الأمن القومي ظلت مسيطرة طوال مرحلة الحرب الباردة على الأجندة البحثية للدراسات الأمنية، ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين:

1- **جيوبولتيكي** مرتبط بطبيعة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي.

2- **أكاديمي** يتمثل في الانشغال النظري بمحاولة إيجاد وتطوير أفكار ونماذج إستراتيجية لإدارة الصراع خلال فترة الحرب.

فالمسرح الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد أفضى إلى تصاعد الاهتمام بوسائل الأمن واستخدام مصطلح الأمن القومي، وقد كان ذلك نتيجة لعدة عوامل وحقائق أفرزتها هذه الحرب أهمها[1]:

1- ازدياد حدة الصراع الدولي إثر تشكل المعسكر الاشتراكي وما رافق ذلك من مظاهر الحرب الباردة والاستقطاب الدولي.

2- التطور العلمي والتقني وما رافقه من تقدم هائل في وسائل الاتصال والتأثير المتبادل وفي صناعة السلاح وبروز السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

3- بروز مظاهر جديدة لطبيعة الأمن القومي بعد أن كانت تنطلق من إطار ضيق في مظهرها ومدلولها.

ولذلك إستخوذ الجانب العسكري على جزء كبير من الدراسات الأمنية وانحصر اهتمام صناع القرار وحتى الدارسين على القدرات الحربية والتسلحية التي يتوجب تطويرها لمواجهة التهديدات القائمة. لكن رغم ذلك فهذا لا ينفي بعض المحاولات التي قامت بتوجيه النقد لهذا التوجه الرامي إلى تضييق مفهوم الأمن والذي اعتبرته نوعا من " **التمركز على الذات** ". فنادت عدة دراسات إلى

[1] معمر بوزنادة، **المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992،ص ص16-17.

ضرورة صياغة أطر أوسع للدراسات الأمنية خارج الدائرة الضيقة المحددة لها لتستوعب جميع التحولات التي تشهدها السياسة الدولية على جميع الأصعدة كشكل من أشكال التكيف المعرفي مع التحديات الجديدة القائمة.

وقد سعى **باري بوزان** Barry Buzan في دراسته المعنونة " الشعب والدول والخوف" **People, States and Fear** لإيجاد رؤية عميقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، ويعبر عنها من منطلقات دولية أكثر اتساعا، وهذا من شأنه أن يجعل الدول تنخرط في التغلب على " سياسات أمنية مفرطة في التمركز على الذات " والتفكير بدلا من ذلك بالمصالح الأمنية لجاراتها[1] .

والحقيقة أن بوزان حتى وإن حاول التركيز على مجموعة متنوعة من المتغيرات المهمة في الدراسات الأمنية، إلا أن طرحه قد فرض إشكالية عميقة حول مدى قدرة الدول كوحدات أساسية في التحليل – بالنظر إلى طبيعة النظام الدولي– على الانطلاق من اعتبارات دولية وعالمية ذات طابع تعاوني أكثر من مراحل سابقة، عند تصميم وضبط سياساتها الأمنية .

وعلى العموم يمكن الإقرار بأن أي إدراك مفاهيمي للدراسات الأمنية لن يتأتى بتجاهل التبدَلات الجوهرية التي طرأت على السياسة الدولية عقب فترة الحرب الباردة والتي سرَعت في الانتقال إلى السياسة العالمية، التي أفرزت مظاهر مؤثرة على جوانب عديدة من مستويات البحث في الدراسات الأمنية، خصوصا ما تعلق بـ: الفواعل الأمنية، المستويات الأمنية، الأجندة الأمنية، الأمر الذي أدى إلى تشكل مضامين عديدة في الدراسات الأمنية، من أهمها:

1- تدفع الصفة الاندماجية التي تتسم بها السياسة العالمية نحو الاهتمام المتزايد بمستويات أمنية بديلة لمستوى الأمن الدولاتي، كالأمن المجتمعي والأمن الانساني. لأن ظاهرة الاعتماد المتبادل مع نجاح بعض التجارب التكاملية مثلما هو حاصل في الاتحاد الأوربي تؤدي إلى زعزعة المرتكزات التي قام عليها النظام السياسي المبني على أساس الدول كوحدات رئيسية في العلاقات الدولية وتراجعها أمام أطرٍ سياسيةٍ أكثر اتساعا، بالشكل الذي يثري حقل الدراسات الأمنية بوحدات ومستويات تحليلية جديدة.

2- تزايد الاهتمام بالمظاهر الأمنية الجديدة التي أفرزها سقوط المعسكر الشيوعي وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه. وهي مظاهر تتعلق أساسا بحالة اللاإستقرار الإقليمي وهذا مبرر كاف –بحسب

[1] Barry Buzan, **People, States and Fear**, London, Harvester Wheatsheaf, 1983, pp.218-238.

بعض الأكاديميين- لتراجع الاهتمام بالدول كفواعل أمنية وحيدة على حساب المجموعات الأمنية الجديدة(جماعات، أفراد...) كوحدات جديدة في تحليل مفهوم الأمن وتصميم أطر فعالة في الدراسات الأمنية.

3- تراجع الاهتمام بالأمن القومي، بسبب بداية نشوء مجتمع عالمي في مقابل تفكك الدولة- الأمة، وهو ما يستوجب التركيز على المجتمع العالمي كبديل للمجتمع الدولاتي (على المستوى الوطني).

وهذه إحدى تجليات ظاهرة العولمة من خلال التهديدات والمخاطر الجديدة التي تفرضها (اقتصادية، نووية، بيئية.....الخ)، ولأن هذه التهديدات تقع خارج حدود سيطرة الدولة القومية، فهي تستدعي استيعابها في مستواها الكلي.

من خلال ما تقدم يمكن التأسيس لمفهوم شامل للأمن باعتباره لا يعني الأمن العسكري ببعده الدفاعي فحسب- وإن كان البعد الدفاعي يشكل أهم عناصره الأساسية- بل إنه يشمل كافة الجوانب والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

والأمن القومي في مفهومه الشامل – وإن كان يفترض التعامل مع كياناً قومياً وسياسياً واحدا وموحدا في دولة قومية تملك سيادةً موحدةً داخلياً وخارجياً – لا يقتصر في تعامله على حماية أمن الدولة فقط، بل يمتد أيضا إلى حماية أمن المواطن بكل ما قد يتطلبه ذلك من حرص على تحقيق التوازن الدقيق بين مطالب تأمين الدولة من ناحية ومتطلبات حماية المجتمع والفرد من ناحية أخرى[1].

انطلاقا من هذا يمكن استيعاب المدلول الأمني من خلال ثلاثة **مستويات**:

1-**الأمن الدولي**: ارتبط هذا المفهوم بالمنظمات الدولية، واتصف بثلاث عناصر أساسية:

1- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس العصبة، مجلس الأمن)

2- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي)

3- وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل 7 من ميثاق مجلس الأمن)

2- **الأمن الإقليمي**: ظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

3- **الأمن الوطني**: هو مسؤولية الدولة في المقام الأول وهو أكثر المستويات ضعفا في حالة الدول الصغيرة من ناحية، وأكثرها فعالية لأنه يعتمد على القوة الذاتية للدولة وعلى قراراها السياسي(مثل أمريكا التي ترفض ترك أمنها لدولة أخرى أو للتنظيم الدولي أو لتحالف دولي معين) من ناحية أخرى.

[1] جهاد عودة، **الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا**، الجزائر، عين مليلة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص113.

إن بروز الأمن الدولي كأحد المستويات الأمنية الخاصة بالدولة بشكل مكثف في فترة ما بعد الحرب الباردة يرجع إلى تطور أدوات الصراع الدولي ووصولها إلى درجة يستحيل معها على أية دولة أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدولية التي تمس أمنها القومي بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

هذه التفاعلات والمتغيرات أفرزت واقعا جديدا تمثل في عالمية الإحساس بالخطر وعدم الشعور بالأمن وكذا الخوف، فلم تعد حالة اللاأمن مرتبطة بالدول التي تملك السلاح النووي فقط، وإنما أيضا بالدول التي لا تمتلكه بفعل الثورة التقنية والإمكانيات التدميرية للسلاح النووي، كما أننا نشهد عالمية للأمن وجماعية في العمل من أجل تحقيقه وحفظه[1].

كما أن لموضوع الدراسات الأمنية **أبعاد** عديدة، أهمها:

- البعد السياسي من خلال حماية الكيان السياسي.
- البعد الاقتصادي المتمثل في ضمان حاجيات الأفراد.
- البعد الاجتماعي الذي يعزز شعور الانتماء والولاء لدى المواطنين.
- البعد الإيديولوجي بحماية المعتقدات والأفكار.
- البعد البيئي بضمان الحماية من الأخطار البيئية.

ومن ثمّ يمكن تصور ثلاث **صفات** رئيسية عند ضبط مفهوم مرجعي للأمن، وهي:

1/ الصفة النسبية:

إن سعي الدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الدول (قد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي وقد يكون دوليا). وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار وتبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثم يصبح الأمن مسألة نسبية، أي أنه لا يتحقق بشكل مطلق، لأن ذلك يعني التهديد المستمر للدول الأطراف في النظام الدولي. فأمن الدولة هو لا أمن الدول الأخرى، وقد ترسخ هذا الواقع خصوصا مع الثورة التقنية والتكنولوجية في شؤون السلاح والتي أدت إلى تزايد احتمالات التدمير الشامل.

2/ الصفة الانعكاسية:

وتعني أن الدولة تهدف من وراء توصيف أمنها وتحقيقه إلى الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بما معناه أن دفاع الدولة عن أراضيها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة.

[1] خير الدين العايب، **مرجع سابق**، ص 27.

3/ الصفـــــة الديناميكيـــــة:

يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة دينامكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير الـــسريع والـــدائم والذي يفترض تكيفا إيجابيا معها.

إذن فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة بل هو مـــسألة متغيرة تتأثر بتطور الأوضاع الداخلية وبالمشهد القائم في النظام الدولي.

المبحث الثاني: مستويات المعالجة المنهجية للتحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها المفاهيمية

المطلب الأول: مستويات المعالجة المنهجية للتحولات الدولية الجديدة.

تعرف الدوائر الأكاديمية تباينا شديدا في توصيف عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما انعكس سلبا على مستوى المعالجة المنهجية للتحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة التي تشكل متغيرا مستقلا يتحرك ضمن دائرة كبرى من المتغيرات التابعة إذ تؤثر هذه التحولات على مجموعة من المتغيرات، من أهمها:

1- الوحدات الأساسية في تحليل العلاقات الدولية، خصوصا وأن فحص هذه الوحدات يمثل مدخلا منهجيا لاستقطاب وفهم حركية التحول في السياسة العالمية.

2- ميادين الدراسات في العلاقات الدولية كالسياسة الخارجية والنزاعات الدولية والدراسات الإستراتيجية.

3- مفاهيم ومتغيرات العلاقات الدولية كالقوة والسيادة والأمن .....الخ، التي تعرف مدلولات متناسبة مع اتجاه هذه التحولات.

وإجمالا تنعكس هذه المتغيرات على المستويات البحثية في النظريات الكبرى للعلاقات الدولية.

إن الضبط المنهجي في دراسة التحولات الدولية المعاصرة يستدعي -استنادا إلى تراكمية التفاعلات الدولية من جهة، وتعقيد المشهد الدولي من جهة ثانية- تناولها بأسلوب "تحليل ما بيني" عبر البحث في درجات الارتباط والتشابك بين المتغيرات الدولية والابتعاد عن تفسيرها بشكل انفصالي يعالج نمط تشكل البنى وطبيعتها فقط دون التمكن من ميكانيزمات التحول والتغير الملازمة للظاهرة الدولية.

لأجل ذلك تستوجب المعالجة المنهجية لهذه التحولات الدولية تناولها عبر المستويات الأربعة:

1- مستوى وحدة التحليل

2- مستوى موضوع التحليل

3- مستوى اتجاه التفاعل والتحليل

4- مستوى بنية النظام الدولي(مستوى التحليل الجيو- إستراتيجي).

الفرع الأول: مستوى وحـــدة التحليـــل

لقد أسهمت التغيرات العميقة التي مست منظومة العلاقات الدولية منذ نهاية مرحلة الحرب الباردة في ترسيخ أسس جديدة لم تعد معها الدولة الوحدة السياسية والقانونية الوحيدة، حيـــث ظهـــرت إلى جوارها كيانات عديدة بصورة مباشرة، أهمها المنظمات الدولية الحكومية التي مست سيادة الدولة[1].

سنحاول هنا الوقوف عند التساؤل المشروع الذي فرضته نهاية الحرب البـــاردة حـــول مـــستقبل الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي، وذلك عبر ثلاثة محاور مهمة:

أولاً/ مكانة الدولة الوطنية في ظل التحولات المعاصرة:جدل نظري

إن الدولة ومنذ ظهورها بمفهومها الحديث وهي في حالة تأثر مستمر بجملة من التحولات التي تتشكل على مستويين:

1- مستوى التحديات التي تفرضها وحدات سياسية أخرى(من خلال عملية التفاعل المباشر مـــع الدول الأخرى).

2- مستوى التحديات والتغيرات التي تفرزها البيئة الدولية(مثل الثورة التكنولوجية والإتصالية التي أثرت في جوانب وظيفية عديدة للدول).

إن الدولة تقع في مركز العلاقات الدولية كفاعل رئيسي، إعتبارا لما كتبـــه "هـــانس مورغـــانتو" H.Morgenthau في كتابه "السياسة بين الأمم"، والعلاقات الدولية هي علاقات بين الأمـــم، وهي علاقات بين وحدات سياسية منظمة[2] إستنادا إلى ما قاله " ريمـــون آرون "" **Raymond Aron**" في كتابه: السلم والحرب بين الأمم عام 1962.

لكن مع ظهور العولمة بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل في العلاقات الدولية تهتز وتضطرب نظرا للتحولات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة (العولمة)، وفي مختلف الميادين الإقتصادية والـــسياسية والإعلامية وغيرها, وبسبب بروز فاعلين جدد على المسرح الدولي ينافسون الدول في تدبير وظائفها السياسية التي عرفت إلتباسا شديداً.

ولعلّ أولى صور التشكيك في واقع الدولة القومية ومستقبلها قد نجمت عن الإختلال الوظيفي بـــين العلاقات الداخلية والتفاعلات الخارجية، ففقدت الدولة عنصر الضبط كإتزانٍ وإختصاص في أدائها البيروقراطي، وهو ما عبر عنه عالم الاجتماعي **دانيل بال** Danial Bell في عبارته الشهيرة:

---

[1]Otto and J.Rosenau, **Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990's**, New York, lexington Books,1989, pp.245-236

[2] سمير أمين وآخرون، **النظام الدولي الجديد**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص114.

" الدولة أصغر من التعاطي مع المشاكل الكبرى، وأكبر من التفاعل مع المشاكل الصغرى"[1]

« the state was becoming too small to handle really big problems, and too large to deal effectively with small ones »

وهنا بالضبط تجسد مأزق الدولة الوطنية، حيث في المشاكل الصغرى حلّت مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الثقافية والخدماتية محل الدولة، بينما انتفت وظيفة الدولة في مجال المشكلات الكبرى بوجود المنظمات الدولية والشركات العابرة للقوميات لخدمة النظام الرأسمالي لا لخدمة المصالح القومية، وهنا تتساوى الدول الكبرى مع الدول الصغرى.[2]

وفي هذا السياق ظهر تياران فكريان متناقضان تماما حول مصير الدولة الوطنية في ظل العولمة، وهما:

1) تيار النهاية الوظيفية للدولة (التشاؤميون):

تفرض العولمة في بعض معانيها توسيع السوق العالمية بشكل متسارع، وستقود هذه السيرورة إلى فقدان الدولة لجزء من سلطتها بالشكل الذي يدفع بالبعض إلى التشكيك في حقيقة البقاء القانوني والسياسي للدولة، ومن أهم الكتابات في هذا الصدد نجد كتابي " عالم بلا حدود" و" نهاية الدولة الوطنية" لـ كنيشي أوهماي Kenichi Ohmae الذي يرى أن المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مطرد المحددات الداخلية. وهو الأمر الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع في التفاعلات الدولية[3] .

ويركز هذا التيار على التقلص المتزايد في سيادة الدول، وبأنها صارت أقل قدرة على إنجاز وظائفها التقليدية. فالعوامل الكونية تؤثر بصورة متزايدة في قرارات الحكومات، كما تصبح أنماط الهوية أكثر تعقيداً بإطراد شديد، مع تأكيد الناس لولاءاتهم المحلية في مقابل الولاء الوطني. حيث يتولد لديهم شعور المشاركة في الحياة العالمية بقيمهم وأساليبهم لا بقيم وضوابط الدولة.

وفضلا عن ذلك يؤكد " ويليام والاس" على أن الإستثمار الداخلي والخارجي والإنتاج المتعدد القوميات والهجرة والنقل والإتصالات على نطاق ضخم، كل ذلك يمحو حدود الدولة التي رسختها الحكومات في القرن الـ 19 م، وحسب "فيليب غولوب " فإن العولمة ستحكم على الدولة الوطنية بالإلغاء وعلى السيادة بالعجز، ولن تكون السيادة إلا صدفةً فارغة، وهذه التحولات

---

[1] Ostry Sylivia," **Globalization and Sovereignty**", j.r mallory annual lecture, mc gill university,www.utoronto.ca /cis/ malory.pdf.

[2] محمد الأرناؤوط وآخرون، **العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة**، الأردن، منشورات جامعة آل البيت، 2000، ص115.

[3] Richard Higgot, **Globalization and Regionalization: New Trends in World Politics**, Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research,1998, p.78.

تدخل ضمن الطموحات الكونية للرأسمالية العالمية، مما يؤدي بالدولة لأن تصير مجرد رجـــل إدارة بسيط خاضعٍ للإكراهات الاقتصادية الفوقية التي تتجاوزه.

ومن الذين تنبأوا بهذا المصير المحتوم للدولة الوطنية نجد "ايمانويل كانط" في كتابه" السلام الـــدائم" عام 1795، مروراً بكتابات كارل ماركس و بيرتراند راسل خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الـــ 20 م، ومن آخر من كتبوا في مصير الدولة الوطنية في ظل العولمة نجد " لورد ويليـــام ريس" و "موغ" في كتاب بعنوان "الفرد السيد" و نجد كل من جيمس غال و دافدســـون وهمـــا يؤكدان على أن أقل الناس إتقانا للأنترنيت سيعرف مستقبلا كيف يتهرب من دفع الضرائب دون أي مخاطر عقابية وبالتالي فإن السيادة في نظرهما ستنتقل حتما إلى الفرد تاركة الدولة الوطنية تموت بفقدانها المستمر للضريبة.

وإجمالا يشكك أصحاب هذا التيار في أن الدولة ما زالت هي اللاعب الدولي الأكثر أهمية إذ تعتقد **جيسيكا ماثيوز** "أن الحقائق المطلقة للنظام الوستفالي للدولة القومية الثابتة قد تحللت تماما"[1] .

2/ تيار التطور الوظيفي للدولة (المتفاؤلون):

يبقى هذا التيار متفائلا بمستقبل الدولة الوطنية على الرغم من أن التحولات التكنولوجية قد غيرت القواعد الاقتصادية للدول وزعزعت مشروعيتها ومنحت للأسواق ســـلطة عليـــا عـــن ســـلطة الحكومات، وبرغم كل ما طرأ على السيادة المالية الدولية والإنتاج والتعليم بما يؤدي إلى تآكـــل السيادة شيئا فشيئا وفي جميع الميادين، إلا أن هذه التحولات لا تعني نهاية الدول التي لن تتلاشـــى نهائيا، فالسوق الدولية على سبيل المثال تتطلب حضور رقابة الدولة ووجودها وبدونها يتعذر على السوق أداء دوره، فالمطلوب فقط تعديل دور ووظيفة الدول، فمثلا لا بد من تغيير الأســـلوب ذو الطابع المركزي للدولة فقط دون تشكيك في وجودها الوظيفي، وهذا ما تمارسه أكبر دولة رأسمالية (الو.م.أ)، فهي تتدخل في الحياة الاقتصادية وتحدد شروط ممارسة النشاط الاقتصادي من خـــلال السياسات النقدية والمالية والتجارية، وعليه يجب أن تتدخل الدولة الوطنية باعتبارها سلطةً ولـــيس باعتبارها منتجاً.[2]

وينطلق أصحاب هذا الاتجاه من ثلاثة مؤشرات لإثبات فشل دعاوى التشاؤميين:

---

[1] ستيفن والت، **العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات عدة** ، ترجمة : منير كمال، الثقافة العالمية، ص11.

[2] هالة مصطفى، " **العولمة:دور جديد للدولة**"، مجلة السياسة الدولية، العدد134، أكتوبر1998، ص46.

أ- زيادة عدد الدول الجديدة والمنظمّة إلى الأمم المتحدة، حيث هناك حوالي أربعين دولة ظهرت في الفترة من 1985إلى 2000 -وهي فترة بروز الفواعل الدولية الجديدة من غير الدول- من أصل 100 دولة ظهرت مع بداية القرن العشرين.

ب- ظاهرة الانكفاء القومي كبديل عن الاندماج الجهوي أو الإقليمي، خاصة في حالة وقوع التضارب السياسي أو الاقتصادي بين الالتزامات الداخلية للدول والتوجهات الخارجية لها(مثلما حصل في بعض دول الإتحاد الأوربي التي صوتت برفض الدستور الأوروبي عندما تعلق الأمر بمسألة الهوية، على الرغم من أن التكامل الأوروبي عرف مراحل متقدة من التطور والاندماج).

ج- الشكل الجديد من الصراع والذي يأخذ طابعا ثقافيا ودينيا وحضاريا، وهي صفات تعبر عن مرجعيات للدولة القومية أكثر منها لأي وحدة سياسية أخرى.

ولذلك فأنصار هذا التيار يرون أن التحولات الدولية التي تنتجها ظاهرة العولمة تنطلق في جوهرها من استقلالية الدولة القومية وأهميتها، بما معناه أن العولمة لن تستغني على الدولة في المجال السياسي وحتى الاقتصادي من خلال الحصول على دعم الدول لفتح أسواق تنافسية ومؤسسات تجارية.

وفي هذا المسعى يواصل واقعيون جدد بارزون مثل **كينيث والتز و كريستوفر لين** منح الدولة المساحة الأكبر في تحليلاتهم من خلال تعظيم الدور الذي تلعبه على جميع المستويات.

وعلى ضوء هذا العرض يتبين أنه في الوقت الذي يزعم الكثيرون بأننا في فترة ما بعد الحرب الباردة قد دخلنا مرحلة نهاية الدولة الوطنية أو **مرحلة اللادولة**، إلاّ أننا نشهد في مقابل ذلك محاولات مفهوماتية لتطوير وظائف الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، حيث حصل الانتقال من صيغة "**الدولة الحارسة**" إلى "**الدولة الخادمة**" إلى" **دولة الرفاهية**" **Welfare state**.

ثانياً/ انتشار الفواعل الدوليين:

يزعم **جون روجي** بأننا لا نملك حتى قاموسا تكفي مفرداته لوصف القوى الجديدة التي تحدث التحوّل الحالي في السياسة العالمية المعاصرة[1].

إن انتشار الفواعل غير الدول les acteurs N'appartenant pas aux états-و هذه التسمية أوسع و أشمل من تعبير المنظمات غير الحكومية ONG- هو من أهم التداعيات الجديدة التي تثيرها العولمة. إذ أصبح القطاع غير الحكومي يضم الكثير من المنظمات و المؤسسات و الاتجاهات والفاعلين مثل الشركات عبر-الوطنية و التي تسمى أيضا الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات الدولية (O I) و المنظمات غير الحكومية (O.N.G) و المنظمات غير الحكومية الدولية

[1] ستيفن والت، **مرجع سابق**، ص11.

(ONGI) و مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الثقافي و الإعلامي (وسائل الإعلام، الجمعيات الفنية ...الخ) و مؤسسات التعليم و المجموعات العلمية و المنتديات الفكرية و النقابات و الأفراد. فالمنظمات غير الحكومية في الأساس لا تتكون من الدول وهي في ظل العولمة تتدخل في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية والعلمية والرياضية والدينية والإنسانية، و تمارس نشاطها وفق القوانين الداخلية للدول التي تحتضن مقراتها إضافة إلى منظمات غير حكومية ذات نزعة إنسانية وبيئية هدفها التدخل في السياسة الداخلية للدول مثل منظمة العفو الدولية، منظمة أطباء بلا حدود و منظمة السلام الأخضر. وذلك اعتمادا على مساندة الرأي العام العالمي لها، وقد شهد عددها تطورا كبيرا منذ الجيل الأول منها، ففي عام 1960 كان عددها 1255 منظمة غير حكومية، لكن مع بداية التسعينات من القرن العشرين بلغت 2000 منظمة و في سنة 1999 تضاعف عددها ليصل إلى 26000 منظمة غير حكومية(وفقا للأرقام التي قدمها تقرير التسلح الدولي لعام 2003 الذي يعده معهد سيبري).

وسنقدم هنا مثالا نموذجيا لهذه الفواعل، وهي الشركات المتعددة الجنسيات، حيث أنها على عكس المنظمات غير الحكومية الأخرى فإن هدفها هو الربح وهي تملك جنسية دولة معينة و تتبعها فروع في باقي الدول و تمارس أنشطة إنتاجية عالمية لكن مركز قرارها موحد. وفي ظل العولمة أصبحت هذه الشركات تلعب أدوارا سياسية خطيرة و تفرض وجهات نظرها على الدول الضعيفة حتى عبر آليات الضغط التي تملكها، و مثال ذلك ما قامت به الشركة الأمريكية (I.T.T) حيث لعبت دورا رئيسيا في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المنتخب سلفادور أليندي Salvadir Allende . بالإضافة إلى التجارة السرية أثناء الحصار مع بعض الدول التي ليست لها علاقات طيبة مع حكومات هذه الشركات إلى جانب الوزن الاقتصادي لهذه الشركات وجميع تعاملاتها التي تفوق بكثير عدة دول، أي ما يجعل هذه الشركات في وضع أقوى من الدول ذاتها بالإضافة إلى حركتها في العالم التي تجاوزت الحدود السياسية و الجغرافية للدول.

ويبين بول كينيدي كيف أنه في ظل اتجاه الاقتصاد العالمي نحو مزيد من التكامل، وعلى الرغم من أن الإبداع والتمتع بالثروة يظلان شديدي التفاوت من بلدٍ إلى آخر، إلاّ أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقوم اليوم أساسا بخلق التقنيات والتحكم فيها، حيث باتت تهتم بحقل نشاطها أكثر مما تهتم بمسؤولياتها[1].

[1] بول كينيدي، **الإستعداد للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة: د.نظير جاهل، الجزء الأول، لبنان، دار الأزمة الحديثة، جانفي 1998، ص83.

إن هذا التزايد في أدوار بعض الفواعل الدولية- خصوصا الشركات الكبرى- يدفع بالبعض إلى القول بأننا نشهد مرحلة الانتقال من الدولة-الشركة إلى الشركة-الدولة، ويقدم المحللون نموذج شركة دايو الكورية كتجسيد واضح لهذا التطور، حيث تمثل وحدها أربعة أخماس الناتج الكوري الخام[1].

ثالثاً/ الدولة الوطنية في ظل التحديات الاقتصادية:

يرجع بول كينيدي هذا التحدي الاقتصادي المفروض على الدولة الوطنية إلى عام 1945 حيث يرى بأنه بعد هذا التاريخ شهدت الدولة شيئا من الضعف على صعيد الحياة السياسية، وكان الهدف من الاتفاقات الدولية المالية والتجارية مثل صندوق النقد الدولي والمصرف العالمي والاتفاقية العامة حول الرسوم الجمركية والتجارة الحرة، هو الحيلولة دون وقوع أضرار كتلك التي نتجت عن سياسة ما بين الحربين العالميتين القائمة على الحماية والاكتفاء الذاتي [2].

يشكل انفلات سلطة الضبط الاقتصادي من الدولة الوطنية و انتقاله إلى الشركات و التكتلات الاقتصادية جوهر ديناميكية العولمة الاقتصادية التي تفترض أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية تحركه قوى السوق التي لم تعد تحكمها حدود الدولة الوطنية، وإنما تشترط بمجموعة من المؤسسات و المنظمات المالية و التجارية و الصناعية العابرة للجنسيات، والأسواق المالية و التجارية العالمية لم تعد موجودة فحسب بل هي خارجة عن تحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها و أكثرها غنى. و مما توحي به العولمة الاقتصادية هو أن العالم الذي تفكك في التسعينيات قد أصبح عالما بلا حدود اقتصادية. فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة و متداخلة ومؤثرة في بعضها البعض، و لم تعد هناك حدود و فواصل فيما بينها.

فالنظام الاقتصادي أصبح موحدا و عالميا تديره مؤسسات و شركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية، بمعنى أن الدولة الوطنية لم تعد الفاعل أو المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي و التجاري على الصعيد العالمي، و ذلك لوجود فاعلين اقتصاديين جدد يلعبون دورا محوريا في مجالات الإنتاج و التسويق و المنافسة العالمية.

وبحسب التيار التشاؤمي فإنه على المستوى الدولي تفرض العولمة الاقتصادية تحويل كل شيء إلى سلعة قابلة للاتجار دوليا، فكل شيء معرض للبيع في ظل العولمة وبالتالي مطلوب من الدولة إعادة صياغة سيادتها وسلطتها ووظائفها، أما على المستوى الداخلي(مستوى الدولة) فإن المطلوب أن تكون الدولة

---

[1] عمار جفال ، " **قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية** "، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، العدد الأول، شتاء 2002، ص163.

[2] بول كينيدي، **مرجع سابق**، ص217.

متقلصة في حدودها الدنيا **minimum state** لكي تتحول إلى مؤسسة مهمتها تسهيل وتسيير عمليات العولمة في مجالات الإنتاج و الاستثمار وتحركات رؤوس الأموال.

أما التيار التفاؤلي فهو عكس الأول ويمثله " بول هرست " و غراهام تومبسوب " في كتابهما: العولمة محط تساؤل **glabalization in question** " حيث يبينان من خلاله كيف أن العولمة كانت أكثر تطورا في بداية القرن العشرين مما هي عليه الآن، وأنه ابتداء من عام 1900 وحتى قبل ذلك منذ نهاية ق 19 م، كانت التجارة الدولية أكثر مما هي عليه اليوم، و أن الاقتصاد الحر و الأسواق المنفتحة لا تستلزم بالضرورة الغياب التام للدولة عن النظام الاقتصادي، بل يجب أن يكون هناك تكامل بين الدولة و القطاع الخاص، وتدخّل الدولة ينبغي أن يكون بوسائل جديدة ناجعة لتحقيق مستويات عالية في نمو الناتج الوطني وتوفير الخدمات الاقتصادية في المجالات الاجتماعية و التربوية و الأمنية.

وإجمالاً ومن خلال المحاور الثلاثة التي رصدنا من خلالها وضع الدولة أكاديمياً وعملياً كوحدة للتحليل في العلاقات الدولية، يمكن القول **أن الدولة الوطنية تشهد تفتتاً وظيفياً ثلاثي الأبعاد** حيث تفقد سيطرتها:

- **تصاعدياً** لصالح منظمات دولية فوق قومية عامة أو متخصصة(الأمم المتحدة والمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي).
- **جانبياً** لصالح وحدات أخرى هي في تماس وظيفي مباشر مع الدولة مثل الشركات المتعددة الجنسيات والتنظيمات الإقليمية.
- **تنازلياً** لصالح وحدات تحت الدولة كجمعيات المجتمع المدني، الجماعات المسلحة، مؤسسات القطاع الخاص.....الخ.

الفرع الثاني: مستوى موضوع التحليل

تزامنت نهاية الصراع الشديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي مع ولادة تحول جذري في طبيعة السياسة الدولية، اشتمل هذا التحول – الذي ازداد عجلةً بتأثير الاقتصاد والاتصالات الحديثة– على ضعف أولوية الدولة الوطنية وظهور علاقة شديدة الصلة بين الاقتصاد والسياسة الدوليين والداخليين، وبنحو متزايد تأطرت العلاقات الدولية بفعل تيارات داخلية لا تعرف حدودا وتقتضي ردود أفعال من حكومات باتت قدرتها على العمل بإطار "ذي سيادة" توهن شيئا فشيئا [1].

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **الفوضى: الإضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مالك فاضل، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص78.

لذلك تعرف الدراسة الأكاديمية للسياسة الدولية مرحلة من التنوع والثراء منذ نهاية الحرب الباردة حيث برزت مناهج ومقاربات نظرية جديدة، كما أُدرجت مواضيع جديدة في أجندة الباحثين على الصعيد العالمي. ومن بين أهم تلك المواضيع يذكر **Wetter** قضايا النزاعات الإثنية والبيئة والإرهاب ومستقبل الدولة والهجرة.....الخ[1]، فهي برأيه ستشكل محوراً لنقاشٍ نظريٍ على طول السنين القادمة.

لقد فرض النظام الوستفالي كنظام تاريخي للتنظيم الدولي القائم بين الدول القومية مجموعة من الحلول التقليدية المتاحة للدولة لمواجهة التحديات القائمة، لكن مع ظهور أشكال جديدة من التهديد واهتزاز الدولة القومية كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، برزت الحاجة لأدوات مفاهيمية جديدة تستوعب حجم التحول الحاصل. فالتقسيم الكلاسيكي لأجندة الدول بين السياسة العليا والسياسة الدنيا-كما صوره الواقعيون- قد أصابه الكثير من الاختلال، فصار ما كان بالأمس موضوعاً ثانوياً على رأس أولويات المجتمع الدولي، كما شهدنا تراجعاً في الاهتمام بالقضايا المحورية التي ارتبطت بطبيعة فترة الصراع خلال الحرب الباردة في مقابل ارتقاء مسائل أخرى.

وهو ما شكل بحسب " **كوبر** Cooper " الأساس الجديد لمفهوم " **دولة ما بعد الحداثة** " الذي مازال يحمل مسؤوليات وقدرات كامنة فريدة، لكن عليه أن يجد طرقا جديدة لتحقيقها في بيئة متغيرة بصورة جوهرية[2].

ولذلك فإن عنصر البيئة الجديدة يحمل أهمية بالغة في مسعى الفهم الأمثل للتهديدات والمخاطر المفروضة على دولة عصر ما بعد الحرب الباردة.

منهجياً، يوفر نموذج " **مودلسكي** " حول مستويات التغيير في السياسة الدولية والمُعبر عنها في كتابه "**الدورات الطويلة في السياسة العالمية** " منظوراً مهماً وفعالاً لفهم حجم الانتقال والتحوّل من السياسات الدولية إلى السياسة العالمية التي فرضت موضوعات جديدة أمام الساسة والدارسين المهتمين بالعلاقات الدولية. فآلية التغيير تتم وفق حركية ثنائية:

1- وجود مبررات وحوافز تدفع تدريجياً نحو تكريس نظام عالمي جديد بأجندة جديدة، تفرض عمليةً تدافعية -إيجابا أو سلبا- للوحدات السياسية المشكلة للنظام الدولي، الذي يتم توزيع مقدراته بحسب تموقعات القوى الكبرى المستفيدة من هذه الحوافز.

---

[1] Gustav A. Wetter, **Economic Theories of Imperialism and War**, New York, frederich.a
praeger, 1963, pp. 148-151.

[2] Robert Cooper, the Breaking of Nations: Order and Chaos in the Twenty First Century , london, Atlantic Books ,2003.

2- إعادة البناء المستمر لهيكل النظام الدولي، على اعتبار أن طبيعة السياسة الدولية بوصفها نظاما فهي في عرضة دائمة للانهيار، ومن ثمّ تحدث الدورة الجديدة في تطور السياسة العالمية .

هكذا إذن تبدو أهمية الموضوع المحوري للسياسة العالمية خلال كل مرحلة في صياغة بنية النظام الدولي وتشكيل فواعله الأساسية.

لقد انعكست التحولات الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة بصورة مباشرة على نطاق القضايا الرئيسية في السياسة العالمية، حيث ظهرت موضوعات جديدة على أجندة كلٍ من النظرية والتطبيق في مجال العلاقات الدولية (في بعض الأحيان أعيد طرح قضايا قديمة لكنها كانت مهملة).

إن هذه الأجندة تتضمن جملة من المحاور كالسياسات الدولية المتعلقة بالبيئة والعلاقات السياسية التي تتخطى الحدود القومية Transnational للحركات الاجتماعية، والجريمة التي تتحدى الحدود القومية ومسائل حقوق الإنسان والتدخلات واللاجئين والعمال المهاجرين وقضية التفرقة الجنسية (ذكر/أنثى)[1]، والحقيقة أن أغلب هذه القضايا قد مثلت تحدياتٍ حتميةٍ على الدول والمجتمعات على حدٍ سواء.

ويقول بول كينيدي بهذا الخصوص: " إن التحدي السكاني والبيئي أمرٌ حتميٌ ومفروضٌ على الدولة إذ أنه عندما يولد كل عشر سنوات مليار نسمة لا بد من إطعامهم ، فإن زيادة السكان تصبح تحدياً، كما أن ارتفاع نسبة التصنيع مع زيادة عدد السكان في العالم تصبح أيضا تحدياً لأنها ستزيد من مستوى ثاني أكسيد الكربون في الجو مع مرور الزمن[2].

هذه إذن أهم القضايا التي تبلورت كموضوعات خاصة بالسياسة العالمية على خلفية التحول العميق الذي أصاب كنه النظام الدولي من جهة، والمرتكزات الفكرية للاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية من جهة ثانية، ولعلّ أهم قاسمٍ مشترك يجمع بين هذه القضايا يتمثل في مدى اتصافها بثلاث خصائص تنعكس على واقع العملية التنظيرية في العلاقات الدولية ومستقبلها:

1- أهم الأجندات والمسائل موضوعة من قبل فواعل غير الدول.

2- صياغة هذه القضايا لمفاهيم جديدة للأمن القومي والأمن الدولي.

3- الاهتمام المتزايد بالقضايا المعيارية **Normative Matters**

---

[1] كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص262 .

[2] بول كينيدي، **مرجع سابق**، ص252.

إن مسألة موضوع السياسة الدولية لم تشغل كثيراً بال دارسي العلاقات الدولية في فترات ماضية خاصة في نظام الدولة الوطنية، ذلك أننا شهدنا ذاتية في تراتبية القضايا التي كانت تفرض نفسها بنفسها. فالتدرج الهرمي في أجندة العلاقات الدولية كان يضع الأمن العسكري في مقدمة أولويات الدول، مع الإشارة إلى أنه في الحالات التي كانت الدول تقوم بنفسها بصياغة أجندةٍ معينة، فإن ذلك يفسر باعتبارها الدولة المهيمنة التي تضع سلماً معيناً للاهتمامات الدولية.

لكن ومع بروز فكرة الاعتماد المتبادل المركب لكل من جوزيف ناي وروبرت كيوهان « **Complex Interdependence** » بدا أن ارتقاء قضايا معينة على سطح المشهد الدولي في مقابل تراجع أخرى هو مسألة ذات أهميةٍ كبرى لمنظري العلاقات الدولية خاصة في ظل النسق المتنامي للعولمة في جميع أبعادها.

فلم تعد كل الأجندات من صنع الدول، بل برزت مسائل فرضتها فواعل دولية فوق الدول (المنظمات الدولية) أو فواعل تحت الدول(المجتمع المدني) كموضوعات أساسية في فهم السياسة العالمية ومنها على سبيل المثال بروز تهديداتٍ أمنيةٍ جديدة تقف وراءها أطراف غير الدول (الجماعات الإرهابية مثلاً).

على ضوء ما ذكر، فإن الاهتمام المركزي بنمطين من القضايا: **الأمنية** المرتبطة بالتهديدات الجديدة كالإرهاب والبيئة والفقر والتنمية وعلاقات الشمال والجنوب.

والقضايا **الإنسانية** المتمثلة في قضايا الهجرة واللاجئين وحقوق الإنسان والتدخل...الخ.

يجعلنا ندرك بعدا آخر في قيمة تناول الأجندة الجديدة للعلاقات الدولية، ألا وهو ضرورة تفتح هذا الحقل المعرفي على حقول وميادين أخرى لإضفاء طابع الشمولية في دراسة مظاهر السياسة العالمية.

كما أن تفحص هذه القضايا كمسائل متعلقة أساسا بالعلاقات الدولية في مستويي النظرية والتطبيق يوحي لنا بسمةٍ مهمة بينها، وهي تفكيك العلاقة الجدلية بين النظام الدولي والدولة والمجتمع والأفراد في أبعادها السوسيولوجية، السياسية، الاقتصادية والقيمة، ومدى انعكاس ذلك على تشكيل بنى السياسة العالمية وعملياتها.

الفرع الثالث: مستوى اتجاهات التحليل

فرض النسق المتنامي للتحولات الدولية الجديدة تبايناً في الاتجاهات الأساسية للعلاقات الدولية، حيث استحوذت ظاهرة الاعتماد المتبادل على مساحة مهمة في الكتابات الأكاديمية لمنظري العلاقات الدولية إذ شكلت إحدى أهم مظاهر السياسة العالمية التي تستهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين.

ومع النجاحات المتميزة التي حققتها بعض التجارب الاندماجية في العالم خصوصاً تجربة الإتحاد الأوربي زادت أهمية البحث في إتجاه التكامل الدولي، فأوروبا التي خرجت من حرب عالمية مدمرة، كانت قد ارتقت إلى مستويات متقدمة من التعاون الذي حسّن جوانب مهمة في الحياة الأوربية، ومع الحجم المتزايد لتدفقات العولمة بدا أن العالم يتجه بثبات شديد نحو تعزيز أطر التعاون السياسي، الاقتصادي والأمني، وتمت العودة إلى المرجعيات النظرية التي مثلت القاعدة التأسيسية لتجارب الاندماج والتعاون.

1- المضامين النظرية للاتجاه التكاملي:

لقد عرف العالم مع الترسيخ التام لمضامين العولمة إعادة طرح فكرة التكامل كما جاءت بها الأطر النظرية السابقة، كتصور عام لآلية الاندماج الجهوي، ومع تزايد التداعيات التي كرستها ظاهرة العولمة على نمط العلاقات الدولية وامتداد تأثيرها من الميدانين السياسي والاقتصادي إلى الميدانين الثقافي والقيمي، أصبح الحديث عن تشكيل التكتلات الاندماجية ضرورة ملحة على الدول، بغية خلق نماذج كفيلة بالتكيف مع الحجم المتصاعد لتحولات العولمة.

يعرف **ارنست هاس** Ernest Hass ظاهرة التكامل بأنها: " المسار الذي يراد منه إقامة علاقات اقتصادية واجتماعية لغرض خلق حالة من الاعتماد المتبادل المتواصل بين مجموعة من الدول في إطار جغرافي محدد، ويشتمل على مؤسسات ذات سلطة وشرعية تساوي أو تفوق السلطات الوطنية "[1].

لقد أخذ الاتجاه التكاملي معناه الحقيقي مع بروز الأطر النظرية والمفاهيمية الرامية إلى بناء نموذجٍ تكاملي. ومن أبرز هذه الأطر، نجد :الوظيفية **Functionalism** والوظيفية الجديدة **Neo-Functionalism**

أ- الوظيفية Functionalism:

أثرت فترة ما بعد الحربين العالميتين بشكل كبير على اتجاه العلاقات الدولية، خصوصا بعد فشل عصبة الأمم في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وبروز الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 هذا ما دفع **دافيد ميتراني** David Mitrany إلى البحث عن ميكانزمات جديدة يبنى عليها النظام الدولي وتعزز مسارات التعاون والترابط الدوليين بالشكل الذي يضمن تحقق الأمن الدولي.

فانطلق من الفصل بين السياسة وباقي الجوانب الأخرى من خلال كسر الارتباط التقليدي بين السلطة السياسية والوحدة الترابية للدولة(الإقليم)، وهذا عن طريق مفهوم **"الانتشار "**

[1] De Snarchans. P, **la Politique Internationale**, Paris, Armand Colin, 3 éme ed, p85.

Ramification. أي أن تحقيق التعاون الدولي في مستوى معين سيدفع إلى الوصول إلى حالة الاعتماد المتبادل التي تجعل من أمر حصول نزاع مسلح بين الأطراف الدولية مستحيلا.

ب- الوظيفية الجديدة Neo-Functionalism:

عبّرت عنها كتابات كل من ارنست هاس Ernest Hass ولينبرغ L.Lindberg من خلال اهتمامهما بالتجربة الأوربية التي يعتبر جون مونيه Jean Monnet وروبرت شومان Robert Schuman أول من اهتما بالنواحي الفنية لها، وعرّف هاس التكامل باعتباره العملية التي تضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته سلطات عبر-وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء[1]. أي أن هاس قد أعطى أهمية للعامل السياسي كعامل مرافق للمسار التكاملي بإشراك الفواعل السياسية

(الحكومة السياسية، الأحزاب السياسية والنخب السياسية) في العملية التكاملية.

وهو يعتقد بأن النجاح في أحد جوانب التعاون الاقتصادي، سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في توسيع التعاون إلى أبعاد جديدة لتتحقق العملية التكاملية في صورتها الواسعة.

2- الاتجاهات الجديدة للتكتل:

تمت دراسة ظاهرة التكتل بالتعرض لثلاث محاور أساسية:

1- المقومات الدافعة للتكتلات الإقليمية.

2- غائية التكتلات في تحقيق الأمن والاستقرار العالميين.

3- العوائق التي تقف أمام نجاح هذه التكتلات.

فرض عالم ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة سرّعت التوجه القائم على أساس التكتل والتعاون ومن أهمها:

1- أدت نهاية الحرب الباردة إلى زوال حالة الاستقطاب الثنائي التي كانت قائمة بين طرفي الصراع خلال الحرب، لتنتفي بذلك قيمة التحالفات التي بنيت على تقسيم المناطق إلى نقاط ومراكز نفوذ تابعة للقوتين العظميين، وهو ما شجع على ظهور التكتلات الإقليمية كبديل مؤسسي عن التحالفات الموجودة.

2- إن التوسع في قضايا التفاعل الدولي وفّر هامشا أوسع للأداءات السياسية والاقتصادية والأمنية للدول.

---

[1] ريمون حداد، **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام الفوضى في نظام العولمة**، بيروت، دار الحقيقة، 2000، ص207.

3- وجود تهديدات جماعية مشتركة، سهّل ترسيخ أطر التعاون الدولي التبادلي الذي ينطلق من مجالات اقتصادية ليصل إلى الجانب الأمني مثلما حدث مع مشروع الشراكة الأورو- متوسطية.

إن العلاقة الإيجابية التي حددها **جوزيف ناي** بين متغيري الأمن والاقتصاد، رسخت إلى حد كبير الاعتقاد بأن ظاهرة الاندماج الاقتصادي خطوة مهمة في مسار الاهتمام بالأمن وتحقيقه.

وفي هذا الصدد يعتبر " **أندرو هوريل** Andrew Hurrell " أن التكتلات الإقليمية يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي. فعلى المستوى الإقليمي يكون الإطار الإقليمي أكثر الأطر فعالية في تحقيق النظام والاستقرار في الأقاليم المختلفة، إضافة إلى ذلك فإن هذه التكتلات تساهم في تدعيم النظام على المستوى العالمي وفي إرساء قواعد واضحة حول الحدود المقبولة إلى درجة العداء السياسي والتنافس الاقتصادي[1].

والحقيقة أن تكريس اتجاهات التكتل والاندماج كإطار ضابط للتفاعلات الدولية في عصر العولمة، يمكن أن نعزوه إلى التوجه القائم على "**الدولنة الاقتصادية**"، خصوصا مع تعاظم دور المؤسسات العالمية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي إضافة إلى تزايد مكانة تجمعات دولية أخرى، مثل مجموعة الدول الثمانية التي تمسك بجوانب مهمة في الاقتصاد العالمي.

3- اتجاه الاعتماد المتبادل:

ينسب بروز اتجاه " **الاعتماد المتبادل المركب complex interdependence** " إلى كل من **روبرت كيوهان وجوزيف ناي** R.Keohane, Joseph.S.Ney في كتابهما " **القوة والاعتماد المتبادل** " لعام 1977، ويشير هذا المفهوم إلى النتاج التفاعلي لمجموعة من العناصر المميزة للحياة الدولية منذ منتصف الألفية الثانية التي اتسمت بعدة مظاهر أهمها: تطور العالم الشبكي، التغيرات الاقتصادية استقلالية الفاعلين غير الدوليين، تنامي الاهتمام بالقضايا البيئية، توسع الميادين الأمنية[2]. وقد اتسع الاهتمام بظاهرة الاعتماد المتبادل في فترة ما بعد الحرب الباردة التي شهدت ارتفاع معدلات التشابك بين الوحدات الدولية التي اتجهت نحو مزيد من السياسات التعاونية القائمة على توزيع الإمكانات والموارد المتاحة لكل منها.

وقد اعتمد كل من كيوهان وناي في تفسيرهما للإتجاهيين التقليدي والحداثي على سلسلة من القضايا عبر قومية مثل التجارة والعلاقات النقدية. فالاتجاه الحداثي يشير بحق إلى التغيرات الجوهرية التي تجري

---

[1] علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005، ص61.

[2] Jean Jacques Roche,**Theories des Relations Internationales**, Paris, Montchrestien,2 éme ed,1997, p .19.

حاليا، ولكنه يفترض في أحيان كثيرة أن التقدم في التكنولوجيا والزيادة في التعاملات الاجتماعيـــة والاقتصادية يؤديان إلى عالم جديد لا تعود فيه الدول وتحكّمها في القوة ذات أهمية كبرى، وبحسب ناي وكيوهان دائما فإنه إذا كان التقليديون بارعون في إظهار النواقص الموجودة في رؤية الحداثيين عبر إشارتهم إلى استمرار الاعتماد المتبادل على الصعيد العسكري، فإنهم يجدون صعوبات جمة في أن يفسروا بدقة الاعتماد المتبادل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتعدد الأبعاد[1] .

الفرع الرابع: مستوى بنيـــة النظـــام الدولـــي

تشير بنية النظام الدولي إلى تراتبية الوحدات السياسية المكونة له، والحالة التفاعلية بينها مع تمايز الموصفات والقدرات الخاصة بكل وحدة، كما أن دراسة التحولات الدولية الجديدة التي أفرزها الواقع الدولي لعصر ما بعد الحرب الباردة لن تأخذ صفتها الحركية دونما عملية إسقاطية لمدى ارتدادها وانعكاسها على سلوك الوحدات الدولية، لذلك نكون أمام إقترابين مختلفين:

الاقتراب الأول: ينطلق من محورية هيكل النظام الدولي في تحريك التفاعلات الدولية والدفع بها نحو اتجاهات محددة من خلال التركيز على متغير القوة في النظام العالمي وتصنيف هذا الأخير تبعا للتوزيعات المختلفة للقوة بين وحداته، فيمكن أن يكون نظام القطب الواحد أو نظام الثنائية القطبية أو نظاما متعدد الأقطاب.

الاقتراب الثاني: على العكس من الاقتراب الأول، فهو يرى فصلا موضوعيا بين البعد الهيكلي للتحولات الدولية وبين السلوكيات السياسية والإستراتيجية للوحدات الدولية، والتي يمكن تفسيرها استنادا إلى متغيرات أخرى مرتبطة ببنية الوحدة ذاتها ومقوماتها أكثر من ارتباطها ببنية النظام الدولي وتفاعلاته.

* يشكل متغير القوة نقطة ارتكاز مهمة لتحديد وتوصيف القوى الأساسية المشكلة للنظام الدولي وعلاقاتها البنيوية، ونظرا لوجود اختلافات عديدة حول مفهوم القوة وصور استخدامها، فإن تحليل نمط النظام الدولي وتصنيفه يتغير بحسب البعد المعتمد في تعريف القوة:

أ/ فإذا كان التركيز على البعد العسكري للقوة، فغالبا ما يتم توصيف النظام الدولي باعتباره نظام القطب الواحد الذي تستأثر فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة العالمية، مع الأخذ في الحسبان درجة تفاوتت هذه السيطرة وشدتها من جهة، وتعدد توزيعات القوة بين باقي الوحدات الدولية من جهة أخرى.

[1] روبرت كيوهان، جوزيف ناي، "**القوة والاعتماد المتبادل في عصر المعلومات**"، مجلة شؤون الأوسط، عدد، ص 72.

ب/ أما إذا كان التعاطي مع القوة باعتبارها مفهوما شاملا يعبر عن المقدرة على تغيير سلوك الآخرين، فإننا أمام نمط تشابكي للنظام الدولي الذي يصعب حصر تفاعلاته الدولية ضمن نموذج الهيمنة أو السيطرة، ذلك أن امتلاك القوة العسكرية وحدها لا يوفر دائما حالة السيطرة على أفعال الآخرين وتوجهاتهم.

وعموما يمكن فهم هذه الصورة على ضوء الاتجاهين التاليين:

الأول : اتجـــــاه الهيمنة

إن استعراض عمليات الاستقطاب الدولية عقب مرحلة الحرب الباردة تشير إلى نتيجة مفادها أن انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة قد دفعت بقوة نحو تحول التوازن النسبي للقوى المركزية العالمية سياسيا وعسكريا ليصبح في صالح الولايات المتحدة الأمريكية التي كرّست المكانة السياسية المتقدمة والقدرة العسكرية المتميزة التي اتصفت بها عبر عقود الصراع خلال الحرب الباردة. وفي هذا الصدد يرى بريجنسكي بأنه مع بداية القرن الحادي والعشرين نجد أنه لا مثيل لقوة أمريكا من حيث مداها العسكري على الصعيد العالمي ومحورية النشاط الاقتصادي لأمريكا بالنسبة إلى صحة الاقتصاد العالمي، والتأثير الإبداعي للدينامية التكنولوجية الأمريكية ومن حيث الجاذبية العالمية للثقافة المحض أمريكية المتعددة الأوجه، وقد وفرت كل هذه العناصر بحسب بريجنسكي للولايات المتحدة نفوذا سياسيا عالميا لا نظير له وأصبحت أمريكا في كافة الأحوال ضابط الإيقاع العالمي وما من منافس لها على المدى المنظور[1]، والحقيقة أن هذا الوضع كان انعكاسا مباشرا وطبيعيا لإفرازات نهاية الحرب الباردة التي تميزت إستراتيجيا بما يعرف بخاصية الضبط "**Control**" في إدارة أدوار الهيمنة والنفوذ بين الإتحاد السوفياتي والو .م.أ. الأمر الذي دفع بهذه الأخيرة إلى إعادة تشكيل الوضع العالمي كنوع من ممارسة دلالات النصر الحربي على جميع المستويات. وقد تم تحديد المصالح الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية في المدى المنظور على النحو التالي:[2]

-منع ظهور قوة منافسة.

-تأكيد العولمة بكل أبعادها.

-السيطرة على مصادر الطاقة.

-دعم القوى الإقليمية المتناغمة مع السياسات الأمريكية.

---

[1] زبينغو بريجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي،2004، ص7 .

[2] وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع،2003، ص27 .

* إن هذا التجمع الفريد " **Unique Combination** " لكل مقومات وعناصر القوة السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والذي لا تمتلكه أيّا من القوى الدولية الأخرى*، قد يثير إشكالية كبرى حول محتوى ومضمون التفاعلات الدولية بين وحدات النظام الدولي.

وتتمحور هذه الإشكالية أساسا حول درجة الترابط بين العلاقات السياسية والعسكرية المتحالفة والمحكومة بالقواعد المكرسة خلال الحرب الباردة من جهة، وبين العلاقات الاقتصادية المتنافسة والمفروضة في ظل نسق العولمة من جهة ثانية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بكل من أمريكا وأوربا واليابان.

هذه الإشكالية ربما تمثل مدخلاً بنيوياً لجميع الأفكار والرؤى التي تطرح نموذج " **الفوضى العالمية**" كنمط مميز للنظام الدولي (برجينسكي من الذين يتبنون هذا التصور)، لكن على الجهة المقابلة وبرغم هذا التعارض الذي قد تفرضه العلاقات القائمة بين القوى الكبرى إلا أن هناك عنصرا مهما يتمثل فيما يلي :

برغم القدرة التنافسية لبعض الدول (ألمانيا واليابان مثلا) إلا أن مرونة الفعل الإستراتيجي الأمريكي أدت إلى إقامة " منطقة سلام " تُعتبر فيها مسألة نشوب الحرب أمرا غير وارد وهو ما يشكل ضماناً أساسيا لتحجيم الاضطراب العالمي في هيكلية النظام الدولي، لذلك أصبح الحيز الريادي الأمريكي في الهرمية العالمية جزءاً من مسار تحالف غربي بل ودولي مع تراجع نسبي للدهشة والتشكيك الدوليين إزاء هذا البناء المشكل للنظام الدولي.

الثانـــي: الاتجـــــاه التعددي

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من أن فهم الأبعاد الشاملة للقوة يجعل من وصف هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة باعتباره نظاما أحادي القطبية، وصفا غير دقيق ولا يعكس متغيرات المشهد الدولي الذي يعرف توزيعا تعدديا للقوة.

ومن بين أصحاب هذا الطرح نجد **آدم روبرتس** " Adam Roberts " الذي انطلق من حدود القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى القدرة (مصادر القوة)، والقوة بمعنى القدرة على التأثير، في رفضه لوصف تمثيل النظام العالمي بأنه هيكل القطب الواحد، ولذلك عمد إلى بيان حدود القوة العسكرية في توجيه العلاقات الدولية، وتعدد مصادر القوة التي يجب أن تمتلكها الدولة لتتمتع بدور القطب الواحد المسيطر على التفاعلات الدولية، فهو يرى أن التغيرات التي يشهدها العالم في

* هذه القوى يصفها زيبيغو ريجينسكي بأنها خصوم بلاوجوه في تحديده لقوى التنافس العالمي.

ظل زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل تشير إلى أن احتمال استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالا محدودا وفي نطاق عدد محدود من القضايا. فهناك أنواع أخرى من القدرات التي يجب أن تتمتع بها الدول إذا كان لها أن تسيطر على مجرى الأحداث الدولية[1].

لذلك يقر بول كينيدي Paul Kenedy بصعوبة استمرار النموذج الهرمي الدولي الذي تعتلي سدته الولايات المتحدة الأمريكية[2]، استنادا إلى اعتبارين أساسين :

-إعادة ترتيب عناصر القوة

- قصور الإمكانات الأمريكية عن القيام بمتطلبات دور الشرطي الدولي.

وعليه يذهب مؤيدو هذا الاتجاه إلى الإقرار بانعدام الحالة الانفرادية التي تصبغ السلوك الدولي وتهيمن عليه من منطلق التأثير والتوجيه، فالولايات المتحدة الأمريكية بحسبهم ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي ليست القطب الأوحد في النظام الدولي إلاّ من الناحية العسكرية وعلى صعيد السلاح ذي التكنولوجيا الرفيعة المتقدمة ولا تضاهيها أية دولة في العالم من حيث الإنفاق العسكري على الأسلحة الفتاكة الحديثة، ويبدو أنه ليس هناك دولة مستعدة لإنفاق ما تنفقه الولايات المتحدة في موازنة دفاعها، وهذا ما يفسر ضعف الموقف الأوربي أو الموقف الياباني تجاه أمريكا في كثير من المواقف في السياسة الدولية والأزمات أو النزاعات الإقليمية [3] .

وبناءا على ما تقدم، فبرغم تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من بعض عناصر القوة وتفوقها في مجالات كثيرة إلا أنها تعاني من بعض المشاكل التي قد تصل إلى مستوى التهديد الاقتصادي فهناك تضييق متناهي على السياسات الأمريكية في بعض الجوانب التجارية، فمثلا لا تسمح البرازيل بدخول المنتوجات الأمريكية ولا تسمح الهند والفلبين بدخول السيارات الأمريكية وتمنع اليابان الشركات الأمريكية من الدخول في المناقصات، كما تمنع جنوب إفريقيا الشركات الأمريكية من التقدم لعطاءات الهواتف. وإلى جانب ذلك تشهد الولايات المتحدة توتراً في علاقاتها التجارية الدولية، يضاف إليه تراجع حصتها من إجمالي الناتج العالمي من 50 % عند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حوالي 22.5 % حاليا [4].

هذه إذن المعطيات التي حكمت التصور الخاص بأصحاب هذا الاتجاه الذي ينطلق من نسبية المتغير العسكري في تحديد مفهوم القوة وانعكاسه على سلوك الفاعلين الدوليين، وقد أشار

---

[1] علي الحاج، **مرجع سابق**، ص52 .

[2] Paul Kennedy**, the Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000**, New York,Vinage Books,1989,p.55.

[3] جورج قرم، "**عالم القطب الأوحد واتجاهاته**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 278، أفريل2002، ص93.

[4] وليد عبد الحي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 28.

غولدنشتاين Goldstein في دراسته لمدى تأثير دولة معينة على مجمل تفاعلات السياسة العالمية بالقول: " إن نظاما قطبيا أحاديا يعني آليا مقدرة الدولة القطب على وضع وبرمجة الأسس والقيم الحاكمة للعلاقات الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية، فاقتصاديا تعني السيطرة القدرة على تمركز الاقتصاد العالمي حول هذه الدولة، أما سياسيا فهي تشير إلى القدرة على الهيمنة العسكرية "[1].

المطلب الثاني: الانعكاسات المفاهيمية للتحولات الدولية الجديدة.

الفرع الأول: مفهوم القـــــوة:

يعرف **هانز مورغانتو** " Hans Morgenthau " القوة بأنها القدرة التي يملكها الإنسان للتحكم في أفكار وسلوكات الآخرين[2] .

وتتعدد زوايا النظر إلى مفهوم القوة في العلاقات الدولية فتعرف بعناصرها أو بتأثيرها، لذلك يذهب بعض الدارسين إلى حصرها من خلال العناصر العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بينما ينـــصرف آخرون إلى تحديدها بمعنى القدرة على توجيه سلوك الآخرين وتغييره تبعاً لأهداف الدولة ومصالحها.

أمَا بريجنسكي فهو يقدم منظوراً شاملاً لمفهوم القوة العالمية يتحدد بأربعة أبعاد[3]:

-الوصول العسكري العالمي

-الدور الاقتصادي العالمي

-الجذب الثقافي –الفكري العالمي

-العضلة السياسية العالمية .

وعموما يمكن تحديد فرق أساسي بين القوة السلوكية وهي المقدرة على الحصول على النتائج الـــتي تريدها، وقوة الموارد وهي امتلاك موارد تقترن إقتراناً فعلياً بالمقدرة على الحصول على النتائج الـــتي تريدها[4].

مظـــاهر التحـــول في مفهـــوم القـــوة:

سيطرت حقائق القوة الأمريكية على مسار النقاش النظري حول طبيعة التحول في مفهـــوم القـــوة، حيث تعددت مظاهر هذا التحول الذي ارتبط أساسا بالتغيرات السياسية والاقتصادية والعـــسكرية والاجتماعية التي أفرزها واقع ما بعد الحرب الباردة، إذ شهدنا تحولا في:

---

[1] Joshua S.Goldstein, **Long Cycles :Prosperity and War in the Modern Age**, New Haven, ct Yale University Press, 1988,pp.15-30.

[2] Hans J.Morgenthau, **Politics Among Nations**, New York, Knopf, 5 th ed ,1975, pp. 26-27.

[3] زبيغنيو بريجنسكي، **الفوضى: الإضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص75.

[4] روبرت أ.كيوهان، جوزيف .س.ناي، **مرجع سابق**، ص75.

1/ طبيعة الفاعلين الأطراف في معادلة القوة

كما رأينا في فقرات سابقة بأن حجم التحولات الدولية التي أفرزها واقع ما بعد الحرب الباردة قد أفضى إلى نقاش جدلي مهم حول " بقاء الدولة " في ظل التدفق المتزايد للاعبين الدوليين من غير الدول، وهو ما انعكس بصورة غير مباشرة على أداء الوظيفة الأمنية كمحورٍ من محاور السياسة العليا للدولة، وبالتالي حكم هذا التحول إلى درجةٍ كبيرة معادلة القوة في النظام الدولي وأثر بصورة ملموسة على طبيعة مفهوم القوة، وهذا على مستويين:

1- توزيع القوة بين الدولة والفاعلين الآخرين سواء تم ذلك بإرادة الدولة التي لم تعد تملك القدرة على الإدارة الأحادية للمشكلات القائمة، أم حصل ذلك بسبب الثقل المتنامي الذي تتوفر عليه هذه الفواعل.

2- بروز قضايا ووظائف جديدة أكبر من قدرة الدول على التعاطي معها عبر إجراءات قانونية رسمية بما يقلل من قيمة هامش القوة الذي تتوفر عليه الدول في مقابل تعزيز مكانة الأطراف غير الدول في ممارسة القوة والنفوذ.

والحقيقة أن ضعف احتكار الدولة القومية التقليدية للقوة ناجم عن ضعف احتكارها للأصول والطاقات المرتبطة بعمليات وإجراءات أمنية(القديمة منها والجديدة). وقد سعى الفاعلون في شركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وتجمعات المجتمع المدني الأخرى للتأثير على الدولة بطرق يمكن أن تكون مكيفة في علاقات القوة التقليدية بدرجة أكثر أو أقل، لكنها تملك اليوم أيضا عناصر قوة مستقلة وتأثيرا على عمليات مناسبة للأمن [1].

ولأجل ذلك يرى البعض أن مفهوم القوة مرتبط بالأساس بطبيعة الفواعل المستخدمة لها أو كما قال **ريمون آرون** Raymond Aron " إن الخاصية المميزة للعلاقات الدولية هي مدى قانونية وشرعية استخدام القوة من قبل الفاعلين"[2].

2/ الصورة الذاتية لمفهوم القوة في مقابل الخاصية الانعكاسية

لقد أصبحت الفواعل الدولية تتمتع بالقوة والنفوذ بمقدار تصورها الذاتي لهما عكس ما كان حاصلا في حقب تاريخية ماضية عندما كانت الدولة تدرك قوتها بشكل انعكاسي بمقدار قوة الآخرين، ومرد هذا التحول هو الطبيعة الجديدة للنزاعات الدولية. فمنذ المنتصف الثاني من القرن العشرين، بدأ العالم

---

[1] أليسون ج.ك .بيلز، "**التحكم الأمني العالمي: عالم من التغيير والتحدي** "، في: تقرير التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم للأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي 2005، ص73.

[2] Raymond Aron, **Paix et Guerre entre les Nations**, Paris, Calmann Lévy, 8émé ed, 1984, p.18.

يشهد تراجعا في النزاعات بين الدول في مقابل النزاعات داخل الدول وهو ما قلل من فرص معرفة الدول لبعضها البعض واختبار قوتها من خلال المواجهة المباشرة أو النزاع المسلح .

وعلى خلفية هذا التأصيل، فإن تصور الدول لقوتها غالبا ما يبتعد عن البيئة الموضوعية. لذلك نجد من جهة بأن بعض الفاعلين الدوليين يظهرون بشكل أقوى من الواقع الفعلي، أما من جهة ثانية فهناك لاعبين آخرين يتم التعاطي مع قوتهم بصورة أقل أهمية مما هي عليه في حقيقة الأمر، وكمثال على ذلك شهدنا كيف أن الجماعات والتنظيمات الإرهابية لم تعنى بأهمية معتبرة من قبل أطراف المجتمع الدولي قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، بينما تعاظم الحديث عن قوتها بعد هذا التاريخ بشكل يصل أحيانا إلى حد المبالغة.

3/ تراجع أهمية البعد العسكري في تحديد مفهوم القوة

توفر القوة العسكرية الثقة والاطمئنان للدولة مما يجعلها تتخذ المواقف الدولية من مركز القوة وعدم خشية خصومها، حيث إن الدولة التي لا تسندها قوة عسكرية لا يمكنها أن تصمد بوجه التهديدات الخارجية وهذا ما يعرضها لإعطاء تنازلات تمس بمصالحها[1].

من الناحية التقليدية كان اختبار القوة العظمى هو قدرتها على الحرب كما يقول تايلور. أما اليوم، فإن أساس القوة أخذ في الابتعاد عن التأكيد على القوة العسكرية، ومن المفارقات أن الأسلحة النووية كانت من بين أسباب هذا الابتعاد.

فمن تاريخ الحرب الباردة ثبت أن الأسلحة النووية كانت مدمرة وفتاكة بشكل رهيب إلى درجة أنها صارت جامدة ومكلفة أكثر من اللازم، بحيث لا يمكن استخدامها نظريا إلاّ في الحالات القصوى، أما السبب الآخر فهو صعود تيار النزعة القومية الذي جعل من الصعب على الإمبراطوريات أن تحكم الشعوب في ظل زيادة درجة الوعي القومي لها. كما أن التغير الاجتماعي داخل القوى العظمى مثّل سببا إضافيا لهذا الابتعاد، فمجتمعات ما بعد الثورة الصناعية راحت تركز على الرفاه الاجتماعي وليس على المجد وهي تكره ارتفاع عدد ضحاياها وإصاباتها، إلا عندما يكون بقاؤها نفسه معرضا للخطر. وهذا كله لا يوحي بأن القوة العسكرية لم يعد لها دور تؤديه في السياسة الدولية اليوم، فلم يتم بعد تحويل الجزء الأكبر من العالم بفعل ثورة تدفق المعلومات، ذلك أن كثيرا من الدول لا تقيد حركتها قوى ديمقراطية أو مجتمعية [2].

---

[1] عدنان طه الدوري، **العلاقات السياسية الدولية**، ليبيا، الجامعة المفتوحة، الطبعة الرابعة، 1998، ص287.

[2] جوزيف س.ناي، **مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لاتستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها ؟**، ترجمة: د.محمد توفيق البجيرمي، السعودية، العبيكان، الطبعة الأولى، 2003، ص ص33-35 .

وكنتيجة لتزايد الإدراك بعدم جدوى ترجيح العامل العسكري في وضع الإستراتيجيات المناسبة، طُرح على مستوى بعض الدوائر مفهوم " الهيمنة الحميدة " **Benevolent Hegemony** الذي يرتكز على إمكانية السيطرة بالإقناع وتحجيم العنف إلى أدنى درجاته وترويج المنطلقات القيمية والمؤسسية للدولة لتوسيع نفوذها العالمي.

4/ البعد الاقتصادي في مفهوم القوة

لقد زادت أهمية القوة الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وأصبحت هدفا تسعى إليه الدول وأساسا تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية ومعيارا أساسيا من معايير قياس قوتها وفي الوقت نفسه أداةً من الأدوات التي تملكها الدولة في ممارسة اللعبة الدولية. وهكذا فإن الدول أصبحت تعتمد على قدراتها الاقتصادية أكثر من قدراتها العسكرية في لعبة القوة الدولية، حيث أصبحت الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على دول العالم النامي أكثر فاعلية نسبيا من التدخلات العسكرية [1].

إن القوة الاقتصادية صارت فعلاً أهم مما كانت عليه في الماضي بسبب الزيادة النسبية في تكاليف القوة وبسبب التواجد الكبير للأهداف الاقتصادية في قيم مجتمعات ما بعد التصنيع. وفي عالم من العولمة الاقتصادية، فإن جميع البلدان تعتمد إلى حد ما على قوة سوق خارجة عن سيطرتها المباشرة [2]. ويقدم جوزيف ناي مثالاً عن أحد مساعدي الرئيس بيل كلينتون الذي قال عندما كان هذا الأخير يعرض الموازنة الاتحادية لعام 1993، بأنه لو قُدر له أن يولد من جديد فإنه يجب أن يعود تحت اسم السوق، لأن من الواضح أن هذا هو أقوى العناصر الفاعلة.

5/ خاصية التمركز في توزيع القوة

انطلاقا من الاعتبار المبني على أساس أن الدول تظل هي الوحدات الأساسية في بناء النظام الدولي وتحديد تفاعلاته، توصف القوة بخاصية التمركز الشديد. ولعلّ المثال الأهم هنا هو القوة الأمريكية فالتمركز في جانبه العسكري يوحي بأن الإنفاق العسكري الأمريكي هو الأعلى عالميا، بل ويتجاوز الإنفاق الجماعي للدول الاثنتين والثلاثين الأقوى التي تليها من حيث مستوى الإنفاق العسكري والقيمة النوعية للموجودات العسكرية *

---

[1] علي الحاج، **مرجع سابق**، ص71.

[2] جوزيف .س.ناي، **مرجع سابق**، ص37.

* إحصائيات عام 2004 قدمها تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri) حول " **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** " الصادر عام 2005، حيث يشير إلى أن الإنفاق العسكري الأمريكي في عام 2004 وصل إلى 455,3 مليارد دولار، وبلغ مجموع الإنفاق في الدول الإثنتين والثلاثين التالية 454,8 مليار دولار (بأسعار صرف العام 2003).

أما على الصعيد الاقتصادي، فتمثل الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أعلى درجات تمركز القوة الاقتصادية دوليا مع أعلى ناتج محلي إجمالي قومي في العالم، إذ أنه أكثر من ربع الإجمالي العـــالمي [1]. (حتى وإن تعددت هنا وجهات النظر بخصوص معايير السيطرة الاقتصادية).

وهناك ثلاثة متغيرات تتمركز فيها القوة عالمياً ويمكن تحديدها في :

1- شمولية القوة العسكرية

2- النزعة الانفرادية في استخدام القوة بعيدا عن المؤسسات والتنظيمات الدولية.

3- العامل التقني والتكنولوجي المتطور.

6/ عـــدم تحوليـــة القـــوة

هي خاصية تكرَست كنتيجة للانفصال النسبي بين البعدين العسكري والاقتصادي في مفهوم القوة حيث لم تعد اليوم بالضرورة الدولة القوية عسكريا قوية اقتصاديا، عكس ما كان حاصلا في فترات تاريخية سابقة، ثم إن هذه الظاهرة قد تتسبب في عجز الدول القوية عن مواجهة أخطار بسيطة مثلما حدث في 11 سبتمبر 2001، عندما فشلت القوة العظمى في حماية مواطنيها من ضربات تنظيم القاعدة رغم أن مستوى قوة هذا الأخير تبدو بسيطة أمام حجم الترسانة الأمريكية.

أما من جهة أخرى، فإن ظاهرة عدم تحولية القوة تفاقمت بفعل الانتشار في مجال الأمن الذي يسبب تآكل الحدود بين الشؤون الداخلية والخارجية، والحدود بين الاقتصاد والأمن القومي محدثا نقلة كبيرة حيث إن تطورا في دائرة ما يؤثر بسرعة على الدوائر الأخرى، وهذا الوضع الجديد يتطلب المزيد من التعاضد والدينامية في تطوير الاقتصاد والأمن وفي سياسات حكومية أخرى[2].

7/ تأثير الثورة المعلوماتية على القوة

تؤثر الثورة المعلوماتية في القوة مقاسة بالموارد لا بالسلوك، ففي القرن الثامن عشر كان توازن القوى بالاضافة إلى عوامل الأرض والسكان والزراعة يوفر أساسا لهيمنة سلاح المـــشاة وكانـــت فرنـــسا مستفيدة رئيسية من ذلك، وفي القرن التاسع عشر وفرت القدرة الصناعية الموارد التي مكنت بريطانيا وفيما بعد ألمانيا من السيطرة، وفي منتصف القرن العشرين ساهم العلم وخصوصا الطبيعة النووية في تزويد الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي(سابقا) بالمصادر الأساسية للقوة وفي القرن المقبـــل مـــن

[1] World Bank, "Data and Statistics quick tables", http: www.worldbank.org/data/quickreferance/quickref .html

[2] عبد النور بن عنتر، " **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** "، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أفريل2005، ص 62.

المرجح أن تكون تكنولوجيا المعلومات بمعناها الواسع _ كما يقول كيوهان وناي_ أهم مصادر القوة[1].

*** رؤية جوزيف ناي لمفهوم القوة :**

يرى جوزيف ناي أن القوة العسكرية والقوة الاقتصادية معا مثالان على القوة الصلبة الآمرة Hard Power التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم، فالقوة الصلبة يمكن أن تستند إلى محاولات الإقناع (الجزرة) وإلى التهديدات (العصا). غير أن هناك طريقة مباشرة لممارسة القوة، فقد يحصل بلد ما على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لأن بلدانا أخرى تريد أن تتبعه معجبة بقيمه وتحذو حذوه وتقتدي بمثاله متطلعة إلى مستواه من الازدهار والانفتاح. وبهذا المعنى فإن وضع جدول الأعمال في السياسة العالمية واجتذاب الآخرين إليه، له أهمية تعادل تماما أهمية إجبارهم على التغيير باستخدام الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية أو التهديد باستخدامها[2].

وهذا الجانب من القوة هو ما يعبر عنه ناي بـ **القوة الناعمة الطرية** Soft Power التي تشير إلى القدرة على تحقيق النتائج المنشودة لأن الآخرين يريدون ما تريد، وهي القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق الاستمالة لا الإكراه. وهي تنجح بإقناع الآخرين بأن يتبعوا القواعد والتقاليد التي تنتج السلوك المنشود أو حملهم على الموافقة عليها، والقوة الناعمة يمكن أن ترتكز على جاذبية أفكار المرء أو ثقافته أو القدرة على تحديد الموضوعات عن طريق المعايير والتقاليد التي يفضلها الآخرون، وهي تتوقف -إلى حد كبير- على قدرة المعلومات المجانية التي يسعى طرف ما إلى بثها على الإقناع، وإذا إستطاعت دولة ما أن تجعلها قوتها أمرا مشروعا في أعين الآخرين، وأن تنشئ تقاليد دولية تشجع الآخرين على تحديد مصالحهم بطرائق مناسبة، فإنها لا تحتاج إلى بذل قدر يعادلها من الموارد الاقتصادية أوالعسكرية التقليدية الباهظة التكاليف[3].

والحقيقة أنه على مر التاريخ فهم الأكاديميون وحتى القادة السياسيون حقيقة البعد غير المادي في ممارسة القوة، فـ " **أنطونيو جرامشي**" على سبيل المثال أدرك قوة الدولة المستمدة من وضع برنامج عمل مشترك مع الآخرين.

وقد انطلق ناي من مقارنة سلوك الآباء في تربية أبنائهم، فهو يفرق بين الأب الذي يقوم بتنشئة أطفاله وفقا لقيم ومعتقدات صحيحة، وبين الذي يعتمد على الضرب في التربية. ونتيجة ذلك أن قوة

---

[1] روبرت.أ كيوهان، جوزيف .س ناي، **مرجع سابق**، ص 75.
[2] جوزيف. س. ناي، **مرجع سابق**، ص38.
[3] روبرت. أ.كيوهان، جوزيف. س. ناي، **مرجع سابق**، ص75.

الأول ستستمر لأنها بنيت على الترغيب، بينما يولد سلوك الأب الثاني ردات فعل عدوانية بسبب العنف في التنشئة.

إذن القدرة على تكوين تفضيلات الآخرين تميل إلى الارتباط بمصادر القوة غير الملموسة مثل جاذبية الثقافة وإيديولوجية المؤسسات، فلوكان بمقدوري أن أجعلك تفعل ما أرغب فيه أنا حينئذ لا أكون مضطراً إلى إجبارك على عمل شيء لا تريده أنت. فلو مثلت الولايات المتحدة القيم التي يرغب الآخرون في إتباعها، فإن هذا سيكلفها القليل في القيادة. وعليه فالقوة الرخوة ليست مماثلة للنفوذ لذلك فهي تصبح مصدرا من مصادر النفوذ[1].

لقد اتفق ناي مع **صاموئيل هنتنغتون** بخصوص درجة الارتباط والتلازم بين القوة الصلبة والقوة الناعمة عندما قال بأن النجاح المادي يجعل من الثقافة والقيم والمؤسسات تحمل جاذبية أكبر، أما الفشل الاقتصادي والعجز العسكري فهو يؤدي إلى عدم الثقة بالنفس وأزمة على مستوى هوية الدولة، لكن هذا لم يمنعه من الاختلاف مع هنتغتون في زعمه أن القوة الرخوة تستند دائما إلى أساس من السلطة الصلبة، وقد دلّل ناي فكرته بمثال عن بعض الدول كالسويد وكندا والتي لها تأثير أكبر من تأثير دول أخرى لها قدرات عسكرية واقتصادية مماثلة، ونفس الشيء ينطبق على الفاتيكان الذي لم يفقد قوته اللينة رغم أن حجم الدول التابعة له قد تضاءل.

وبناءاً على ما تقدم، فقد كشفت نهاية الحرب الباردة عن طريقة غير مباشرة لممارسة القوة والنفوذ فيمكن لدولة ما أن تحصل على النتائج المرغوبة في السياسة العالمية لأن هناك دولاً أخرى ترغب في إتباعها إعجاباً بقيمها ومحاكاةً لنموذجها وإستلهاماً لمستوى رخائها الاقتصادي وانفتاحها السياسي.

بهذا المعنى من المهم في السياسة العالمية أن تضع الدول القواعد وتجذب الآخرين إليها بنفس القدر الذي تحاول به تغييرهم من خلال التهديد باستخدام أو استعمال الأسلحة العسكرية والاقتصادية، حتى تصير تلك القواعد قيماً أساسية في السياسات العالمية.

أو كما قال ناي وكيوهان بأن القوة الناعمة هي جزء من قيمنا، هذه القيم موجودة في ثقافتنا وفي سياساتنا التي نتبعها داخل دولتنا وفي طريقة فرض أنفسنا على الصعيد العالمي، ففي بعض الأحيان تجد الحكومة أنه من الصعب السيطرة على القوة الناعمة وتوظيفها، فالأمر كما يقول جوزيف ناي شبيه بالحب فهو صعب القياس والتحمل وليس شيئا ملموسا، لكن ذلك لا يلغي أهميته[2].

---

[1] أحمد فاروق عبد العظيم، " **سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي** "، السياسة الدولية، العدد 158، أكتوبر 2004، ص33.

[2] Robert.O.Keohane and Joseph.S.Ney, **Power and Interdependence**, New York,Longman, 3rd ed, 2000,pp.65-67

الفرع الثاني: مفهـــوم السيـــادة:

استنادا إلى قواعد القانون الدولي تُعرف السيادة ببعدين رئيسيين : بعد داخلي يرتبط نطاق تطبيقـــه ضمن الحدود السياسية لإقليم الدولة ويقتصر على علاقاتها بمواطنيها، وبعد خارجي يختص بعلاقاتها مع الدول والكيانات الدولية الأخرى[1].

في وسط التطورات العالمية واتجاهات العولمة وبحسبان التحول في نظام القطبية الدوليـــة إلى النظـــام البولياركي، فإن مفهوم السيادة يتعرض يوميا إلى نحتٍ جديد جراء عوامل التعرية الدوليـــة، ســـواء كانت من كيانات سياسية أو من الدول. وفي ظل النظام الدولي الحالي، لا يمكن -بأي حـــال مـــن الأحوال- التمسك بمفهوم السيادة مثلما استقرت عليه قواعد النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا[2]. ولذلك فقد كرست العولمة واقع الانتقال من السيادة الوطنية في صورتها الكلاســـيكية إلى أشـــكال جديدة في ممارستها لتتناسب والتغيير الهائل الذي أصاب النظام الدولي.

الأمر الذي دفع البعض من أمثال جون مارتن ويت " Jon Martin Witt" إلى القول بأن السيادة مفهوم غير صلب نظرياً من الصعب ضبطه وتعريفه.

فهو يتضمن تلك السلطة المستقلة والسامية التي يعترف بها في إطار جغرافي لجهاز الدولـــة بـــسن القوانين وإعطاء الأوامر للسكان وضمان تطبيقها باستعمال أساليب القوة والإكـــراه لاحتكارهـــا للعنف المشروع. وعلى الصعيد الخارجي، لا تخضع الدولة لأية سلطة خارجية وتمارس كامل حقوقها الدولية، ولا يقيد من سلطتها الخارجية سوى التزاماتها الدولية.

يقول " **أوليفر بود**" بخصوص تكوّن السيادة الدولية وعلاقتها بالـــسيادة الداخليـــة: " إن الـــسيادة الداخلية التي تعني الهيمنة داخل الإقليم تفترض السيادة الدولية التي تمنع إمكانية سيطرة دولة أخرى، كما أن السيادة الدولية تتضمن أيضا السيادة الداخلية من أجل القدرة على الفعالية "[3].

إن السيادة تعتبر أحد أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كرسته معظم مواثيق المنظمات الدولية ويشكل إلى جانب الشخصية القانونية العنصرين القانونيين للدولة من خلال إعلان مبادئ القـــانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول في أكتوبر 1970 القائم على المساواة السيادية بين الدول.

---

[1] Qyvind Osterud, Intersystemic Rivalry and International Order: Understanding the End of the Cold War, in Pierre Allan and Kjell Goldmann,1997 (eds) , p.69

[2] عبد الله يوسف سهر محمد، " **الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط : دراسة في تطور العلاقات الدولية** "، مجلة السياسية الدولية، العدد160، أفريل 2005، ص15.

[3] سمير أمين وآخرون، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2004، ص114.

تحولات مفهوم السيادة في ظل العولمة:

1- تحول مفهوم السيادة:

لم تعد السيادة اليوم في صورتها التاريخية المطلقة، فالدولة قد أصبحت محكومة بالتزاماتها الدولية والاتفاقيات الدولية المختلفة التي باتت تقيد من سيادتها، وأكثر من ذلك فإن القانون الدولي هو في الواقع قانون إلتزامات تقيد حرية عمل الدول ومن ثم تقيد استقلالها السياسي. فحسب "ستيفن كراسنر" إن استقلال الدول كان دائما مقيدا بالالتزامات الدولية أو بمظاهر التبعية والهيمنة، ومبدأ حرمة الحدود لم يحترم أيضا بشكل كامل منذ "معاهدة واستفاليا".

2- الانتقال من الصفة المطلقة إلى الصفة النسبية إلى الصفة المعدومة في مفهوم السيادة:

لقد أخضعت ظاهرة العولمة مفهوم السيادة التقليدي للمراجعة وإعادة التعريف. فهو مفهوم متجاوز نظريا وغير نافع عمليا، لأن الرهانات السياسية الدولية الجديدة والمشكلات غير المسبوقة والحدود الاقتصادية والجمركية التي رسمتها تحولات العولمة لا تتوافق مع الحدود السياسية التي يقوم عليها المفهوم التقليدي للسيادة.

فمفهوم السيادة تغير من المفهوم المطلق إلى المفهوم المحدود والنسبي ثم إلى مرحلة جديدة، هي مرحلة المفهوم المعدوم للسيادة حسب تصور الليبراليين[1]. ففي ظل المفهوم المعدوم للسيادة، يتوقع ألا يكون هناك انعزال ولا إكتفاء ذاتي ولا ممارسة حقيقية وكاملة لمظاهر السيادة الداخلية والخارجية، حتى ولو ظهرت إرادة الدول في ممانعة أو رفض التبعية لمنطق العولمة.

فمفهوم السلطة الذي كان يعني عند "ماكس فيبر" وغيره القدرة على فرض الإرادة على الآخرين، قد تغير ليعني سيادة القوة التكنو- اقتصادية بالدرجة الأولى، كدليل على تنامي أهمية الأبعاد غير السياسية في تشكل السلطة مفهوما وممارسة.

3- تفكك السيادة الإجرائية: حيث تفرض التغيرات الدولية المتسارعة تحدياً أمام ما يعرف بالسيادة الإجرائية للحكومة **Operationl Sovereignty** في حريتها أثناء رسم السياسة العامة التي تعتبر أهم صور ممارسة السلطة السياسية لسيادتها.

4- **البعد السوسيولوجي في إدراك السيادة:** إن السيادة لم تعد مقصورة على البعد المكاني أي الحيز الذي تمارس فيه الدولة سلطتها، إنما أصبحت تعبر عن الحالة التنازعية بين كل ما هو محلي وما هو خارجي، لذلك **انتقلنا من النمط الجيوبولتيكي في فهم السيادة إلى البعد السوسيولوجي في**

[1] المرجع نفسه، ص 118.

إدراكها أي التركيز على الخصوصيات الدينية والحضارية واللغوية والهوياتية للمواطنين أكثر من التركيز على الحدود الجغرافية للدولة.

5- نقل مفهوم السيادة من الدولة إلى الشركات:

نقلت العولمة مفهومي السلطة والسيادة مباشرة من الدولة المهيمنة إلى الشركات العالمية، فالدولة تحولت في ظل العولمة إلى مجرد أداة سياسية، قانونية وأمنية لحماية أنشطة السلطة المستجدة للشركات الكبرى وهذا خضوعا للاقتصاد الذي بات يتوسع ويتعولم في صورة غير طبيعية، قاضيا على الحدود السياسية القومية والجغرافية الضيقة. مما أدى إلى الاستحواذ على هذه الحدود القومية وحتى السيادة ذاتها.

فهيئة الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها المتخصصة في مختلف المجالات خاصة المجالات البيئية وحقوق الإنسان، صارت تجبر بقدر أو بآخر الدول المتمتعة بالسيادة القومية على أن تتقيد في تشريعاتها المعلنة بالمبادئ العالمية لمواثيق حقوق الإنسان على سبيل المثال.

إن العولمة وباعتبارها بحث متزايد عن الدولة في مجال حماية السوق الاقتصادية كإطار لضمان حرية الفاعلين داخل هذا السوق، فإن ذلك يتطلب صيغة توفيقية بين سيادة الدولة ومصالح القطاع الخاص فبدون التعاون العالمي الذي يمر حتما عبر الدول، لا يمكن أن تسير التحولات العالمية في الطريق السليم[1].

ومن بين الصيغ المطروحة بهذا الشأن نموذج "**السلطة المجتمعية** " **Societal Power** الذي طرحه آرنست أوتوزمبيل Otto Zempiel الذي يحول المجتمعات إلى أداء وظيفة شغر الفراغ الكوني **Global Space** الذي يتسبب فيه النظام القائم على وحدة الدول الوطنية كأساس للتفاعلات الدولية.

وعلى العموم، لم يعد مبدأ السيادة الوطنية مبدأًا أصيلاً في العلاقات الدولية بالشكل الذي كان عليه في السابق خاصة مع توسع قواعد القانون الدولي، الذي أصبح في أحيان كثيرة قيداً على الدول عند وضع سياساتها العامة، حتى على مستوى العلاقات الداخلية بين السلطة والمواطنين في مجالات الحرية السياسية، الحرية النقابية، حقوق الإنسان، المسائل الدينية ....الخ، وهي مسائل كانت على مر التاريخ جزءاً من اختصاص الدولة الوطنية التي كانت تملك القدرة الفعلية على تحقيق الاستقلال والإرادة الحرة في المجالين الخارجي والداخلي دون خضوع لأي طرف دولي آخر، أي أنها تتوفر على

[1] عبد النور بن عنتر، " **الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي**"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 107، صيف 2002، ص77.

إمكانية السيطرة على إرادتها ومقدراتها وذاتها بحرية كاملة، وقدرتها على حماية استقلالها في الواقع العملي[1].

الفرع الثالث: مفهوم النزاع:

من بين أعراض التحول المفاهيمي الذي كرسته نهاية الحرب الباردة، الانتقال من الحرب بمفهومها التقليدي إلى ما عرف بـ " **الحرب التضامنية** " حيث رافق انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية عهد الثنائية القطبية سقوط أغلب الأطر النظرية والأدوات المفاهيمية التي إستخدمت خلال مرحلة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. الأمر الذي استدعى ما يمكن أن نطلق عليه **المرونة المفاهيمية** التي تستوعب التحولات الجديدة التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة، ومن ذلك تراجعت أهمية بعض التصورات الإستراتيجية كالإحتواء مثلاً، وأعيد تكييف بعضها الآخر لينسجم وهيكل النظام الدولي الجديد كنموذج الردع على سبيل المثال. وهي بالأساس نماذج استحدثت على خلفية الصراع في إطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقا.

والحروب التضامنية هي نوع من الحروب الدولية التي تأخذ خاصية الشمولية كمحدد لها حيث يتم توجه مجموعة من الدول لتتشكل كطرف واحد لمواجهة دولة واحدة، مثلما حدث في حرب الخليج الثانية وحربي أفغانستان والعراق. والحقيقة أن هذا النمط من الحروب يستند إلى تصنيفات معينة، مثل تلك التي وضعتها الو.م.أ بخصوص الدول المارقة أو دول محور الشر.

هذا التحول إذن هو انعكاس مباشر لتزايد الاهتمام بالمنهج الشمولي في حل النزاعات الدولية في عصر العولمة الذي يستهدف حسب البعض تحقيق الأمن الدولي وتكريسه.

وهنا تم الاستناد إلى شرعية التنظيم الدولي في تفعيل التوجه الجديد نحو الشمولية في حل النزاعات الدولية، حيث أن إنهاء بعض الصراعات التي كانت قائمة قد مثّل محور اهتمام رئيسي لهيئة الأمم المتحدة. ولذلك نجد أن ميثاق هذه الأخيرة بيّن في المادة الثانية والخمسين منه أول مجال من مجالات العلاقة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة وهو مجال الحل السلمي للمنازعات الدولية[2]. و قد تعززت الآمال باستعادة الدور الذي نص عليه الميثاق المنشئ للمنظمة الدولية في مجال الأمن الجماعي، وقد تم بين عامي 1988 و 1993 إرسال 14 قوة حفظ سلام في آسيا و أفريقيا و أمريكا اللاتينية، وهو عدد يتجاوز ما تم تحقيقه خلال أربعين سنة من عمر الأمم المتحدة و ارتفع عدد القبعات الزرق من عشرة آلاف إلى سبعين ألف[3].

---

[1] ممدوح شوقي، **" الأمن القومي والعلاقات الدولية "**، مجلة السياسة الدولية، عدد 127، جانفي 1997، ص46.

[2] معمر بو زنادة، **مرجع سابق**، ص 64.

[3] ريمون حداد، **مرجع سابق**، ص149.

وعلى ضوء هذا، برز التعامل الأممي مع نزاعات و أزمات عديدة سواء تعلق الأمر بإيجاد حلول للحرب العراقية الإيرانية، أو فيما ارتبط بمسألة الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، وأيضا وقف الدعم العسكري إلى الأطراف المتنازعة في أنغولا و ناميبيا، وكذلك الدفع بعملية التحول الديمقراطي في دول أمريكا الوسطى.

والحقيقة أن تزايد اهتمام التنظيم الدولي بمسار المعالجة السلمية للنزاعات الدولية، قد أفضى إلى بروز آليات ومنطلقات جديدة خاصة ما عرف بـ**الديبلوماسية الوقائية*** **Preventive Diplomacy** عندما تم إرسال مراقبين دوليين إلى جنوب إفريقيا في 1992م وإنشاء صندوق خاص لدعم الإجراءات الرامية لتفادي النزاعات في إفريقيا الوسطى كما تم في ذات المسعى، بعث قوات القبعات الزرق إلى مقدونيا في يوغسلافيا سابقا في عام 1995م.

أما ثاني هذه الآليات فهي " سياسة صنع السلام" التي تتم عبر إجراءات عديدة منها:

اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وتطبيق العقوبات الاقتصادية مثلما تنص عليه المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، وأيضاً اللجوء إلى الأعمال القسرية (المادة 42).

وقد تجسدت هذه السياسة على أرض الواقع من خلال عمليات الأمم المتحدة في الصومال (أونسوم Onusom 2) التي هدفت إلى صنع السلام وتأمين المساعدة الإنسانية وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتأمين المصالحة الوطنية بإرسال قوات تضم 29 ألف جندي بناءا على نص الفصل السابع من الميثاق. كما تدخل أيضا في إطار سياسات صنع السلام قوات حفظ السلام التي تم إرسالها إلى مختلف بؤر التوتر في العالم[1].

* إن نهاية صراع الحرب الباردة لم تلغ مصادر النزاعات الدولية ومحركاتها بقدر ما أدت إلى تحول في شكلها وإتجاهها، فالطابع الجديد للنزاع أخذ تركيبته من داخل الوحدة السياسية الواحدة سواء كانت دولةً أو نظاماً إقليمياً أو تحالفاً سياسياً. ويمكن تلمس أوجه هذا التحول عبر مستويين:

الأول: بروز أنماط جديدة من النزاعات ليست بالضرورة بين الدول كما كان حاصلا لعقود طويلة. ومن أهمها النزاعات داخل الدول وهي في الغالب نزاعات من أجل الدول كأن تتصارع جماعة داخلية معينة مع السلطة المركزية القائمة أو مع جماعات داخلية أخرى من أجل السعي إلى إقامة دولة مستقلة.

---

* تعني الدبلوماسية الوقائية استباق التطورات والمنازعات لمنع تفاقمها من خلال مراقبة المواقف المتأزمة (مثل : إرسال بعثة مراقبة إلى جنوب افريقيا بعد اتفاق السود والبيض لانهاء النظام العنصري في الدولة)

[1] ريمون حداد، مرجع سابق، ص149.

والحقيقة أن دوافع هذا السلوك التراعي للجماعات والتنظيمات الداخلية عديدة، وهي تتراوح بين الأسباب السياسية والأسباب الثقافية القيمية، كما نجد أنها في معظم الأحيان تتم كنتيجة حتمية لفشل وتفكك القيمة المركزية للدولة. لذلك يبين بريجينسكي بأنه كلما تراجعت الدولة- الأمة عن سيادتها، إزدادت الأهمية النفسية لقومية الجماعة، وتصبح محاولة الوصول إلى توازن بين ما يترتب على التطورات الدولية الجديدة والحاجة إلى تجمع قومي حميم وخاص مصدراً للإحتكاكات والتراعات[1].

وفي ظل هذا التحول في طبيعة التراع من التراع بين الدول إلى التراع داخل الدول والتراع من أجل الدول، تشير الإحصاءات إلى أنه من بين61 صراعا شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين، كان 58 منها صراعا داخليا أي نسبة 95 %، و 90 % تقريبا من ضحايا تلك الصراعات مدنيين وليسوا عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفال(استنادا إلى معطيات التقرير الدولي للتسلح لعام 2002).

فالصراعات إذن أصبحت بين الجماعات وليست بين الدول، والضحايا فيها من المدنيين ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها ومثال التراعات المسلحة في افريقيا من الصومال وروندا إلى ليبيريا دليل واضح على ذلك، ويتسم هذا النمط من الصراعات الداخلية بشدة التعقيد والتشابك وإرتباطها بخلفيات عميقة، بالإضافة إلى الإستخدام المتزايد للعنف والإنتهاك الشديد لحقوق الإنسان.

الثاني: إن انهيار نظام الحرب الباردة أدى إلى اختلال التوازن الدولي المبني على الثنائية القطبية. ولذلك أصبحت التراعات الإقليمية أو الوطنية منفصلة في أحيان كثيرة عن طبيعة النظام الدولي وتحكمها نزعات ذاتية أكثر مما هي إمتداد لتوازنات دولية كما كان حاصلا خلال فترة الحرب الباردة.

أما من جهة ثانية فإنه بمقدار ما ساهم نظام القطبية الثنائية وما رافقه من إستقطاب دولي في الحقبة السابقة في تجميد التراعات أو بالأحرى لجمها والحد منها بسبب ما تميز به من توازن في الرعب، فقد أدى سقوط جدار برلين وما تبعه من إنهيار الاتحاد السوفياتي وإنتهاء الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية إلى فتح التاريخ أمام حقبة من التراعات الكبرى الناجمة عن نزوع الدول العظمى إلى إعادة ترتيب الأوضاع حسب مصالحها الخاصة[2].

---

[1] زبينغو بريجنسكي، **بين عصرين: أمريكا والعصر التكنوتروني**، ترجمة: محجوب عمر، بيروت، دار الطليعة، ص75.

[2] برهان غليون،**العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد**، الدار البيضاء، المركز الثقافي الغربي، الطبعة الأولى، 2003، ص11.

وبناءا على ما تقدم، يتضح جليا أن الأسباب المغذية للحالة النزاعية إختلفت كثيرا عما شـــهدته الحقب التاريخية السابقة. فتاريخيا كان النزاع في مستوياته العميقة واجهة للتنافس بـــين الوحـــدات الكبرى في البناء الدولي سواء ما إرتبط بالتنافس بين الدول الكبرى على المقدرات الطبيعية للـــدول الضعيفة، أو ماتعلق بحركات التحرر من الإستعمار أو الصراع الإقليمي على منطقة نفوذ معينـــة أو التنازع حول إمتداد جغرافي حدودي.

وبغية ملامسة جانب مهم أدى إلى التحول في مفهوم النزاعات، جليٌ بنا أن نشير إلى نقطة مهمة مفادها أن النزاعات خلال الحرب الباردة حتى وإن حدثت داخل دائرة كل من المعسكرين، إلا أنها لم تكن لتهدد التوازن الدولي القائم، على عكس ما هو حاصل اليوم حيث ينظر إلى النزاع كآلية لإعادة تشكيل توازنات إقليمية ودولية معينة، أي تحول النزاع إلى أداة إستراتيجية تستخدمها الدول لتمرير سياساتها وتصوراتها الإستراتيجية. وهو ما يحدث توتراً في فهم الوضع النزاعي بين الأطراف، فالدولة التي تعتبر اللجوء إلى النزاع أساساً لضمان أمنها، تفسره الدولة الأخرى بأنه تهديد لنفس القيمة وهي الأمن وهنا تحدث **"المعضلة النزاعية"** بذات الطريقة التي فسر بها المؤرخ الإغريقي **ثيوديديس** الحروب البيلوبونيزية في اليونان القديمة، حيث يقول بأنها نشأت بسبب صعود القوة في أثينا والمخاوف مـــن هذا الصعود في إسبرطة.

الأشكال الجديدة للتهديد:

إن هذا التحول في طبيعة النزاع ومفهومه هو متغير تابع لجملة من المتغيرات المستقلة، منـــها خاصـــة الأشكال الجديدة للتهديد، حيث يرى العديد من الكتاب وعلى رأسهم بول كينيدي بأنه بعد نهاية الحرب الباردة إستبدلت النزاعات العسكرية ومعها السباق على التسلح بالتهديـــدات الاقتـــصادية والتنافس الثقافي ومختلف أشكال الحرب التجارية. وتبعا لذلك تلجأ اللغة المستخدمة اليوم لوصف ما يجري على صعيد حركة التجارة و الإستثمارات العالمية أكثر فأكثر إلى المفردات العسكرية.

وبالفعل يدور الحديث حول عبارات "الصناعات المحاصرة" و" الأسواق المخطوفة " و "السياسات التجارية العدوانية "[1] .

كما يقول أيضا في هذا الصدد **روبرت كوبر** Robert cooper في كتابه " دولة مابعد الحداثـــة والنظام العالمي" تأكيدا لقيمة المتغير الاقتصادي في النزاعات الجديدة " إن عددا كبيرا من الدول القوية

---

[1] بول كينيدي، **مرجع سابق**، ص 219.

لم تعد تريد القتال أو الغزو، لأنها أصبحت تعمل على تحقيق أهدافها بوسائل إقتصادية وثقافية أخرى[1].

كما أننا نشهد بروزاً لـ **النزاعات اللامتماثلة*** كشكل جديد من أشكال النزاعات الدولية، وهي في الغالب تستمد لا تماثلها من عنصرين أساسيين:

الأطراف: كتلك التي يكون أحد أطرافها لاعبون غير الدول، مثل: التنظيمات الإرهابية التي تملك قوة إلحاق الضرر بالدول.

الأهداف والوسائل: حيث يكون هدف أحد الأطراف هو التوسع أو تحقيق مركز نفوذ إقليمي، بينما هدف الطرف الآخر هو إبراز الذات والتعبيرعن أهدافه ومبادئه الإيديولوجية والإنتصار لأفكاره ومعتقداته، مثل الحالة التي تكون فيها الدولة في مواجهة تنظيمات مسلحة مؤدلجة. كما أن هذا الشكل من النزاعات غالباً ما يُدار بوسائل متباينة، حيث يعتمد طرف ما على وسائل رسمية كقوات الجيش والمعدات العسكرية .....الخ، في حين يلجأ الطرف الآخر إلى وسائل مختلفة في مواجهة خصمه ترتبط أساسا بطابعه السري وغير المشروع.

* أما بالنسبة للنزاعات المستقبلية، فإنها ستكون نتاجا لجميع الإتجاهات السائدة التي تعبر عن التحولات العميقة في طبيعة البيئة الدولية، والإمتزاج بين هذه الإتجاهات سيفرز أنواعا مختلفة من الصراعات ليست من حيث أسبابها فحسب، بل أيضا من حيث أساليب مواجهتها، ومن حيث تعاون الدول المتحالفة أو تنافسها ومن ثم يصبح المجال مفتوحا لإحتمالات كثيرة. فعلى ضوء التطور الهائل لتقنيات المعلومات والذي سيمتد حتى سنوات قادمة، يمكن لهذه التقنيات وحدها أن تؤثر في سلسلة الصراعات بدءاً بالحروب الكبرى وإنتهاءا بالعمليات الإرهابية[2].

---

[1] Robert Cooper, **the Postmodern State and the World Order**, london, demos,2000,p22.

* تتنوع المصطلحات التي توصف بها هذه الأنواع من النزاعات حيث يسميها البعض بالنزاعات اللامتناظرة في حين يفضل آخرون تعبير التهديدات اللامتوازية وهي كلها تشير إلى شكل نزاعي واحد.

[2] زلماي خليل زاد وآخرون، **التقييم الإستراتيجي**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 1997، ص25.

المبحث الثالث: تفكيك العلاقة التفاعلية بين العولمة والأمن: فحص لافتراضات هيلد، فريدمان، أليسون

أفرزت نهاية الحرب الباردة مشهداً عالميا جديدا عبرت عنه التحولات الدولية المتسارعة والمتراكمة والتي كرست بنى تنظيمية مباينة لما كان عليه الحال أثناء الصراع في الحرب الباردة، فتشكل ما عرف بالنظام الدولي الجديد الذي إتسم بالنسق المتصاعد لظاهرة العولمة، وهذه الأخيرة وبإعتبارها ظاهرة شمولية، فقد جاءت إفرازاتها لتمس- بشكل مباشر أو غير مباشر- الأطر العامة للعلاقات الدولية، وذلك بالتأثير في الفواعل والوحدات السياسية التي حكمت السياسة الدولية منذ معاهدة وستفاليا عام1648 التي كرّست مفهوم الدولة القومية بإعتبارها الناظم الرئيسي للعلاقات بين الدول. ولأجل ذلك، فإن من بين أبرز الإشكالات التي طرحتها العولمة -وكانت بداية لنقاش كبير على المستويين الأكاديمي والعملي- تمحورت حول تأثير العولمة بما حملته من تداعيات على عمليات وتركيبات السياسة العالمية، ومن بينها الأمن؟

فتعززت الدراسات الخاصة بالتأثيرات الجانبية لظاهرة العولمة على الأمن وحدود التماس بين متغيري العولمة والأمن، وهل أن العولمة قد فرضت أطراً نظرية وسياسات أمنية جديدة مفارقة لما كان عليه الحال طوال الفترات التاريخية السابقة؟. والأكثر من ذلك هل أن تحديات العولمة مست المضمون الأمني، أم أنها اقتصرت على عنصر الإدراك الأمني فقط؟.

سندرس هذه العلاقة التفاعلية بين العولمة بتحدياتها كمتغير مستقل والأمن بمضامينه كمتغير تابع، ذلك أن العولمة قد فرضت تحولات سريعة مست الإفتراضات الأساسية التي قامت عليها العلاقات الدولية على مدار حقب تاريخية طويلة.

فالدولة على سبيل المثال ستتوزع بحسب تعبير **ريشارد هيجوت R. Higgot** إلى مجموعة أجزاء وظيفية كالمحاكم والهيئات التنفيذية والتشريعية والمؤسسات العامة، مشكلة شبكة تتعامل مع الدول الأخرى في الخارج، ويتمخض عن ذلك نظام مكثف من العلاقات يتخطى الحدود القومية ويضغط على الدولة ويساعدها لتجد حلولا مناسبة للتحديات المفروضة من قبل العولمة [1].

يرى **كينيث آرو*** من خلال تحليله الجيو- إقتصادي بأن العولمة ستؤدي إلى الأمن، حيث أن الإتصالات الكثيرة من شأنها تقليص الفوارق بين الشعوب والسماح بفهم الآخرين فهما أفضل. وفي

---

[1] Richard Higgot, op.cit , p.56

* كينيث آرو حائز على جائزة نوبل في الإقتصاد، وهو كاتب مقدمة كتاب جاك فونتال الإختصاصي في الجيو إقتصاد الذي يرى أن التحليل الإقتصادي لا يمكن أن يجري دون تفكير حول الحرب، وأن مسألة المحتوى الإقتصادي للسلم تستلزم تفكيرا عميقا حول العولمة.

غياب شيء آخر، تخلق الروابط الإقتصادية المتزايدة علاقات ذات نفع متبادل يمكن أن تتـــضرر في حالة الحرب، كما يضيف بأننا لسنا في حاجة لقبول تفسير إقتصادي للتاريخ كي نصدق أن مصالح السوق ورأس المال يمكن أن تعتبر على الأقل كعائق أمام الحرب[1].

كما رأينا سابقا، فإن مفهوم الأمن مفهومٌ معقد لما يتسم به من بساطة التعبير وغموض المدلول عند تطبيقه في مجال السياسة الدولية.

فالأمن هو محور الإرتكاز في سياسة أي دولة وهو مبرر وجود الدولة ككيان سياسي، ويُعتقد أنـــه المهمة الأولى للدولة، أي تحقيق الأمن والخروج من حالة الفوضى وشريعة الغاب كما أشار إلى ذلك مفكري عصر النهضة الأوربية، من أمثال: توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو وغيرهـــم، فهو محور العقد الاجتماعي في الفكر السياسي التقليدي.

والأمن –في أبسط صوره– يتسم بسمات ثلاث، تتنوع بين مادية وسيكولوجية، وهي[2] :

1- غياب الخوف من المجهول

2- إختفاء التهديد من الآخر

3- سيادة الإطمئنان كمحصلة للسمتين السابقتين.

يعتقد كثيرون من أمثال كريس براون بأنه قد برزت للصدارة قضايا أمنية جديدة في فترة ما بعـــد الحرب الباردة ومنها:

–الصراعات الإثنية والعرقية(مثلما حصل في يوغسلافيا، والاتحاد السوفياتي)

–قضايا حقوق الانسان والتدخل الانساني، فضلا عن قضايا إجتماعية أخرى مرتبطة بـــالأمن .

وبخصوص انعكاس هذه القضايا على مفهوم الأمن من خلال البنية الحالية للنظام الدولي يعتبر البعض أن العولمة تعني المزيد من التكريس لما يعرف بالمجتمع الأمني التعددي، لأن نظام تعدد القوى الذي نتج منذ نهاية الحرب الباردة يختلف عن نظام تعدد القوى الذي ساد القرن التاسع عشر، حيث إن مراكز القوى الناتجة عن التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة تمثل المجتمع الأمني المتعـــدد، أي أن هذه المراكز المتعددة ذات التوجه الرأسمالي تمثل مجموعة ينتفي فيها توقـــع أو إســـتعداد أي منـــها لإستخدام القوى العسكرية في علاقاتهما المتبادلة، وأن المخاطر التي كانت تواجه نظام تعدد القوى في الماضي كانت تتضمن إحتمال تغير توازن القوى بسبب النزاعات العدائية أو المشاكل الأمنية التي قد

---

[1] جاك فونتال، **العولمة الإقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيوإقتصاد**، ترجمة: محمود براهم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص9.

[2] محمد نعمان جلال، **الاستراتيجية والدبلوماسية والبرتوكول بين الاسلام والمجتمع الحديث** ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 93-94.

يترتب عليها ظهور أنماط غير مستقرة في التحالفات وإندلاع الحروب بين القوى الكبرى. إلا أنه في ظل تعدد القوى الذي تشهده العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة والذي تكون فيها القوى الرئيسية مجتمعا أمنيا، فإن هذا يمثل وضعا مختلفا تماما عن نظام تعدد القوى السابق[1].

على العكس من هذا الطرح، يبدو أن مفهوم الأمن القومي الشامل في ظل التحولات التي تنتجها العولمة قد أصبح صعب التحقيق في مقابل تعزيز فرضية مفادها: أنه في ظل سعي الدول للبحث عن مصالحها في عالم يتسم بالتعقيد والتشابك وتزايد مظاهر الإعتماد المتبادل يصبح هدف الدول هو تحجيم مقدار إنعدام الأمن وتقليصه إلى الحد الدنى، لأنه لايوجد أمن بالصيغة المطلقة، أي أن الأمن هو تعامل مع اللاأمن.

وعلى العموم، فقد أفضت العولمة إلى قضايا أمنية جديدة في مقابل القضايا التقليدية التي إختصرت الأمن في مسائل الحرب وتوازن القوى والتحالفات والاستعمار.

أما ما يُعرف بالأجندة الجديدة للدراسات الأمنية، فقد إتسعت لتشمل القضايا المرتبطة بالتطور التقني لأسلحة الدمار الشامل وقضايا البيئة وحقوق الإنسان والحروب الأهلية ...الخ.

ولعلّ التعريف الذي وضعته صحيفة "الأمن الدولي" **International Security** يقدم صورة أوضح حول الأمن العالمي، إذ تقول: " يتزايد تعريف الأمم لأمنها ليس بالأشكال التقليدية لقواتها العسكرية وإقتصادها النشيط واستقرار الحكم فيها فقط، بل بشروط أخرى كقدراتها التي كانت في الماضي أقل مركزية: كموارد الطاقة والعلم والتكنولوجيا والغذاء والمصادر الطبيعية، لقد فرض اليوم الإعتماد المتبادل اهتمامات عبر الأمم كالتجارة والإرهاب والتوريدات العسكرية والبيئية لتكون عناصر رئيسية في الإعتبارات الأمنية في أي مجتمع رفاه ورخاء، ويشتمل الأمن العالمي على جميع تلك العوامل ذات التأثير المباشر في بنية نظام دولة الأمة وسيادة أعضائها مع تأكيد خاص على إستخدام القوة والتهديد بها وضبطها "[2].

---

[1] علي الحاج، **مرجع سابق**، ص56.

[2] جوزيف. س. ناي، جون .د. دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح، الرياض، العبيكان، الطبعة الأولى، 2002، ص121.

المطلب الأول: الإنعكسات الأمنية لظاهرة العولمة حسب فرضيات دافيد هيلد D .Held

عند معالجته لإفرازات العولمة ومدى انعكاسها على المستوى الأمني، قدّم دافيد هيلد ستة صور تأثيرية تضبط برأيه العلاقة بين متغيري الأمن والعولمة:

1- إن انتشار التقنيات العسكرية في جميع أنحاء العالم، يعني أنه بينما يطور المجددون ويستخدمون حدودا فاصلة في الأسلحة المتطورة، فإن دولا أخرى تضطر للحصول على أحدث المعلومات والأنظمة أو أن تدفع ثمن تخلفها في قوتها العسكرية وفي أمنها [1] .

وهذا ما يعني تأكيدا لصلة الأمن بالقوة العسكرية، حيث أن ماتحمله العولمة على الصعيد العسكري خاصة في شؤون التسلح أو ما يعرف بالثورة في الشؤون العسكرية، يفرض تحديا أمنيا أمام الدول المالكة للسلاح أو الساعية لامتلاكه. والحقيقة أن جوهر هذه الفرضية كان قائما على مدار فترات سابقة، بينما تكرس أكثر في مرحلة الصراع بين الو.م.أ والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، خصوصا بعد اقحام السلاح النووي كمعطى جديد في مسار الحرب.

2- إن الثورة المعلوماتية التي كرستها العولمة غيرت من نمط خوض الحروب، فإنتقلنا من التحريك الفيزيائي للمجتمعات إلى سياسة العلاقات العامة، بإستعمال وسائل الإعلام لتعبئة الرأي العام لأن أساس الحروب هو الثقة السياسية أولاً [2] .

يتوافق هذا الافتراض مع الطبيعة الجديدة للحروب التي أصبحت تولي أهمية كبرى للعناصر الثلاثة: التنظيم والتخطيط والتعبئة، لكن هذا التحول الذي قدمه هيلد إنما هو تحول نسبي حيث لايتم في كل الدول، كما أنه ليس إنعكاسا مباشرا لظاهرة العولمة بقدر ما هو تكيف مع الأهداف الجديدة للحروب.

3- وفرت الثورة العسكرية الجديدة إمكانية إدارة الحرب وتسيير القدرات العسكرية والقدرة على إظهارها من مسافات بعيدة وبدقة شديدة [3].

حيث منحت الثورة التقنية التكنولوجية في الميدان العسكري هامشا واسعا في طريقة إستخدام القدرات العسكرية بشكل أكبر وبنتائج أدق لخدمة الأهداف المرجوة من العمل العسكري.

---

[1] David Held, **Global Transformations : Politics,Economics and Culture**, Stanford University Press, 1999, p104.

[2] Ibid, p.138

[3] Ibid.

4- تمكن نظم الاتصالات السريعة إدارة الحروب بكيفية أسهل لأن القادة يستطيعون التسيير والتدخل بالعمليات العسكرية الميدانية إلى درجة لم تكن متوفرة في السابق[1].

لكن هذا الطرح غير قابل للتعميم بين الدول، إنما هو مرتبط فقط بالدول التي تملك هذه الأنظمة الاتصالية.

5- إن عولمة القطاعات الصناعية المدنية التي تعمل في الانتاج الدفاعي كالاكترونيات، تخلق مرونة وتساهلا في السيادة التقليدية للقدرات الدفاعية القومية، لأنها تجعل الحصول على الأسلحة وإستخدامها مرتبطا بقرارات وتوجيهات سلطات أخرى[2] .

إن مدى تحقق هذه الفرضية مرتبط أساسا بطبيعة الدول، حيث أنه صحيح بالنسبة للدول الإستهلاكية لمنتوجات الثورة المعلوماتية والإلكترونية، بينما في الدول المتطورة نجد أن الهوة في إتساع بين التطور التكنولوجي المدني(خاصة في مجال التقنيات الالكترونية) وإستخدام الدولة لهذه التقنيات، أي بين القطاع الخاص والدولة.

6- إن التهديدات الأمنية للدول هي أكثر إنتشارا في زمن العولمة و لم تصبح تحمل الصفة العسكرية. وهذا ما يعبر عن أن الأمن قد أخذ مفهومه الشامل و لم يعد محصورا في البعد العسكري فقط.

المطلب الثاني: مظاهر تأثير العولمة في الأمن : تصور توماس فريدمان

يقترح توماس فريدمان **Thomas Friedman** أربع أوجه تأثيرية لظاهرة العولمة على الأمن:

1- إنعكاس الأبعاد الإقتصادية لظاهرة العولمة بصفة إيجابية على الأمن الدولي، حيث يعتقد فريدمان أن الوصول إلى مراحل متقدمة من التطور الإقتصادي سيؤدي إلى تغيير أولويات الشعوب بما يخدم السلم الدولي ويعززه.

وفي هذا الصدد يقول فريدمان " إن وصول الدول إلى مستويات الرفاه الإقتصادي يجعل الطبقة الوسطى كبيرة، وتصبح الدول أشبه بدول الماكدونالز، حيث أن المواطنين في هذه الدول لا يفضلون خوض الحروب"[3].

يبدو من هذا الطرح أن فريدمان يقترب كثيرا من فكرة السلم الديمقراطي التي يرى من خلالها الليبراليون أن الدول المتطورة والديمقراطية لا تدخل الحروب مع بعضها البعض(سنرى لاحقا كيف يقدم أصحاب هذا التصور رؤيتهم الأمنية) .

---

[1] Ibid.

[2] Ibid .

[3] Thomas Freidman, **the Lexus and the Olive Tree**,New York,Farra , Straus Giroux,1999, pp196-197.

2- إن الفواعل من غير الدول(خاصة الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية) والتي تنامت بشكل كبير مع صعود نسق العولمة وإتساعه، تساعد على التقليل من فرص الدخول الى الحروب أو النزاعات المسلحة، التي تكون أطرافها دولا إقليمية نتيجة للانعكاسات السلبية لذلك على الأمن الدولي ويشخَص فريدمان في هذا السياق دور الشركات المتعددة الجنسيات التي يحكم تفاعلاتها مع الدول مبدأ الربح أكثر من مبدأ الولاء.

ولذلك، فهي بحسب رأيه " لا تمول الحروب الاقليمية ولا تجيش حتى القوات العسكرية للدول، بل على العكس من ذلك ستعاقب الدول لخوضها الحروب مع جيرانها، وذلك بسحب رأس مالها "[1].

من هنا يمكن أن نفهم ما أشرنا إليه في المبحث السابق بخصوص حالة الإختراق المستمرة لسيادة الدول من قبل فواعل خارجية، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تمارس صوراً تأثيرية بالشكل الذي أكسبها في أحيان كثيرة القدرة على إمتلاك قرار الحرب.

3- تفرض العولمة خاصة في جوانبها الإقتصادية والتجارية والمالية إنتشارا أسرع للأزمات الإقتصادية عكس الأزمات العسكرية التي تبقى محدودة في مستويات ضيقة نتيجة للتطور التكنولوجي المتسارع من جهة، والمخاطر التي يتم وفقها إنتشار الصراع المسلح خارج حدوده من جهة ثانية.

لذلك يقول فريدمان "إن نظرية الدومينو الخاصة بعالم السياسة أصبحت اليوم تخص عالم المال "[2] في إشارة منه إلى التساقط المتتالي للدول التي تهددها أزمات مالية، مثل تلك التي حدثت في آسيا عامي 1997م و1998 م.

إن هذا التقييم يوحي بتحول مهم على المستوى الأمني، مرتبط أساسا بإمتلاك فواعل غير الدول لأسلحة عسكرية متطورة وتدميرية. الأمر الذي يجعلنا أمام تباطؤ لديناميكية إنتشار النزاعات الأمنية في مقابل تزايدها وتسارعها عندما يتعلق الأمر بالأزمات الاقتصادية.

4- تخلق الثورة الإتصالية والمعلوماتية نمطا جديدا من التهديدات الأمنية، التي تضعف من قدرة الدول على مواجهتها أو حتى توقعها.

*هكذا إذن يحاول توماس فريدمان إستقصاء التحولات العميقة التي أفرزها واقع العولمة في جميع مجالاتها، ومحاولة إدراك تلك التحولات من منطلق فهم التحديات الأمنية الجديدة التي تفرضها، وذلك عبر تناول أربع صور لهذه الظاهرة وهي الصورة الاقتصادية والمالية والإتصالية وأيضا الصورة المرتبطة بإنتشار الفواعل غير الحكومية خاصة الشركات المتعددة الجنسيات.

---

[1] Ibid, p.201

[2] Ibid, p. 204

المطلب الثالث: الافتراضات الرئيسية لغراهام أليسون Graham Allison

إنطلاقاً مما طرحه هيلد، قدّم أليسون مراجعة عامة لتلك الصور التأثيرية في محاولة لرسم رؤية أعمق عند دراسته لأنماط التفاعل بين العولمة بما تنتجه من مظاهر والأمن بما يتضمنه من معاني. لذلك صاغ غراهام أليسون إفتراضاته الرئيسية على النحو التالي:

1- إن التطورات التكنولوجية المستخدمة في تحديد الأهداف(أنظمة التموضع العالمي) وتوجيه المتفجرات إلى أهداف (القذائف والقنابل الليزرية) وفعل ذلك خلال ساعات، يسمح لبعض الدول(خاصة الولايات المتحدة) لأن تصل إلى أهدافها وتدمرها عمليا في أي نقطة من العالم[1].

تمثل هذه الجزئية نقطة تفوق إستراتيجي لصالح الدول التي طورت هذه التقنيات في مقابل أنها تمثل تهديدا أمنيا مباشرا للدول الضعيفة مثلما حدث في حرب الخليج الثانية 1991م، وهجوم حلف الناتو على صربيا 1999م.

2- إن التقدم في تكنولوجيات أسلحة الدمار الشامل وخاصة التقنية الجوية، حسّن القدرات التدميرية للعوامل الحيوية بالإضافة إلى زيادة الوصول إلى الأسلحة النووية والموارد النووية التي يمكن إستعمالها في الأسلحة من دول الاتحاد السوفياتي السابق وشبكات النقل العالمية التي تجعل من الممكن للدول الحمراء أو الإرهابيين عبر الأمم أن يسببوا دمارا في دول قوية لم يكن في الماضي من الممكن تخيلها[2].

وربما هذا هو التخوف الذي تثيره ظاهرة العولمة في هذا المجال، حيث بإمكان حصول التنظيمات الارهابية على الأسلحة المتطورة النووية والكيماوية والبيولوجية، أن يفرض تحديا أمنيا على الدول المتقدمة خاصة تلك التي تملك هذه التكنولوجيات التسلحية المتطورة.

3- إن تآكل سيادة الدولة والحمايات التقليدية من " التدخل في الشؤون الداخلية" له أسباب متعددة لكنه يرتبط بالعولمة (سيما عولمة المعلومات) التي حوّلت الأحداث في دولة ما إلى أحداث تهم المواطنين في الدول الأخرى، لأن تفكك مبدأ السيادة وتراجع الدولة في مقابل أطراف أخرى، إضافة إلى ما توفره العولمة من تكنولوجيات إتصال متطورة، كل هذا يجعل من تأثير الرأي العام في دولة معينة يتجاوز الحكومة المحلية إلى حكومة دولة أخرى.

---

[1] جوزيف س. ناي، جون. د. دوناهيو، **مرجع سابق**، ص126.

[2] المرجع نفسه، ص،127.

4- تسمح وسائل الاعلام للمواطنين بمشاهدة الأداء العسكري لجيوش دولهم والحكم عليه ومن نتائج ذلك الأهمية المتزايدة التي يوليها من يديرون الحروب لمسارح العمليات. فمثلا في 1999 أخّر حلف شمال الأطلسي دخوله منتصرا إلى مطار بريشتينا في كوسفو إلى النهار حتى يكون الضوء مناسبا للتغطية التلفزيونية وللمحررين من حلف شمال الأطلسي[1] .

5- تفرض العولمة على الدول الساعية إلى إبراز قوتها العسكرية في موقع ريادي، أن تتماشى وحجم التدفق العالمي في الميدان التكنولوجي والإتصالي، ذلك أن التركيبة الاقتصادية للدول وقاعدتها التكنولوجية تشكل البنية التحتية للقوات العسكرية فكلما كانت الأولى متطورة أصبحت الثانية متفوقة.

6- تفرض العولمة مجموعة من التحولات العميقة التي تثبت عجز الحكومة والسلطة الرسمية عن ضبط أمنها الداخلي، ومن هذه التحولات مثلا تنامي صعود الشركات المتعددة الجنسيات، وهو الأمر الذي ينعكس على مستوى تشكل الوعي الأمني للمواطنين ضمن أطر خارجية نتيجة لفشل الضبط الداخلي للتهديدات الأمنية القائمة.

7- القضايا عبر الأمم كتجارة المخدرات غير القانونية والارهاب والمرض والتهريب والجريمة المنظمة تضع كلها تهديدا متزيدا في ظل تكاثر الشبكات العالمية وتطورها[2].

ومن خلال المثال الخاص بتقرير وزير الدفاع الأمريكي المقدم إلى الرئيس الأمريكي والكونغرس عام 1999 الذي يشير فيه إلى أن "الأخطار عبر الأمم هي إحدى التحديات الرئيسية للأمن في أمريكا"[3]، يرى أليسون أنه لا يمكن حل القضايا والتهديدات الجديدة مثل المشكلات الاقتصادية والثقافية والبيئية والارهابية بوسائل وطنية فقط، إنما تحتاج إلى ميكانزمات عالمية شاملة تتضمن آليات التعاون والتنسيق.

هكذا إذن يحاول غراهام أليسون أن يقدم المستويات التي على ضوئها نقيس درجات تأثر الأمن كمفهوم وكحالة بكل التحولات والتغيرات التي واكبت نسق العولمة، التي فرضت تحديات حقيقية من خلال التهديدات الجديدة المشكلة لبيئة أمنية مغايرة لتلك التي ميزت حقبة الحرب الباردة. ولذلك بدا أنه من الضروري تصميم محاولات نظرية تستوعب الحجم الكبير من المتغيرات التي تعيد تعريف الأمن على ضوء المعطيات الجديدة وتعمل على إخراجه من حدوده التقليدية الضيقة.

---

[1] المرجع نفسه، ص129.
[2] المرجع نفسه، ص131.
[3] المرجع نفسه.

* ولأن كل ما تقدم من إفتراضات يشير إلى فائدة أسلوب الإقتراب غير التقليدي في مفهوم الأمن، وهو الأسلوب الذي بدأ يجلب الإهتمام خاصة في ظل الاعتماد المتبادل والارتباط التعاوني بين الدول التي صارت تعمل على توظيف الروابط المتعلقة بالإعتمادية المتبادلة في سبيل تحقيق أمنها، أي في الحالة التي توضع فيها الدولة المعادية المحتملة في وضع لا تستفيد فيه من القوة، منه في حالة تقييد حريتها وحوافزها التي تدفعها إلى القيام بأعمال عدائية.

ولكن إذا كانت هذه التقييدات تحد من أعمال كل الدول المعنية، فإن تبني إستراتيجية الإعتمادية المتبادلة يحمل ضمنا رغبة فعلية في الحد من حرية العمل النابعة من السيادة بوصفها إحدى الخواص الملازمة لمفهوم الأمن[1].

وربما تمثل هذه الصورة قراءة إيجابية لواقع العلاقة التفاعلية بين العولمة والأمن، إذ تحمل ظاهرة الاعتماد المتبادل أسسا عملية عميقة لتحقيق الأمن وتطويره.

[1] ليرتشي شارلز، **النظام العالمي الجديد: الحاضر والمستقبل**، ترجمة: نافع أيوب لبس، دمشق، إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص432.

الفصل الثاني

حوار المنظورات في الدراسات الأمنية: دراسة في البناءات المعرفية

المبحث الأول: المنظور العقلاني: الوضعية الوجودية في تفسير الحالة الأمنية.

المطلب الأول: الطرح الأمني الدولاتي للواقعية

1/ مدخل منهجي لدراسة النظرية الواقعية:

رغم ثراء السياسة الدولية وتعددها بمجموعة من النظريات والمقاربات، إلا أن الواقعية إستحوذت على مساحة أوسع من نقاشات وكتابات باحثي العلاقات الدولية، كما أنها استمدت قيمتها من كونها نقطة إنطلاق تأسيسية لجل النظريات التي تبعتها، سواء جاءت هذه النظريات مؤكدة بعضا من إفتراضات الواقعية أو أنها قامت على أنقاضها، ففي الحالتين مثّل المذهب الواقعي مصدر إلهام فكري ونظري لجل النظريات الدولية.

هذا ما جعل الواقعية لفترات طويلة أقرب لحالة **الهيمنة النظرية** في ميدان العلاقات الدولية باعتبارها قدمت المستويات التفسيرية الأمثل لحالتي الصراع والحرب، سواء نظرنا إلى الحرب كوضعٍ إستثنائي في صورة المشهد الدولي، أو نظرنا لها من زاوية واقعية كنمطٍ سائد وغالب في العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي.

ربما كان التعاطي الدائم للواقعيين مع حالة الحرب هو المسلمة المركزية التي تأسس عليها البناء الواقعي من جهة، وعنصر إضفاء الموضوعية والعقلانية عليها من جهة أخرى. **من الناحية الأكاديمية** تزامن صعود الواقعية كمذهب مركزي في العلاقات الدولية مع تحولين أساسين:

1- اهتزاز الافتراضات والأسس المثالية التي تكرَست في فترة ما بين الحربين العالميتين لعدم قدرتها على تجاوز واقع الحرب العالمية الثانية.

2- تزامن الصعود الواقعي مع الارتقاء الأمريكي إلى سدة الزعامة العالمية، وهو ما أفضى مصداقية وموضوعية في التفسيرات الواقعية للشؤون الدولية، لذلك استطاعت هذه النظرية أن تمثل مرجعية مقبولة للقادة والزعماء في مراكز ونقاط كثيرة وليس في الولايات المتحدة فقط(كما يتصور البعض) ذلك أنها تمكنت من إحداث نقلة في توجيه صانعي القرار إلى أولوية الصراع على المصالح على الصراع الإيديولوجي(حتى وان شهدنا خلال الحرب الباردة تصنيفا إيديولوجيا لأطراف الصراع).

وهي رأت بأن التعايش ضمن تضارب قيمي أكثر إمكانية منه في حالة التعارض المصلحي وربما يبدو هذا التفسير بسيطا لكنه لا يخلوا أبدا من مستويات العقلانية.

إن الانتقاد الأهم الذي وجه للباحثين والدارسين المهتمين بالنظرية الواقعية- سواء جاء من قبل تيارات نظرية أخرى أو من داخل الرؤية الواقعية ذاتها- هو فشل إمكانية ربط وتوحيد النظريات الواقعية المتعددة ضمن اتجاه نظري موحد ومتماسك.

فالواقعية لم تكن أبدا نظريةً واحدة أو كما قال **walker** بأن الواقعية ليست مذهبا واحدا، إذ أن هناك جملة من أشكال التوتر والتعارض الموجود تاريخيا ضمن هذا المذهب.

وعموما تتباين التصنيفات الواقعية بإختلاف المعيار المعتمد لأجل ذلك، ويمكن أن نفرق بين معيارين أساسيين: معيار زمني يقسمها بحسب فترات الظهور التاريخية، ومعيار موضوعي يصنفها نسبة إلى الموضوع المركزي للبحث في النظرية الواقعية.

1- المعيار الزمني: وفقا لهذا المعيار يمكن أن نصنف الواقعية على النحو التالي:

- **الواقعية التقليدية:** من القرن الخامس قبل الميلاد إلى بداية القرن العشرين، أي منذ التأريخ الذي قدمه **ثوسيديديس** للحرب **البيلوبونزية** بين قوتا اليونان القديم اسبرطا وأثينا، حيث تكرست مبادئ واقعية خالصة لتلك الحرب، خصوصا على ضوء الحوار الميلوسي*.

- **الواقعية الحديثة:** منذ بداية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية نهاية السبعينيات، أي مباشرة بعد سقوط الأفكار المثالية التي سادت على مدار الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى.

- **الواقعية المعاصرة:** منذ بروز أفكار كينث والتز في نهاية السبعينيات حول نظرية السياسية الدولية والى يومنا هذا.

يعتبر هذا التقسيم بسيطا ولا يفي بوظيفة الفهم الأمثل للتطور النظري الواقعي، ذلك أنه داخل نفس الصنف توجد تباينات وإختلافات كبرى حول مواضيع ومسائل جوهرية، وعلى سبيل المثال الصراع الذي حدث بين الواقعيين التقليديين حول مسألة توازن القوى: هل نعتبرها مبدأً طبيعياً، أم أنها وضعٌ مستحدث؟، وأيضا حول مسألة إندلاع الحرب: هل هي لغرض التوسع أم لغاية الدفاع من أي التهديد؟.

هذا ما يدفعنا إلى البحث عن معايير أخرى للتصنيف :

2- المعيار الموضوعي: أخذت الدراسات الواقعية قيمتها العلمية انطلاقا من هذا المعيار، ذلك أن التفرقة بين أبرز الإتجاهات إستندت أساسا إلى الأفكار والقضايا المركزية لكل إتجاه:

---

* **حوار ميلوس** هو حوار دار بين واقعية قادة أثينا وبين مثالية حكام جزيرة ميلوس الحليفة لإسبرطة، حيث كرّس الأثينيون مبادئ القوة عند إقدامهم على إحتلال الجزيرة فخيروا قادتها بين الإستسلام أو النهاية، كما كرّس الميلوسيون مبادئ العدل والألوهية.

- **الواقعية التاريخية:** جاءت أفكارها متمحورة حول القائد السياسي، وهي تنطلق من نقطتين مهمتين:

أ- أن يعمل القائد لتوظيف العالم الخارجي لمصلحته وإخضاعه لرغباته.

ب- مشروعية القائد مستمدة من مهارته في إدارة سياسة القوة. ومن أهم المعبرين عن هذا الاتجاه نجد **ميكيافيلي** في كتابه "الأمير" 1532م .

- **الواقعية التقليدية:** تُعرف السياسة الدولية بإعتبارها حالة صراع دائم على النفوذ والسلطة والهيمنة، وتستند في تفسير ذلك إلى الطبيعة البشرية الشريرة التي لا يمكن تجاوزها في فهم سلوك الدول، ويعتبر **هانز مورغانتو** أبرز معالم هذا الإتجاه من خلال مؤلفه "السياسة بين الأمم " عام 1948م.

- **الواقعية البنيوية(الجديدة)**: وهي على عكس الواقعية التقليدية فإنها تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية، أي الإعتماد على المنهجية النظامية **Systemic** فنقطة الإنطلاق الرئيسية هي بنية النظام الدولي، ويصنف **كينيت والتز** كأهم مفكري هذا الإتجاه لأنه حاول إيجاد بناء نظري له نفس منطلقات النظرية الواقعية السياسية ولكن بتفسيرات متباينة خاصة في مسائل الفوضى والفواعل والنظام الدولي

* بالإضافة إلى هذه التنويعات، يطلق البعض مصطلح **الواقعية الليبرالية*** في إشارة إلى النموذج الداعي إلى إدارة فوضى النظام الدولي(التي أشار لها والتز) بإيجاد دول مهيمنة تقوم بتنظيم التفاعلات الدولية من جهة، وتأسيس نموذج ردعي من جهة أخرى .

2/ السياق التاريخي والفكري للنظرية الواقعية:

تستمد النظرية الواقعية أفكارها من جذور فلسفية وفكرية راسخة في أعماق التاريخ، ويمكن تقصي هذه الجذور من أعمال المفكر الهندي كوتيليا Kautilya (312-296 ق.م) الذي بحث في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم، وفي الحالتين الدولة مطالبة بتطوير قواتها لمواجهة التهديد المرتقب من الخصوم المباشرين، اذ إعتبر كوتيليا بأن دول التماس الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة.

وفي وصفه لسلوك الدول، فإنه يصنفها إلى دول محاربة وأخرى حيادية ويقول "إن شعرت بتفوقك على خصمك لا بد من شن الحرب، أمّا إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع

* مصطلح إستخدمه تيموثي دن Timothy Dunne للمقارنة بين افكار هيدلي بول وتوماس هوبز.

عن نفسك فعليك إلتزام الحياد[1]. وأيضا يمكن الرجوع لمؤلف ثيوسيديديس حول الحرب البيبلونزية **the Peloponnesian War** (471-400 ق.م) التي أرّخ فيها للحرب بين أثينا وإسبرطا. فهو أول من أسس لعلاقات القوة، حيث يرى بأن ترسيخ معالم العدالة مرتبط بنوع القوة التي تسندها. فواقعياً القوي هو الذي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فهو الذي يتقبل ما لا يمكنه رفضه[2]. وبعد ذلك بقرون قدم نيكولا ميكافيلي Niccollo Michiaveli (1469-1527) أفكاره الخاصة بأمن الدول وبقائها في كتابه الأمير **the Prince** الذي فصل فيه بشكل مطلق بين السياسة والأخلاق. فهذه الأخيرة تعبير عن مجموعة قيم هي بعيدة عن الميدان السياسي الذي يصفه بأنه تعبير عن صراع مستمر حول المصالح.

وبنفس المنهج التفسيري، رأى توماس هوبز Thomas Hobbes (1588-1679م) في كتابه**Leviathan** بأن حالة الحرب ليست وضعاً إستثنائيا، بل هي أمر طبيعي في علاقات الدول ببعضها البعض، والصراع بحسبه حالة لا يمكن تفاديها، لذلك يعطي الأولوية لدراسة أثر القوة في العلاقات السياسية، فالقوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو إمتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، أمّا العهود والمواثيق التي لا تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الانسان[3].

ولذلك صوّر هوبز حالة الفطرة بأنها وضع قتال الكل مع الكل ، والليفياتان هي ما نلجأ إليه لإنهاء فوضى حالة الفطرة، فالدول هي كالإنسان الذي يعتبر ذئبا لأخيه الانسان، وهي في تفاعلاتها الخارجية إنما تسعى إلى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى من أولويات سياساتها الخارجية[4].

أمّا في القرن العشرين، فقد ساهم الكثير في بلورة أسس النظرية الواقعية السياسية، إلا أن العالم اللاهوتي رينولد نيبور (1892-1971م) قد أثّر بشكل بالغ على إتجاهات الفكر الواقعي من خلال بحثه في طبيعة القوة عند الأمم، حيث إعتقد أن الصراع مسألة متأصلة في العلاقات بين الجماعات والأفراد الملطخين بالخطيئة الأولى والساعين دوما نحو القوة التي تمثل محور الصراع في السياسات

---

[1] عبد الحي وليد، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، الجزائر،مؤسسة الشروق للإعلام والنشر،الطبعة الأولى، **1994**، ص24.

[2]Thomas Hobbes, **Leviathan**, Oxford, Basil Blackwell Ltd, 1946, p.64.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، 1985، ص 62.

[4] محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، لبنان،بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972، ص58.

الدولية، والقوة القومية عنده ليست إلا إنعكاسا لإرادة الأفراد في تحقيق القوة **Will to Power**[1].

3/ البناء النظري للواقعية السياسية:

* إبستمولوجياً:

يعتبر ادوارد هاليت كار E.H .Carr أهم من بحث في الأسس الإبستمولوجية للنظرية الواقعية، ومن البداية لم تلجأ الواقعية إلى التساؤل حول الوسائل الابستمولوجية التي تستعملها، بل سعت أساسا إلى كشف ودراسة تأثيرات القوانين الموضوعية الحاكمة لسلوك الأمم فيما بينها، دون محاولة التأثير في هذا السلوك أو توجيهه أو تغيير الوضع القائم الناتج عن هيمنة نمط سلوك سياسي دولي معين[2].

وعموما يمكن تحديد المنطلقات الابستمولوجية للواقعية على النحو التالي:

- شكّلت الفلسفة الوضعية الخلفية المعرفية للواقعيين، فالقانون الطبيعي يوفر قواعد ثابتة تضمن التفسير الديناميكي لسلوكات الدول وإستراتيجياتها.

-وفّرت المرحلة الوضعية -خاصة النزعة التجريبية- دافعاً للرجوع إلى أفكار ثيوسيديديس وكوتيليا وميكافيلي وهوبز لأنها تشترك في دراسة السلوك الانساني.

-التركيز على مبدأ السببية الثابتة Fixed Causality التي قد تصل في أحيان كثيرة إلى حدود الحتمية العلمية.

-الاهتمام بعنصر التاريخ حتى وإن كان الواقعيون ينظرون إلى التاريخ بنظرة تشاؤمية ويحاولون إستخراج المتغيرات المؤثرة فيه لفهم الحاضر والمستقبل[3]. والواقعية تستقي مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي.

وربما تكمن الخلفية وراء هذا الإهتمام في إنطلاق الواقعيين من فكرة تضارب المصالح وإنعدام وحدوية السلطة والقيم في العلاقات الدولية.

هذه هي أهم المسلمات التي يرتكز إليها الواقعيون في إستنتاج حالة الفوضى في النظام الدولي وأيضا السمة الصراعية للسياسات الدولية. ولأجل ذلك، يمكن أن نفهم كيف أن النظرية الواقعية لم تول

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص ص 63-64.

[2] Jean Jacques Roche, op.cit, p.20.

[3] ناصيف يوسف حتى ،**النظرية في العلاقات الدولية**،لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985، ص32.

أهمية كبرى لصياغة الأطر المعرفية من العلوم الاجتماعية الأخرى وتطبيقها على الظاهرة الدولية لأن الواقعيين يرفضون بالمطلق تحجيم هذه الظاهرة في قوالب فلسفية وإجتماعية ضيقة.

أنطـــولوجـــياً: في تصورها الخاص بتوصيف الفاعل في العلاقات الدولية وتكوينه، لجأت النظريـــة الواقعية –عكس النظرية المثالية– إلى إستقصاء الوحدات الأساسية المشكلة للنظام الدولي إستنادا إلى الحالة الصراعية التي بنيت عليها كما رأينا الإبستمولوجيا الواقعية.

فهي لم تهتم بالأفكار والقيم بقدر ما إهتمت بالبنى الضابطة للسلوكات الإنسانية إن تنازعا أو تعاونا. ولذلك إستندت الواقعية إلى مقترب **"الدولانية" Statism** الذي يتأسس على ضـــوء المـــسلمتين التاليتين:

1- الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي والعقلاني في العلاقات الدولية التي تتميـــز بالـــصراع الدائم بين الدول في الأساس.

2- الدولة هي محور العملية السياسية: تنازلياً بإعتبارها الإطار الذي تتشكل وتتحرك ضمنه كل التنظيمات الداخلية (مثل المجتمع المدني)، وتصاعدياً كونها أساس التفاعلات الدولية السلمية والتنافسية، لذلك فهي تفسر السلوكات من داخل وحدة الدولة لأنهاالدافع والغاية في نفس الوقت.

منهجـــــياً: ترتكز النظرية الواقعية على المقاربة التجريبية **Emperical Approach** وأيـــضا الوضعية الكانطية **Kantian Positivism** [1]، كما مثل المنهج العقلاني أساسا لفهـــم الواقـــع الدولي على صورته الحقيقية.

أما المنهج التجريبي، فيقوم على ملاحظة الواقع الدولي ثم وضع الفروض والتحقق من صحتها مـــن خلال مطابقتها للواقع السياسي، وعند ثبوت صحتها تعمم على الظواهر وتصبح منطلقا للتنبؤ نظرا لتكرارها.

4/ المفاهيم المركزية للواقعية السياسية:

1- القوة Power :

شكّل مفهوم القوة موضوعا مهما في الدراسات الواقعية للسياسات الدولية، ســـواء نظرنـــا إليهـــا كوسيلة أو كغاية، أي كدافعٍ لسلوك الدول أو كنتاج له أو الإثنين معا كما يعتقد هانز مورغـــانتو Hans Morgenthau الذي يعتبر أن السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع مستمر مـــن أجل القوة ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، فالقوة هي الهدف العاجل دوماً.

[1] Jean Jacques Roche, op.cit, p.20.

« international politics like all politics is a struggle of power, whatever the ultimate aims of intrnational politics, power is always the immediate aims » .[1]

هكذا إذن يرى مورغانتو أن القوة هي الموضوع الذي يشكل محور التفاعل الدولي في حالتي السلم والحرب، فالدول في حالة بناء دائم لقوتها من أجل تشكيل سياسات القوة.

أما فريدريك شومان في دراسة له عام 1933 فيقول بأنه في ظل نظام دولي يفتقد الحكومة المشتركة، من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها إعتمادا على قوتها الذاتية وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة لها[2].

ونفهم من هذا أن شومان يبرز دور عناصر الشك في سعي الدول لتطوير قوتها، كما أنه يصور – عكس كثير من الواقعيين – بأن القوة هي إنعكاس مباشر وطبيعي لفوضوية النظام الدولي الذي تغيب فيه أي هيئة مركزية لها القدرة على خلق ضوابط لسلوكيات الدول كما هو عليه الحال مع السلطة التنظيمية الداخلية.

ودوما في إطار التركيز على البعد العسكري للقوة يعرفها نيكولاس سبيكمان بأنها القدرة على خوض غمار الحرب مما يستوجب من الدول بناء مؤسساتها العسكرية[3].

ومن خلال تعريف أرنولد ولفرز Arnold Wolfers للقوة بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لاتريد، يمكن أن نشير إلى الخلط الواقع بين مفهوم القوة من جهة ومفهومي القدرة Stremgth or Capacity والتأثير (النفوذ) Influence لأن القوة إن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أومعاقبتهم بالحرمان، فإن النفوذ أو التأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء، وفي النهاية فإن هذه المفاهيم هي مجرد مستويات للقوة، أي المراحل الأولى لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المتنوعة[4].

ينظر **مورغانتو** للقوة من ثلاث زوايا:

-القوة كسبب Power as a Cause أي أنها الدافع لسلوك معين .

-القوة كهدف Power as an Outcome أي أنها نتاج لسلوكات الدول .

---

[1] Paul Viotti, Mark V.Kauppi(eds), **International Relations Theory : Realism, Pluralism Globalism and Beyoud**, USA, Boston, Allynand Bacon, 1997, pp.56-57.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 61.

[3] المرجع نفسه، ص66.

[4] عبد الناصر الدين جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص115.

-القوة كوسيلة Power as an Instrument أي أنها أداة لبلوغ الغايات المرجوة[1].

وعلى إعتبار أن القوة كثيرا ما لاتستعمل للدفاع عن الدولة أو الأمن أو المعتقدات السياسية أو عن المصالح الوطنية الأساسية للدول[2]، يمكن التفريق بين ثلاث طرق لإستخدامها: الإقناع Persuasionو الإغراء Rewards و الإكراه Coersion .

2- المصلحة الوطنية National Interest :

يعني بها الواقعيون أهم أولويات الدولة التي يأتي مبدأ البقاء Survial على رأسها، وحسب جان باريا Jean Barrea هناك معنيين للمصلحة الوطنية:

معنى ذاتيSubjective: هي كل ما إستقرت عليه قرارات السياسة الخارجية، أي أنها مرتبطة بالأهداف التي يصبو إلى تجسيدها صناع القرار إلى واقع ملموس من خلال الوسائل والآليات التي يعتمدونها في سياساتهم الخارجية.

معنى موضوعي Objective: يتمثل في البحث عن القوة، ولذلك فالمصلحة الوطنية مرادف لمفهوم القوة[3].

3- توازن القوى Balance of Power:

أعتبر مفهوم توازن القوى من أهم قضايا العلاقات الدولية عقب معاهدة وستفاليا1648م، حيث تجلّت أهميته في العناية التي حظي بها من قبل عديد دارسي العلاقات الدولية من واقعية ميكيافيلي إلى واقعية والتز، مرورا بواقعية مورغانتو(دفاتيك، بروغهام، سبيكمان، مورغانتو، وولفرز، وايت)[4].

وتوازن القوى كمفهوم يشير إلى وضع أو إتجاه أو قانون عام لسلوك دولة معينة، أو دليل لرجل دولة أو هو صيغة تمثل إطارا يتم من خلاله الحفاظ على عدد محدد من النظم الدولية. أما كوضع فإنه يعني ترتيبا أو وضعا تكون فيه عملية توزيع القوة مقبولة إلى حد ما[5].

أما توازن القوى كحالة فقد فسّره الواقعيون الكلاسيكيون بأنه ينتج عن العمل الدبلوماسي أما الواقعيون البنيويون فيعتبرونه توازنا طبيعيا.

---

[1] نفس المرجع، ص116.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، جامعة الكويت،1982، ص17.

[3] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص121.

[4] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص85.

[5] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص29.

5/ التصور الأمني الدولاتي:

يمكن إختصار الأفكار الواقعية في ثلاثة نقاط رئيسية يمكن أن تمثل رؤوسا لـ "**المثلث الـواقعي الأمني**" على النحو التالي :

- **الدولة:** هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية بإعتبارها الدافع والغايـة في نفس الوقت.

- **البقاء:** هو الهدف الأسمى لهذه الدولة وأولويةً تسبق كل الأهداف نتيجة لإستشعار التهديد المادي الخارجي الموجود.

- **الإعتماد الذاتي:** هو الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف، خاصة في ظل الطبيعة المعقـدة لواقـع السياسة الدولية.

من الوهلة الأولى يمكن تشكيل ثلاث ملاحظات حول هذا المثلث، فهو :

- تضييق لمساحة التفاعل الدولي وحصره في إطار دولاتي*.

- حصر للتهديد في صورة واحدة هي التدخل الخارجي.

- إيمان بعدم وجود حكومة عالمية تتيح الفرصة لأدوات أخرى أمام الدول لتحقيق أهدافها لـذلك يحل الإعتماد الذاتي مكان التعاون الدولي.

الدولانية Statism :

تشكل السيادة مكوناً أساسياً في تعريف الدولة عند الواقعيين، بإعتبارها نقطة الإنطلاق في تفـسير السياسة الدولية. كما تمثل القوة متغيراً مركزياً في البناء النظري الواقعي، فالدولة سواء نظرنـا لهـا كإطار أو كفاعل، أي كحالة أو كسلوك، نجد أنها في النهاية نزوع نحو سياسات القوة بدافع القوة.

إن قيمة القوة كمتغير مفتاحي في التصور الواقعي أنها تمكننا من تفسير العلاقات التفاعلية المتمحورة حول الدولة في البيئتين الداخلية والخارجية، وإذا كان على المستوى الخارجي الإستناد إلى هذا المتغير يبرر بحسب الواقعين بالسمة الصراعية للنظام الدولي، فإنه داخليا يـستخدم في حـدود مـستوى مشروعية العنف.

لأجل ذلك يمكن أن نفهم زعم Michael Joseph Smith بأن ماكس فيبر max weber هو المرجعية النظرية للواقعية منذ نهاية القرن التاسع عشر، في إشاراته الأولى إلى إحتكـام الـسياسة لعلاقات القوة، وعلى مستوى البيئة الداخلية ينطلق الواقعيون من تعريفه للدولة بإعتبارهـا المحتكـر

* هناك العديد من الواقعيين الذين يشيرون إلى مصطلح نظام الدولة، باعتبار أن النظام الدولي يتشكل أساسا من الدول، وهذه الأخيرة هي القناة الشرعية الوحيدة للإرادة الشعبية والناظم الرئيسي للعلاقات الداخلية.

الشرعي الوحيد للقوة والعنف داخل حدود معينة وبصلاحيات قانونية عليا[1]، وهذه الحدود هي الإقليم وتلك الصلاحيات يُعبر عنها بالسيادة.

من هذا الطرح الدولاتي بدأت أولى ملامح تشكل التصور الواقعي للدراسات الأمنية في صورة ضيقة، حيث نظر إلى أمن الأفراد في إطار العلاقة التبادلية بين السلطة والمواطنين أي من خلال احتكار العنف من قبل الدولة في مقابل توفير الأمن للأفراد، بما معناه أن الأمن كان ينظر له من زاوية دولاتية وبمنظار مشروعية العنف السلطوي.

أما على الصعيد الخارجي، فإن هدف هذه العلاقات التفاعلية بين الدول في النظام الدولي هو تحقيق الأمن والتطلع إلى وضع الهيمنة بغية ضمان البقاء كهدف جوهري للدولة، خاصة في ظل عدم وجود سلطة عليا تضبط توزيعات أمنية محددة كما هو عليه الحال داخل الدول.

ولذلك غالبا ما يأخذ هذا التفاعل طابعا تنافسيا صراعيا تجسده المعادلة الأمنية الصفرية Zero-Sum على أساس أن الأمن الإضافي للدولة (أ) هو نقصان أمني للدولة (ب) . وفي ظل هذا الوضع تنتفي كل أسباب التعاون لغياب أطر وقواعد محددة له، فحتى المبدأ القانوني الخاص بعدم التدخل والذي يحمي الدول السيادية ويضمن أمنها القومي لا يعطيه الواقعيون أي أهمية، خاصةً في حالات العلاقات التي تكون القوى الكبرى طرفا فيها.

إنطلاقا من مركزية القوة في السياسة الدولية يربط الواقعيون بين هذا المفهوم ووحدوية الدولة، فالحديث دائما ما يكون عن قوة الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية ومحور التفاعل في العلاقات الدولية لذلك يتجنب الواقعيون الإشارة إلى الحالات التي ترتبط فيها القوة بفواعل أخرى غير الدول كالمنظمات أوالشركات والمؤسسات سواء كانت دولية أو داخلية، ومرد هذا التجاهل الواقعي لا ينبع بالدرجة الأولى من إنكار لوجود فواعل أخرى، إنما يرجع إلى إلتزام هذه الفواعل بهوية الدولة، أي أن هذه الفواعل تُعرف أساسا ضمن إطار دول قومية مستقلة تشكل وحدات للنظام الدولي.

ويتحدد مدى ترسيخ هوية الدولة لدى هذه العناصر الفاعلة المنفصلة عن الدولة، أيضا بواقع أن عليها أن تشق طريقها عبر نظام دولي تفرض الدول أحكامه وقوانينه، وليس هناك مثال أفضل على ذلك من أهمية قوة الهيمنة الأمريكية في تحمل تبعات نظام بريتون وودز Bretton Woods التجاري الذي وضع إطار العلاقات الإقتصادية الدولية في فترة ما بعد عام 1945م، و لم يكن دافع

[1] Michael Joseph Smith, **Realist Thought from Weber to Kissinger**, baton rouge, louisiana state university press,1986, p12-18.

الولايات المتحدة الأمريكية من وراء ذلك هو الغيرية والإيثار، بل كان حسابا مدروسا على أساس أنها ستكسب من إدارة شؤون النظام الدولي أكثر مما تخسر إذا رفضت ممارسة هذا الدور القيادي[1].

* إستنادا إلى مبدأي البقاء والإعتماد الذاتي، قدّم الواقعيون تصورهم الخاص بالدراسات الأمنية المتوافق والطبيعة الصراعية للسياسة الدولية، حيث يعتمد الواقعيون على مرجعيات الفكر الواقعي مثل هوبز الذي يعتبر في "حالة الطبيعة" أن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء، وعليه يقول ريمون آرون إنه في حال الطبيعة، الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية.

إذن يندرج الأمن وفق هذا التصور ضمن الأهداف الأبدية، وفي نموذج وحدات سياسية مستقلة يمكن أن يُؤسس الأمن على ضعف المنافسين أوعلى القوة التي يتمتع بها الطرف المعني[2].

والحقيقة أن إدراك التصميم الواقعي للدراسات الأمنية يقوم على مرجعيتين أساسيتين: القوة **Power** والدولانية **Statism**

فق تعاطى الواقعيون مع القوة في صورتها التقليدية وحدودها الضيقة التي تمّ حصرها في بعدها العسكري فقط دون إيلاء الإهتمام بالأبعاد الأخرى للمفهوم . فهي بنظرهم المقدرة على تحقيق الدولة لأهدافها بالإستعمال الفعلي للقوة أو التهديد بها، وهنا علينا أن نستثني محاولة E.H .Carr الذي حاول إضفاء أبعاد أخرى، اقتصادية وقيمية لمفهوم القوة .

ولعلّ هذا التصور الضيق والتقليدي كان محورا للانتقاد الشديد الذي وجه للنظرية الواقعية حتى من داخل التيار الواقعي عبر الواقعية الجديدة التي انطلقت من تفكيك أهم المفاهيم الواقعية التقليدية.

وعلى العموم، ووفقا لهذا المنظور الواقعي الذي تأسس على أفكار كل من كار E.H .Carr ومورغانتو Hans Morganthau على وجه الخصوص فإن إحتمالات تحقيق السلام الدائم ضئيلة جدا والدول لاتملك سوى العمل على تحقيق توازن للقوى مع دول أخرى لمنع حدوث وضع السيطرة المطلقة.

المطلب الثاني: متغير المعضلة الأمنية في التحليل الواقعي البنيوي للدراسات الأمنية.

يعتقد باري بوزان Barry Buzan بأن الواقعية الجديدة تعني بناءا تفكيريا جديدا، يعبر عن خصوصيات المشهد من خلال مرحلة الحرب الباردة وينسجم وطبيعة الصراع الأمريكي السوفياتي، كما أنها تعتمد أدوات مفاهيمية خاصة كالقوة Power والعقلانية Rationality والفرضيات البنيوية Structural Hypothesis[3].

---

[1] جون بيلس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سابق، ص242.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص12.

[3] Baryy Buzan and others, « **The Logic of Anarchy : Neorealism to Structural Realism** », http:// www.ciaonet.org/book/buzan/auth.html.

والواقعية الجديدة هي مجرد ظاهرة أمريكية American Phenomenon حسب روبرت كوكس Robert Cox، تصور الواقعية الجديدة نفسها كمحاولة لتنظيم أفكار الواقعية الكلاسيكية* من أجل جعلها في إطار نظري متماسك وقوي وهو ما يؤكده جوزيف ناي Joseph Nye في قوله: " إن العمل المتميز لوالتز ليس بخلق نظرية جديدة، وإنما بتنظيم وهيكلة الواقعية"

« The Significance of Waltz's Work is not in elaborating a new line of theory, but in the Systematisation of Realism »[1]

إنطلاقا من ما عبر عنه ناي، يمكن أن نلمس الإختلاف الإصطلاحي الواضح، فهناك من يستخدم مفهوم الواقعية الجديدة Neo-realism مثل كينيت والتز الذي يريد التمسك بالإستمرارية Continuity والتميز Distinction عن الواقعيين الكلاسيكين. وهناك من يفضل مفهوم الواقعية البنيويةStructural Realism مثل روبرت كيوهان على إعتبار أن هذا الإتجاه ركز على الدراسة العمودية لبنية النظام الدولي [2].

لقد ساهمت البنية الجديدة للنظام العالمي في عقدي السبعينيات والثمانينيات في ظهور تيار فكري وتصور بديل للسياسة الدولية، يعمل على إضفاء المشروعية على السلوكات السياسية الأمريكية خلال فترة الصراع في الحرب الباردة[3] .

1/ البناء النظري للواقعية الجديدة:

* **إبستمولوجياً**: إنطلقت الواقعية الجديدة من محاولة إستيعاب النقد الشديد الموجه للواقعية التقليدية خصوصا في تركيزها المفرط على مفهومي القوة والمصلحة الوطنية، وحتى وإن إعتمد كلا الاتجاهين على نفس الأطر الابستمولوجية تقريبا، إلا أننا نشهد خلافا بسيطا تمثل بحسب الواقعيين الجدد في الإنغلاق المعرفي لواقعية مورغانتو، الأمر الذي لا ينسجم والصفة الشمولية لدراسة السياسة الدولية.

ولذلك تأسس البناء الإبستمولوجي للواقعية البنيوية على ثلاث مرتكزات:

1-إن إستيعاب النظام الدولي هو فهم آلي لتراتبية الوحدات المشكلة له، ولذلك إختص موضوع البحث الإبستمولوجي الواقعي الجديد في البحث فيما إذا كانت هذه التراتبية هي إنعكاس لصراعات القوة أم نتاج للحاجات الأمنية المستمرة. وهي الفرضية التي يرجحها الواقعيون الجدد على عكس التقليديين.

---

* تطرح إشكالية كبيرة في العلاقة الجدلية بين الواقعية الجديدة والواقعية الكلاسيكية، وهل هي إمتداد لها أم رد فعل عليها؟ للإطلاع على بعض جوانب هذه العلاقة أنظر: جندلي عبد الناصر الدين، مرجع سابق، ص ص130-135.

[1] Baryy Buzan and others, op.cit.

[2] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص ص127-129.

[3] Jean Jacques Roche, op.cit, p.87.

2- ضرورة النظر إلى النظام الدولي كبنية مستقلة عن البنى المركبة له، كما أن صورة السياسة العالمية تفرض النظر إلى هذا النظام كوحدة مختلفة تماما عن وحدة الدولة سواءا من حيث القواعد العامة التي تضعها أو عبر ضوابط سلوك كل وحدة والقيم التي تنتجها.

وكمثال على ذلك قدرة الدولة على ممارسة العنف داخليا كآلية لتحقيق أمنها المحلي، في حين تلجأ إلى توسيع نفوذها الدولي لحماية أمنها الوطني.

3- يبرز إبستمولوجيا **المقترب الإنعكاسي** للواقعية الجديدة بالمقارنة مع الواقعية الكلاسيكية في نظرتها لواقع السياسة الدولية، حيث ترى أن سمة النظام الدولي تنعكس على توجيه سلوكات الدول، عكس ما يصوره النهج التقليدي بأن طبيعة سلوك الدول هي من تحدد سمة النظام الدولي.

أو بعبارة أخرى الفوضى هي التي تنتج بيئةً صراعيةً وليس الصراع هو من ينتج الفوضى كما أقرت بذلك الواقعية التقليدية .

* **أنطولوجياً**: على مستوى طبيعة الفواعل وحركيتها في النظام الدولي لم تختلف الرؤية الأنطولوجية للواقعية الجديدة كثيرا عن الواقعية التقليدية، حيث أن:

1- الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية التي هي في محصلتها عبارة عن تفاعل مستمر بين الدول.

2- هناك تشكل لفواعل جديدة في النظام الدولي من شركات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، وهو ما يفرض إطارا نظريا يستوعب على الأقل التواجد البيولوجي لهذه الفواعل بغض النظر عن مدى تأثيرها وفعاليتها في توجيه التفاعلات الدولية.

3- رغم هذا التحول في طبيعة الفواعل إلا أن جوهر التحليل في السياسة الدولية لم يتغير كثيرا، أو كما يقول والتز " على مرّ التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها صراع وتعاون"[1].

4- إن تفاعل هذه الفواعل (دول، منظمات، شركات .....) يشكل لنا فاعلا جديدا مستقلا عن الأطراف المكونة له وهو **بنية النظام الدولي** (من هنا إستمدت الواقعية الجديد تسمية البنيوية Structural Realism) .

* **منهجياً**: من الناحية المنهجية تزامن الصعود النظري للواقعية الجديدة مع عاملين مهمين:

[1] Jean François Thibault, « **Représenter et Connaitre les Relations Internationales : Alexandre Wendt et le Paradigme Constructiviste** », http:// www.er.uqam.ca/nobel/cepes/note7.html.

- الهجوم السلوكي على النظرية الواقعية التي أُعتبرت مجرد فلسفة فاقدة للمنهجية العلمية في تحليلها للسياسة الدولية.

- بروز النزعة العلمية في شتى الإختصاصات الإجتماعية، وتزايد المطالب بالإرتقاء بالعلاقات الدولية إلى مصاف العلم ذو المنهجية العلمية الخاصة به.

وقد تجسد البعد المنهجي للواقعية الجديدة في الخيارات التالية :

1- الاعتماد على المنهجية النظمية أو ما يعرف بالتحليل البنيوي النظامي لأن الإهتمام بمستوى الدولة ليس كافيا لفهم السياسة الدولية. فمخرجات النظام الدولي أكبر من أن تستوعبها الدول بشكل إنفصالي كما أن هذه المنهجية مفيدة في تحديد الأدوار المتباينة للوحدات السياسية من جهة، ودرجة الارتباط والتفاعل فيما بينها من جهة أخرى.

وكنتيجة لما تقدم يقر البعض بالتأثير الواضح لكل من نظريتي النظم والوظيفية على أصحاب الاتجاه الواقعي الجديد[1]

3- الإعتماد على مقاربة التكامل المنهجي التي تشمل المنهجين الإستنباطي والإستقرائي. فالمنهج الإستنباطي طُبق من طرف كينيث والتز على النظام الدولي لتفسير سلوكيات الدول من خلال علاقاتها مع بعضها البعض، وذلك في مؤلفه "نظرية السياسة الدولية" **Theory of International Politics** الذي يجمع فيه كل أفكاره وآرائه بشأن الواقعية الجديدة.

أما المنهج الإستقرائي، فقد طبق من قبل روبرت جيبلن في دراسته وتحليله لمواقف الدول منفردة، ليصل بعد ذلك إلى تحديد المميزات والتحولات على مستوى النظام الدولي وذلك في كتابه " الحرب والتغير في السياسة العالمية" War and Change in World Politics [2].

2/: متغير المعضلة الأمنية في التحليل البنيوي للدراسات الأمنية:

أ- التفسير البنيوي للواقعية الجديدة :

حاول منظروا الواقعية الجديدة منذ البداية التأسيس لمفهوم جديد للقوة من خلال الفصل النسبي بين مفهومي القوة والقدرة، حيث تشير القدرة إلى القوة في مجموع عواملها الطبيعية والجغرافية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية وليس فقط في جانبها العسكري.

لذلك نجد أن القوة في مفهومها الواسع عند كينيث والتز Kenneth Walts ترتبط بفكرة قدرة الدولة على خلق وضع النفوذ والسيطرة في مجال ليس تصارعياً بالضرورة.

---

[1] Light Margot and A.J.R.Groom, **International Relations : A Handbook of Current Theory**, London, Frances Printer Publishers, 1985, pp.81-83.

[2] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص129.

من هنا وإنطلاقا من البناء النظري للواقعية الجديدة والإفتراضات الأساسية التي قدمتـــها بخـــصوص السياسة الدولية يمكن القول بأن منظورها الأمني بني أساسا على الحالة الفوضوية للنظـــام الـــدولي والمرادفة لحالة الحرب وهي المسلمة المركزية للواقعية البنيوية، خاصة إذا وضعنا في عين الإعتبار بـــأن العنف يظل بعدا متأصلا في السياسات العالمية.

إن نهاية الحرب الباردة التي مثلت إستقرارا نسبيا في النظام الدولي نتيجة لتوازنات الإستقطاب الثنائي الذي كان حاصلا بين القطبين الأمريكي والسوفياتي، قد فرضت تحديات جديدة أمـــام الوحـــدات السياسية المستقلة بالشكل الذي يرى الواقعيون الجدد أنه قد ينعكس على سلوكيات الدول، ولذلك إنطلق البحث الأمني لهذه النظرية من التساؤل الجوهري حول الطابع المستقبلي للسياسة الدوليـــة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهل هي تكريس لحالة الصراع أم اتجاه نحو بلـــورة أســـس التعـــاون والسلام.

من هنا تشكّل التصور الأمني للواقعية الجديدة والذي إنطلق من مسلمتين:

1- إزدياد درجات الصراع الأمني حتى في وضعية اللاحرب، الأمر الذي يجعل إمكانيـــة قيـــام الحروب أمرا متوقعا على الدوام.

2- قصور الأطر التعاونية وتراجعها في مقابل النزوع المستمر للقوة من قبل الدول.

من هذين العنصرين تأسست المقاربة الواقعية للدراسات الأمنية في شكلها الجديد الذي أخذ نمـــط التفسير البنيوي إستنادا إلى التركيز على بنية النظام الدولي في تحليل السياسات الأمنية القائمة، مـــن خلال البحث في الظروف والمعطيات النسقية التي تتشكل على ضـــوئها المعـــضلة الأمنيـــة **The Security Dilemma**

* يعتبر كينيت والتز -وهو أحد أقطاب الواقعية الجديدة- بأن بنية النظام الدولي فوضوية بمعنى غياب حكومة مركزية عليا يحكمها مبدأ المساعدة الذاتية self-help للحفاظ على النفس. ويرى بـــأن الفوضوية أو غياب الحكومة مرتبطة بحدوث أو ظهور العنف، وأن التهديد بـــالعنف والإســـتخدام المتواتر للقوة يميزان الشؤون الدولية عن الشؤون الداخلية، ويعتبر أيضا أن مبدأ كـــل لنفـــسه هـــو بالضرورة مبدأ العمل في نظام فوضوي، وأنه في الفوضوية يصبح الأمن الغاية الأسمى[1].

ب- المعضلـــة الأمنيـــةThe Security Dilemma :

كان جون هرتز John Herz أول من أوضح فكرة معضلة الأمن في خمسينيات القرن العـــشرين، حيث يقول: " إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتهاالأمنية بدافع الاعتماد

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص13.

على الذات وبصرف النظرعن مقاصد هذه المحاولات، إلى إزدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا"[1]

وبناء على ذلك يلعب الشك دوراً مهما في دفع سلوكيات الدول، خصوصا في ظل بيئة تتسم بالفوضوية الناجمة عن غياب سلطة مركزية، ولا يقتصر مفهوم المعضلة الأمنية على الجانب العسكري فقط، إنما يتعداه إلى كل الإجراءات الإقتصادية والسياسية التي تتخذها دولة ما وتصورها الدول الاخرى على أنها موجهة ضدها بالأساس وتضرب أمنها القومي خصوصا في الحالات التي يكون فيها هناك رصيدا نزاعيا بين دولتين أوأكثر.

لكن يظل الجانب العسكري يمثل أقصى مستويات تشكل المعضلة الأمنية وأقلها إمكانية للتلطيف، ذلك أن قيام دولة معينة بمجموعة من الإجراءات كتجهيز الجيش بمعدات عسكرية او إجراء مناورات عسكرية مثلا، يفهم طبيعيا من قبل الدول الأخرى إستنادا إلى حالة الفوضى العالمية بأنه إجراء هجومي وليس دفاعي، وبالتالي يمثل إحدى صورالتهديد المباشر الذي يستدعي القيام بإجراءات ردعية دفاعية تتطور مع مرور الوقت إلى سياسات هجومية مما يجعل الدول الأخرى أيضا تفهمه على أساس التهديد الأمني، لتتشكل دورة المأزق الأمني التي تتسم بالديناميكية وبسرعة الانتشار، ولذلك نفهم بأن المعضلة الأمنية لا تنشأ بين الدول المتنازعة والمتصارعة فقط بل بين جميع وحدات النظام الدولي الفوضوي.

ج- قصور الأطر التعاونية:

في ظل إستحكام المعضلة الأمنية تظل الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة بحسب الواقعيين الجدد، تأخذ نفس المنحى الذي سلكته في سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، ذلك أن السياسة الدولية لن تشهد تحولات عميقة على مستوى طبيعة النظام الدولي خلال هذه الفترة، وبالتالي فإن الأمن كمفهوم أو كممارسة سيظل مرتبطا بل وأسيراً للأطر التحليلية المفسرة للمعضلة الأمنية.

وما يعزز هذا الطرح هو صعوبة تكريس أسس تعاونية فعالة خصوصا مع ترسخ مضامين المأزق الأمني كالشك وإنعدام الثقة ورد الفعل السلبي وغيرها من المفاهيم التي يمكن أن تسهم في تعزيز حالة إنعدام الأمن على المستوى الدولي، بالإضافة إلى ذلك هناك نقطتين مهمتين في تعطيل مسارات التعاون الدولي:

[1] جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص418.

1- مسألة الغش وإنعدام الثقة.

2- مسألة المكاسب النسبية .

3/ التكيف الواقعي مع المسألة الأمنية:

لأن النظرية التي لاتملك أدوات التغيير والتكيف لا تملك بالضرورة ميكانزمات الهيمنة والبقاء، حاولت الواقعية الجديدة إحداث مزيد من المحاولات الفكرية والعملية لتصميم إطار دقيق للدراسات الأمنية ولعلّ ما يربط هذه المحاولات هو إنطلاقها من مسألة المعضلة الأمنية في بناء تصورات معدّلة كما جاء به باري بوزان، أو بديلة كتلك التي قدمها تشارلز غلاسر Charles Glaser الذي قدم صورة للسياسة الدولية مغايرة لتلك التي قدمها مفكروا الواقعية الجديدة من أمثال والتز وجون ميرشايمر Mearsheimer من خلال بحثه في أساليب تعزيز التعاون بين الدول كبديل لحالة الصراع المستمرة وبالرغم من إنطلاقه من نفس الإفتراضات الواقعية البنيوية بإعتماده النظام الدولي كمستوى للتحليل

- لأجل ذلك يصنف على أنه أحد الواقعيين الجدد- إلا أن غلاسر إهتم بالحالات التي تتيح ضمان الأمن في بيئة تعاونية وليست تنافسية، وعليه فهو يرى بأن الأمن ليس حالة مجردة كما صورها الواقعيون بمختلف اتجاهاتهم، إنما هو قيمة مشروطة بفهم الوضع الدولي بغية ادراكها.

وعليه فالدراسات الأمنية ليست ميداناً مجرداً بذات الشكل الذي تعاطى معه الواقعيون، إنما هي إطار تفاعلي مبني على أسس التحول في السياق الدولي الذي يفرض تحولات عميقة تمس جوهر مفهوم الأمن ويفرز متغيرات تؤثر في الأطر العملية لتحقيقه.

لذلك فهو مفهوم متغير مرتبط أساسا بتحولات البيئة الدولية*، ومن هنا جاء إصطلاح الواقعية المشروطة Contingent Realism كتمييز لأصحاب هذه الأفكار عن باقي الواقعيين.

يرى تشارلز غلاسر بأنه خلافا للحكمة التقليدية، فإن النزعة العامة القوية للخصوم في التنافس ليست نتيجة منطقية حتمية للإفتراضات الأساسية للواقعية البنيوية، وقد عدد ثلاثة أسباب رئيسية لفشل التصور الأمني للواقعية الجديدة[1]:

1- ترفض الواقعية المشروطة نزعة المنافسة المتأصلة في النظرية الواقعية الجديدة، حيث أن سلوك الدول ضمن عالم تتسم فيه العلاقات الدولية بنزعة العون الذاتي لا يعني بالضرورة أن الدول مقدر عليها المنافسة الدائمة المؤدية للحروب، وكمثال على ذلك فضّلت الدول في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين التعاون بدلا من مواجهة أخطار الإنخراط في سباق التسلح.

* هذا الإرتباط هو ما أشرنا له سابقا بالبيئة الأمنية التي إعتبرناها إحدى مستويات البحث في الدراسات الأمنية.

[1] جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص421-423.

2- رفض التأكيد المستمر للواقعية البنيوية على مسألة المكاسب النسبية، حيث أن هناك من يحاجج بأن الدول كثيرا ما تلجأ إلى التعاون حصرا بسبب المخاطر التي تقترن بالسعي وراء المزايا النسبية، إذ يشير البعض إلى أنه من الأفضل أمنيا في غالب الأحوال قبول التكافؤ التقريبي بدلا من السعي لتحقيق أقصى المكاسب.

3- إن التأكيد على مسألة الغش ينطوي على المبالغة، وقد جادل شيلنغ Schelling وهالبرين Halperin بأنه يمكن الإفتراض بأن إتفاقيةً تترك إحتمالا لحدوث الغش هي إتفاقية غير مقبولة أو أن من شأن الغش أن يؤدي بالضرورة إلى مكاسب إستراتيجية. فالأخطار التي ينطوي عليها الحد من الأسلحة قد تكون مقبولة أكثر من الأخطار التي ينطوي عليها سباق التسلح.

المطلب الثالث: التصور الأمني للنظرية الليبرالية

من البداية يجب الإقرار بأننا لسنا بصدد بناء نظري موحد ومتماسك إزاء النظرية الليبرالية التي وإن إشتركت مرتكزاتها الفكرية وسياقاتها التاريخية، إلا أنها مثلت جسماً متعدد الأعضاء*، فإنطوت تحت لوائها إتجاهات عديدة كانت في أحيان كثيرة تعيش صورة التضاد المعرفي والفكري أكثر من التوافق الليبرالي.

فالأصول الأنطولوجية والمسلمات الإبستمولوجية إختلفت بحسب كل إتجاه، ولذلك سيتم تناول الأطر النظرية الليبرالية بشكل منفصل، أي بفهمها ضمن كل إتجاه،:

الفرع الأول: الليبرالية البنيوية

إقترن هذا الإتجاه بكتابات كل من مايكل دويل Michael Doyle وبروس راست Bruce Russet من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن إنتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية، بعكس حالة الصراع الدائم التي صوّرها الواقعيون أوكما عبّر عنها كانط Kant بأنها **حالة الوحشية** التي لا تخضع لأي قانون.

من هنا تبرز كتابات إيمانويل كانط كمرجعية فكرية لأصحاب هذا الإتجاه. فكانط في كتابه "مشروع السلام " يحاول أن يبين بأن السلام ممكن إذا توفرت بعض الشروط مثل بداية تحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب وليس تنظيمها فقط كما قال بذلك هوغو غروتيوس Hugo Grotius. وقد دعى كانط في المادة التعريفية الثالثة

* أو ما يعبر عنه سيفنت والت بالعائلة الليبرالية.

لمشروعه بإقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة، وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[1].

بني التصور الأمني لهذا الإتجاه إستنادا لفكرة الطرح السلمي الديمقراطي الكانطية، والتي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب، وهي الفكرة التي تبناها وودرو ويلسون مع بداية القرن العشرين لتفادي إندلاع حرب عالمية. فوجود سند داخلي للسلام والرقابة المجتمعية على أعمال الحكومة والتمثيل غير المتحيز لمصالح خاصة وتحمل متكافئ للأعباء في تنظيم السياسات يؤدي إلى تلافي إندلاع النزاعات بشكل حتمي.

إذا أخذنا أفكار مايكل دويل Michael Dole فسنجده يشير إلى النظرات المتبصرة المتضمنة في مقالة إيمانويل كانط لعام 1795م والمعنونة بـ "السلام الدائم"Perpetual Peace. إذ يشير دويل إلى العناصر الثلاثة التي قدمها كانط إزاء الأمن الدولي:

-التمثيل الديمقراطي الجمهوري

-الإلتزام الإيديولوجي لحقوق الانسان

-الترابط العابر للحدود الوطنية.

هذه العناصر تفسر إتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية[2].

والحقيقة أن دويل لم يتجاهل الافتراضات الأساسية للواقعية، بل على العكس من ذلك فقد حاول الإنطلاق منها بالتساؤل عن الخلفيات والدوافع التي تجعل العلاقات بين الدول خاضعة لمنطق القوة والصراع .

لذلك نجد أن نهج السلام الديمقراطي -مثل غيره من الإتجاهات الليبرالية الأخرى- أسس أفكاره من حقيقة أن التوصيف الواقعي للسياسة الدولية ظل قاصرا، لأنه يتعامل من جهة مع الفوضى بشكل مطلق مهملا بعض صور التعاون الدولي، كما يقدم من جهة أخرى التفاعلات الدولية بشكل خطي، أي دون الأخذ بعين الإعتبار تلك التمايزات الموجودة فعلا بين وحدات النظام الدولي سواء على مستوى الدوافع أو على مستوى السلوكات.

من هنا جاء تقديم الأسس الكانطية كمعيار للتصنيف بين الدول نسبة إلى ديمقراطيتها. فإنعدام هذه المعايير في الدول غير الديمقراطية -غير الليبرالية- يجعل سلوكها الدولي نزّاعاً وميالاً إلى العنف والحرب بالشكل الذي يهدد الأمن الدولي، ذلك أننا نكون أمام بيئة دولية واقعية، أي أنها تتسم بالصراع المستمر.

---

[1] غضبان مبروك، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ص335.

[2] جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص428-430.

يركز المنظور الليبرالي البنيوي على العلاقات بين الدولة والمجتمع وأثرهما على السياسة العالمية، وهو يقوم على ثلاثة إفتراضات[1]:

-الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر الدولي يشكلون الفاعلين الأساسين في السياسة الدولية.

- كل المؤسسات السياسية بما فيها الدولة -الأمة تمثل مصالح بعض وليس بالضرورة كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.

- سلوك الدولة الذي يعتبر محددا لمستويات النزاع والتعاون الدولي يعكس طبيعة وشكل مقاصد الدولة وخياراتها.

من هنا يمكن إستخلاص مبررات تباين النماذج التفسيرية الليبرالية لحالتي الصراع والتعاون الدوليين إستنادا إلى الجوانب التي يتناولها كل نموذج بخصوص العلاقة بين الدولة والمجتمع.

فكثيرا ما تفسر العلاقات بين الدول إستنادا إلى تحالفاتها الإستراتيجية، أكثر منها إلى حالة التجانس الديمقراطي، لأننا قد نشهد في الجهة المقابلة صور إنعدام الحرب بين الدول المتباينة ديمقراطيا ومؤسساتيا في حالة ما إذا كانت تتمتع بالتاريخ المشترك أو بالتقاطع الإستراتيجي الذي يضمن للدول تحقيق مصالحها القومية بغض النظر عن مؤشر التوافق الليبرالي، وهذا ما يمثل سندا للدعاوى الرافضة للتصورات الأمنية لهذا الإتجاه.

إلا أن هذا لايمنع الحالة الطبيعية في تسوية الدول الديمقراطية لخلافاتها في فترات تعارض المصالح دون اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، لأن المعايير المؤسساتية المشتركة تقيد حالة التصعيد بين الديمقراطيات التي تلجأ إلى تسوية منازعاتها عبر أطر التفاوض والوساطة وأشكال دبلوماسية سلمية أخرى.

لذلك يرى دويل بأن من فوائد الديمقراطية أنها تعالج الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات دولية[2]. وهنا يتقاطع أصحاب هذا النهج مع مفهوم الفوضى الناضجة كما طورها باري بوزان.

نفهم من ذلك أن الفرضية الديمقراطية تقوم أساسا على التوافق القيمي المؤسساتي لتبديد التعارض المصلحي بين الديمقراطيات كمنطلق لتفسير السياسات الأمنية للدول والحالات التي تقدم فيها على الحرب التي تصبح وضعاً استثنائيا لدى الليبراليين.

---

[1] آندري مورافسيك،" الإتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي"، في:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav.html

[2] John Baylis and Steve Smith, **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, Oxford University Press,2000, p.309.

أما بروس راست فهو يطرح نموذجين مهمين في تفسيره للحالة الأمنية على المستوى الداخلي وإنعكاس ذلك على المستوى الدولي، وهما:[1]

- **النموذج الثقافي المعياري**: الذي يقوم على عدم العنف في حل الصراعات الداخلية والدولية ويفترض أن صانع القرار يضع في حسبانه أن صانع القرار في الدولة الأخرى سيسلك نفس النهج نتيجة لحالة التوافق المسبق.

- **النموذج الهيكلي المؤسساتي**: وهو يرتكز على أنظمة الضوابط والتوازن في تعطيل قرارات اللجوء إلى القوة والعنف، لأن صناع القرار في الديمقراطيات بحاجة إلى الحصول على موافقة الشعوب قبل إتخاذ قرار

الحرب.

لقد ميّز الليبراليون البنيويون بين ثلاثة صور من الليبرالية:

-الليبرالية التجارية: التركيز على شكل الإعتماد المتبادل في تأكيد لنمط التفسير سوسيو-اقتصادي.

- الليبرالية النيابية: التركيز على حدود التمثيل السلبي للمصالح الوطنية.

- الليبرالية المثالية: الإعتماد على درجتي التطابق والتعارض في القيم الوطنية ومدى توجيهها لسلوكيات الدولة على المستوى الدولي.

تفيدنا دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع كما قدمها الليبراليون، في أنها تقدم لنا أدوات تحليلية مغايرة لتلك التي إستخدمتها الواقعية(التقليدية والجديدة)، فهي تولي الاهتمام بمتغير النسق الداخلي للنظام السياسي ومدى تمثيله كبديل لمتغير القوة، وحتى وإن لم ينكر أنصار السلم الديمقراطي قيمة متغير القوة الذي يحرك إستراتيجيات الدول بما فيها الديمقراطية، إلا أنه يصبح أقل قدرة على التفسير في الحالات التي تتوزع فيها القوة بشكل متساوٍ بين الدول حيث تصبح المعايير والمؤسسات الداخلية لها بمثابة الضامن الوحيد لإيقاف المعضلة الأمنية وتحقيق أطر التعاون التي تعمل على تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

لقد أخذ هذا النمط من التحليل مصداقية كبيرة خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة التي أخذ عدد الدول الديمقراطية فيها يتزايد بشكل كبير، إضافة إلى النهج الإحصائي الذي أعتمد لقياس حجم النزاعات التي تكون بين دول ليبرالية، في إستقصاءٍ لفرضيات مذهب السلم الديمقراطي.

[1] Chris Brown, **Understanding International Relations**, p211.

لكن هذا الإنجاز لا يخلو من بعض الانتقادات، خاصة وأن روسيت Russet ذاته وهو ليبرالي بنيوي يتحدث عن الحالات الإستثنائية التي تتهدد فيها فكرة "لاتحارب الديمقراطيات"، حيث يسمي روسيت هذه الحالات بمواطن الإقتراب من الخطأ عند إصابة الهدف[1].

ورغم ما ذكر، يعاب على هذا الإتجاه الليبرالي أنه لم يقدم تفسيرا مقنعا للأسباب التي تمنع الديمقراطيات من التصارع وإلى أي مدى ينسب ذلك دائما إلى فرضية السلم الديمقراطي.

الفرع الثاني: الليبرالية المؤسساتية

مما لاشك فيه أن التصور الواقعي للأمن الدولي قد أهمل دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات الدولية والحروب، لأن ذلك مرتبط أساسا بالفرضية الواقعية التي تقر بأن هذه المؤسسات هي تعبير طبيعي عن السلوكات السياسية للدول ضمن نظام دولي يتسم بالفوضوية. فالبناء التحليلي يجب أن يبنى على الدولانية **Statism** لا على المؤسساتية **Institutionalism**، لأن هذه الأخيرة هي نتاج للأولى، فمدى تحالف الدول أو تصارعها سينعكس حتما على طبيعة عمل تلك المؤسسات الدولية.

لكن تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة نظرياً وعملياً كما قدمناها في الفصل الأول أفرزت واقعا إختبارياً ومحكا حقيقيا لهذه التصورات الواقعية، لأن الوسط الأكاديمي وحتى السياسي صار حساسا ومشككا لكل ما هو نبتٌ واقعي، فطبعت الخلفية التهديمية أفكار وإسهامات كل النظريات والمقاربات التي أعقبت النظرية الواقعية.

ومن ذلك فإهتزاز الإسهام الواقعي لقضايا وعمليات العلاقات الدولية كالأمن الدولي هو إنعكاس آلي وحتمي لفشل القدرة التفسيرية للواقعية على تنبؤ سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة.

فضعف تناولها لقضايا السياسية العالمية هو من ضعف تنبئها لمستقبل السياسة الدولية* وهذا ما يطرح إشكالية كبرى في نظرية العلاقات الدولية حول مدى مصداقية الإستناد إلى عدم القدرة على التنبؤ بحدث مهم للحكم على فشل نظرية معينة، خصوصا إذا كانت هذه النظرية تفسيرية **Explanatory Theory** .

---

[1] Bruce Russett, **Grasping The Democratic Peace: Principles For a Post Cold War World**, Princeton University Press, 1993, p.14-15.

* تمثل هذه النقطة مرتكزا منهجيا لكل الأدبيات التي جاءت على أنقاض الواقعية سواء من داخل المنظور العقلاني(التعددية والبنيوية)، أو من خارجه إلى المنظور ما بعد وضعي(النقدية، ما بعدالحداثة .....)

على ضوء ما تقدم تأكّد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وحتى تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية.

وقد تعزز هذا الطرح الليبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الإندماجية كالاتحاد الأوربي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة، مع أن نهاية الحرب الباردة كانت توحي مسبقا بأن دورها سيؤول الى الإنقراض والزوال، على إعتبار أنها تأسست على خلفية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. لكننا شهدنا في مقابل ذلك استمرارا في التوجه التكاملي الأوربي عبر الاتحاد الأوربي وتوسعا متواصلا للحلف الاطلسي، وهذا بحد ذاته يعكس حجة للنجاح المؤسساتي.

كما أن هناك رأي شائع ضمن الاتجاه الليبرالي المؤسساتي ظهر في ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين بين جماعة متميزة من الكتاب الأكاديميين من أمثال تيموثي دن Timothy Dunne، يعتقد من خلاله هؤلاء الكتاب بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، ومع أن الماضي ربما تميز بحروب مستمرة وصراع دائم، فإن العلاقات الدولية شهدت تغيرات هامة في نهاية القرن العشرين توفر الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول[1].

المبحث الثاني: المنظور التأملي في الدراسات الأمنية: النزعة ما بعد وضعية

كما رأينا في المبحث السابق، فإن النظريات التفسيرية أو ما يعرف بالعقلانية قد ركزت بناءها الأمني على التفكير الوضعي والنزعة التجريبية بدءاً بالواقعية الكلاسيكية التي تبنت نظرة تشاؤمية ركزت فيها على علاقات القوة والمصلحة والتي أخذت بنظام توازن القوة لتجنب التصادم، ثم الواقعية الجديدة وتركيزها على البنية الفوضوية للنظام الدولي كوحدة تحليل. ثم جاءت الليبرالية التي ركزت على أشكال الإعتماد المتبادل وأعطت أولوية للصبغة التعاونية في العلاقات بين الدول، واهتمت بدور الديمقراطية في تعزيز السلام بالإضافة إلى وظيفة مختلف المؤسسات الدولية خصوصا الإقتصادية منها في ربط تلك التفاعلات ذات الطابع التعاوني.

لكن مع نهاية الحرب الباردة، بدأت تظهر النظريات الإبستمولوجية الحديثة كالنظرية النقدية الإجتماعية ونظرية مابعد الحداثة والنظرية البنائية، حيث إعتبرت في مجملها أن

[1] جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص426-427.

الواقع الإجتماعي ليس شيء معطى، بل يبنى بالإرادة الإنسانية. وسمي هذا التصور الجديد بالنظرية التكوينية التي تتبنى عكس التفسيرية تفكيرا ما بعد وضعيا ونزعة ما بعد تجريبية.

سنحاول هنا الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والمعرفية لكل من النظرية النقدية ونظرية مابعد الحداثة، محاولين من وراء ذلك إستنتاج الرؤية الأمنية لكل منهما، بغية الوصول إلى أهم جوانب المضامين التنظيرية في الدراسات الأمنية.

لإدراكنا المسبق بإشكالية التصنيف التي تصيب ميدان التنظير في العلاقات الدولية من جهة، ونظرا للإختلافات الموجودة حتى بين النظريات الجديدة من جهة ثانية، سنعالج في هذا المبحث المضامين الأمنية للنظريتين النقدية والمابعد حداثية، كنوع من الإعتماد على نمط الصورة الذاتية التي قدمها ستيف سميث في صوره العشرة لتطور النظرية في العلاقات الدولية وهي الصورة:

" التأسيسية – المضادة للتأسيسية " Foundational- Anti Foundational

أي أننا نفضل- ونظرا لطبيعة الموضوع- الإعتماد على هذه الصورة كبديل لصورة النظرية التكوينية في مواجهة النظرية التفسيرية، لأننا سنقوم بفحص هذه المنظورات إنطلاقا من إختبار تصوراتها تجاه العملية الأمنية، معتمدين في ذلك طبعا على نظرية المعرفة.

المطلب الأول: النظرية النقدية الاجتماعية.

1/ السياق العام لتطور النظرية النقدية الاجتماعية:

نتجت هذه النظرية عن أعمال مدرسة فرانكفورت **Frankfurt School** إلا أن إسهاماتها في مجال السياسة الدولية يعود إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ويعتبر **روبرت كوكس** Rober Cox أكثر من إرتبط إسمه بهذه النظرية.

ومن أهم مفكري هذا التيار نجد تيودور أدورنو Theodore Adorno، ماركيز هاربيرت Marcuse Herbert، يورغن هابرماس Jurgen Habermas، ماكس هوركايمر Max Horkheimer.

لو أردنا معرفة السياق الفكري الذي تطورت فيه النظرية النقدية لوجدناها قد استلهمت من طبوع فكرية وفلسفية عديدة. الأمر الذي يشير إلى ثراء معرفي لهذه النظرية التي مثلت الفلسفة الماركسية مرحلة فارقة في تشكل إسهامها النقدي. إذ تفترض وجود علاقة جدلية صراعية مستمرة تحكم السياسة الدولية كما تحكم السياسة الداخلية طرفاها الطبقة الأرستقراطية من جهة، والطبقة الدنيا إجتماعيا من جهة ثانية. وقد تمحورت الفلسفة الماركسية حول دور متغيري الثقافة والإيديولوجيا في توجيه العلاقات الإجتماعية وأنماط صراع القوى. لذلك هناك من يعتبر أن النظرية الإجتماعية النقدية

مجرد ماركسية متقدمة أو ماركسية جديدة، لأنها تقدم أطرها النظرية في شكل إنتقادات إجتماعيـــة وثقافية ذات توجه ماركسي [1]. وحسب النقديين، فإن الظاهرة الإجتماعية تفهم في سياقها التاريخي، وبالتالي فإنه يمكن ملاحظة تأثير واضح للماركسية على النظرية النقدية، رغم أن الفكر الماركـــسي يتميز أكثر بفكرة المادية التاريخية من أي مفاهيم أخرى[2].

كما أن هنالك من يسمي النقدية بالجرامشية المتجددة نسبة إلى المفكر الإيطالي **أنطونيو غرامـــشي** الذي طرح فكرة الهيمنة بإعتبارها تعني فرض السيطرة على الغالبية وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقة المسيطرة.

وإذا بحثنا عن المرجعية الفكرية للنظرية النقدية بتفحص أدبياتها لوجدنا أن يورغن هابرماس Jurgen Habermas يعتبر على رأس مفسري النظرية النقدية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وكانت مـــن أكثر مقولاته تأثيراً مفهومه عن حالة الكلام المثالي، حيث يقوم الأفراد بإظهار كفاءة في الإتـــصال تؤدي إلى توافق عقلاني حول النقاش السياسي، وهذه الحالة من شأنها أن تؤدي إلى تطوير سياسات تحررية ويعرف هذا بأنه حالة **"أخلاق الحديث "**[3].

قبل التطرق إلى البناء النظري للنقدية الإجتماعية يجب فهم السياقات الفكرية التي تأســـست فيهـــا مدرسة فرانكفورت كونها مصدراً نقدياً أصيلاً، فقد عمدت هـــذه المدرسة توسيع إطـــار الفكـــر الماركسي ليشمل مجالات عديدة ومواضيع جديدة في الحياة الإجتماعية أهملتها الدراسات الماركسية التي ركزت فقط على متغير الطبقية وإنعكاسه على تشكيل تفاعلات السيطرة والهيمنة، لتدرس قضايا أخرى أهمها أثر السلطة على اللاوعي الجماعي، وأنماط الهيمنة السياسية في الظواهر الإجتماعية التي لا تبدوا فيها هذه الهيمنة جلية أو تلك التي يعتقد أن الهيمنة غائبة فيها تماما مثل وسائل الإعلام التي عززت هيمنة السلطة بنشر أشكال ثقافية عميقة تغيب العقل النقدي للمجتمع[4].

من حيث البناء العام تسعى النظرية الإجتماعية النقدية إلى تشكيل بناء مفهوماتي- نظري متماســـك يعتمد على الأسس الإبستمولوجية والمنهجية المفهوماتية لأدبيات العلاقات الدولية، منتقدة بـــذلك الأنساق والأطر النظرية والمفهوماتية والجوانب الإبستمولوجية للإتجاهات النظرية التقليدية[5] .

---

[1]Renat Kenter, « The Art of the Possible: The Scenario Method and the Third debate in International Relations Theory » a Master thesis in international relations, university of amesterdam, nov,1998, http://www.deruijter.net/kenter.htm

[2] هشام القروي، **النظرية النقدية الإجتماعية:** قراءة في كتاب: www. Rezgrar.com//debat/show.art.asp=38393

[3] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 377.

[4] حسن مصـــدق، "**يورغن هابرماس، ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية**" . في : www. Amcoptic. Com/ N 2005/ Masdak

[5] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 440.

لذلك يعتبر **مارك هوفمان** Mark Hoffman أن ماكس هوركهايمر هو أول من وضع معالم هذه النظرية في 1973م، حيث كان يعتقد أن النظرية في العلوم الإجتماعية لا يمكن تطويرها بذات الطريقة التي تقوم فيها العلوم الطبيعية بتطوير نظرياتها. فلا يمكن لعلماء الإجتماع أن يكونوا مثل علماء الطبيعة بمعنى أنهم مستقلون ونزيهون فيما يتعلق بموضوع دراستهم فهم جزء من المجتمع الذي يدرسونه[1].

في حقيقة الأمر ربما أهم من الإسهام الفكري للنظرية النقدية وحتى من البناء النظري لها تستمد هذه النظرية صداها الواسع قبل ذلك من مفهومها للنظرية المغاير بل والمنافي كثيرا لرؤية النظريات العقلانية*. فهي تنتقد كثيرا التصور الوضعي لهذه النظريات التي حاولت تطبيق منهجيات طبيعية على الظواهر الإجتماعية والسياسية.

بني المفهوم النقدي للنظرية ووظيفتها على خلفية النقد العميق الموجه للنظريات التقليدية وبالخصوص الواقعية. فهذه الأخيرة تنطلق من السياسة الدولية بإعتبارها مجموعة من الثوابت والحقائق، ومهمة النظرية هنا تنحصر فقط في إيجاد هذه الحقائق وفهمها، لكن النقديين على العكس من ذلك يرون أن هذه الحقائق التي تحدث عنها الوضعيون لا يمكن تصورها خارج البنى الإجتماعية والسياقات التاريخية التي تتشكل وتتطور على ضوئها.

* أما بخصوص مقاربتها للسياسة العالمية، فإن الأمر يستدعي تناول أعمال روبرت كوكس بدءا بما كتبه عام 1976م " On The Thinking about the Future of the World Order" حين تكلم عن غياب الخاصية النقدية لإسهامات النظريات الوضعية في العلاقات الدولية ، وفي 1981 أعاد كوكس طرح فكرته بدقة شديدة من خلال مؤلفه , Social Forces , State Beyond IR "World Order. حين تحدث عن النظرية بإعتبارها دوما في خدمة شخص ما أو تعمل على تحقيق هدف معين، ويعتبر الكثير من الباحثين أن التعاطي الكوكسي مع النظرية يمثل الانطلاقة الحقيقية للنظرية النقدية الاجتماعية.

وفي 1987م، أصدر كوكس " Power and World Order " الذي صنف كأول مرجع تأسيسي لهذه المقاربة الجديدة، والحقيقة أن البداية في هذا التحليل كانت بفضل إسهامات أساتذة جامعة يورك الكندية مثل كوكس وجامعة ييل البريطانية و أمستردام الهولندية، ثم توسعت مع بداية

[1] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 374.

* تُصنف النظرية النقدية الإجتماعية جميع النظريات العقلانية التي تأسست على أسس وضعية بالنظرية التقليدية.

التسعينات مع بروز أقطاب جديدة للبحث في اليابان وألمانيا والو م أ، وقد انضم عدة كتـــــاب إلى جانب كوكـــس مثـــل Stephen Gill, David Law, Geovani Arrughi.[1]

تجلت أهمية اسهام روبرت كوكس لكونه انطلق أساسا من نقد التصور الواقعي الجديد للعلاقـــات الدولية، وقد وصف هذا التصور- الذي يسميه بنظرية حل المشاكل- بأنه نظرية:

- **إيديولوجية** تخفي خلف عنصر الموضوعية أفكارا توجيهية لما يجب أن تكون عليه السياسة الدولية.

- **جزئية**، أي أنها تتعامل مع موضوع العلاقات الدولية بالشكل الذي يخدم الأفكار المـــسبقة الـــتي تضعها وتتضح جزئيتها من جهة في دراستها للفواعل الدولية، إذ تتعامل مع الدول بشكل جامـــد، فهي تهمل جميع العلاقات التي تشترك فيها الدول مع الفواعل الأخـــرى خاصـــة علـــى الـــصعيد الإقتصادي، كما تقوم من جهة أخرى بتسويق الخاصية الفوضوية للنظام الدولي متجاهلة كل الصور التعاونية التي يتسم بها هذا النظام.

2/ البناء النظري للنقدية الاجتمـــاعية:

* من الناحية الابستمولوجية، تأسس البناء النظري النقدي عبر ثلاثة محاور إبـــستمولوجية شـــكّلت قطيعة معرفية مع النظريات التقليدية:

1- **تصور النظرية النقدية الاجتماعية للحقيقة:** انتقدت النظرية النقدية جل النظريات التقليدية التي سوّقت الحقيقة بإعتبارها معتقدا مسبقا كقيمة إيديولوجية لتبرير وشرعنة توازنات عالمية معينة. وعليه فهي ترى أن هذه النظريات لا تعدو كونها مجرد غطاء لإيديولوجيات متخفية، ومهمة النقدية هنا هي إسقاط هذا الغطاء من خلال بناء تصور بديل[2]. وعلى هذا الأساس يقول هوفمـــان بـــأن النظريـــة النقدية لا ترى الحقائق من منظور النظرية التقليدية نفسه، فأصحاب النظرية النقدية يرون أن الحقائق هي حصيلة لأطر اجتماعية وتاريخية محددة والادراك بأن النظريات مغروسة في هذه الأطـــر يتـــيح لأصحاب النظرية النقدية أن يفكروا ملياً بالمصالح التي تخدمها أية نظرية [3].

وعموما، فحتى وإن انطلقت النقدية من التهجم على الإدعاء العقلاني حول الحقيقة التي يتم التعامل معها بصورة وضعية، إلا أنها قدمت رؤية للحقيقة تكاد تكون تصوراً بنيوياً أكثر منه تصوراً معرفياً. ذلك أن الواقعية على وجه الخصوص قد تجاهلت مسألة الحقيقة وتعاطت معها بإعتبارهـــا مـــسلمة

---

[1] Frèdirick Guillaume Duffour ,"**Aperçu Du Contributions Des Néogramsciens et Des Théories Critiques Au Tournant Réflexif Des Théories De La Sécurité**", www. Conflits. Org/ Document 1531 . Html .

[2] عمار حجار، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فـــي العلاقـــات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جوان 2002، ص 34.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 377.

جامدة تحت حجة الحياد والموضوعية العلمية. وهو ما عملت النقدية على تجاوزه من خلال ربطها تعريف الحقائق بالبنى الإجتماعية والسياقات التاريخية.

2- **إدراك النظرية النقدية الاجتماعية للمعرفة:** في سعيها للمعرفة، تهدف النظرية الاجتماعية النقدية إلى تحرير البشرية من البنى الجائرة للسياسة الدولية التي تهيمن عليها القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. وهي بذلك تسعى لكشف القناع عن أنماط الهيمنة مستندة في تحليلها لأفكار وأطروحات وفرضيات المنظور النيو- ماركسي للعلاقات الدولية المتمثل على وجه التحديد في نظرية التبعية[1].

واستنادا الى التأثير الواضح لمدرسة فرانكفورت على المنظرين النقديين، تم الربط بصورة جدلية بين متغير المعرفة ومتغير المصلحة. وهنا يبرز العمل الذي قدمه يورغن هابرماس حول العلاقة بين المعرفة والمصالح الانسانية " Knowledge and Human Interests". حيث يرى أن المعرفة لدى أي منظور فلسفي ترتبط إما بالعارف مباشرة أو بالشيء المراد معرفته، فهي إما لخدمة الشخص أو الموضوع ولذلك فالمعرفة -كما يفهمها النقديون- ليست استثناءا فهي أيضا لها مصلحة تتمثل في إنعتاق الانسان وتحرره. من هنا يفهم الرفض النقدي للفصل الديكارتي* بين البحث والباحث.

3- **مفهوم النظرية النقدية الاجتماعية للنظرية:** في الحقيقة أنه لا يمكن أن نستوعب حجم الخلاف الابستمولوجي بين النظرية النقدية وباقي النظريات العقلانية الأخرى، إلاّ بالإستناد إلى تصورها لمضمون النظرية ووظيفتها.

حسب كوكس، تصنف أي نظرية تبعا لهدفها: إما الوصف أو النقد، فبالنسبة للصنف الأول فهي كما يسميها نظرية حل المشكلة Problem - Solving Theory. أي أن النظرية هنا هي مجرد إجابة بسيطة عن سؤال مباشر مثل أي مرجع قد يساعد على حل المشاكل المواجهة في شكل وصفي، مثل النظريات التي تندرج ضمن المقتربين الليبرالي والواقعي. إنها نظريات تدرك الواقع كمعطى مسبق والمجتمع المدني كنظام دنيوي يعمل جزئيا بإستقلالية عن أفراده، ويتم التعامل مع الدولة كمؤسسة وظيفية. وبالنتيجة تقلص السياسة في الإدارة والمشاكل السياسية تصبح مشاكل تقنية، والسياسة هي حول من يأخذ ماذا، متى، وليس لماذا.

"Politics is about Who get , What , When, and not Why " [2]

---

[1] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 443.

* نسبة لديكارت الذي انطلق من حيادية الفكر وعدم ارتباطه بالبنى الاجتماعية القائمة عند تصوره الرافض للربط بين هوية العارف وطبيعة المعرفة لأنه يقر بأن الموروث الثقافي والاجتماعي لا يسهم في تشكيل المنتوج العلمي.

[2] Renate Kenter, op.cit, p. 9.

إن مايسميه كوكس بنظرية حل المشكلات تعمل على جعل التوزيع الحالي للسلطة يبدو طبيعيا، بيد أن النظرية هي دائما مكرسة لخدمة البعض وتحقيق بعض الأهداف. فالنظريات ترى العالم من زوايا إجتماعية وسياسية محددة وهي لا تتمتع بالاستقلالية، ويقول كوكس إنه ليست هناك نظرية بحد ذاتها معزولة عن وجهة نظر لها في الزمان والمكان، وعندما توجد نظرية تمثل نفسها على ذلك النحو، فمن المهم أكثر أن نبحث فيها كإيديولوجية وأن نعري منظورها الدفين.[1]

لقد أدركت النظرية النقدية أن مشكل النظريات ذات الإبستمولوجيا الوضعية، أن لها القدرة على الوصف ولكن ليس الفهم والشرح. وإن كانت لها القدرة على الفهم فليست لها القدرة على نقد حدود هذا الفهم، غير أن النظرية النقدية بحسب هوفمان M. Hoffman من خلال عملية الفهم الذاتي والتفكير الذاتي، قادرة على أن توفر بعدا للنظام الإجتماعي القائم، وأن تضع قدرتها المنبعثة لتغيير وتحقيق النظام المرغوب فيه[2].

بناءا على ما تقدم من خلال المحاور الثلاثة، يتبين أن هدف النقديين هو الوصول إلى الإنعتاق **Emancipation**. فهي لذلك نظرية معيارية تستهدف تحقيق قواعد وقيم سياسية معينة على عكس الفلسفة الوضعية التي تقر بالموضوعية والحياد، وهي الفلسفة التي استمدت منها النظريات التقليدية روحها، أو كما يقول برادلي.س.كلاين Bradley. S. Klein بأن النظرية النقدية مقاربة مسيسة هدفها دمقرطة الممارسات الدولية.

* **أنطولوجياً**، إنطلقت النظرية النقدية- مثل باقي النظريات التكوينية الأخرى- من الفشل الواقعي في تنبؤ نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي، حيث ترجع هذا الفشل إلى إهمال الأنطولوجيا النيو-واقعية والنيو-ليبرالية Neo-Neo للمنهجية ضمن دولاتية في تحليل العلاقات الدولية. لذلك نجدها قد تجاهلت التحولات الإجتماعية العميقة التي بدأت تظهر في الداخل السوفياتي وأدت إلى تحول في الخطاب السياسي للقادة السوفيات، وهو ما سرع في عوامل سقوط الاتحاد السوفياتي - سنرى فيما بعد كيف تحكم هذه الرؤية النقدية التصور الأمني لهذه النظرية- حيث يرى أنصار النقدية أن نهاية الحرب الباردة تعود بالأساس إلى الإنهيار السوفياتي الداخلي، وإلى التحول في الخطاب الأمني السوفياتي.

وفي واقع الأمر، أن هذا القصور الواقعي على وجه التحديد مرده إلى التعامل مع الدولة على أنها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وإهمال الفواعل الأخرى من غير الدول.

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 378.

[2] Renate Kenter, op.cit, p. 10.

ولذلك يرى كوكس أن الدولة ليست ما تراه فيها الواقعية الجديدة من حصيلة للنظرية الدولية بل إنها تنشأ عن القوى الاجتماعية كما تنشأ التركيبات الاجتماعية الأخرى. ويهتم كوكس بشكل خاص بكيفية تجاوز هذه البنى والتغلب عليها، ومن هنا يفهم تركيزه على طبيعة الهيمنة[1].

أمّا بخصوص الإقتراب للنظام الدولي فينطلق النقديون من فرضية أساسية وهي أن النظريات التقليدية في العلاقات الدولية أو نظريات حل المشكلة " Problem - Solving Theory " بتعبير كوكس وخاصة الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة ليست نظريات غير متخصصة أو غير فعالة، لكنها تقلص أنطولوجيتها بشكل مزدوج[2]:

زمانيا: عبر تجاهل التفاعلات الإجتماعية والتاريخية

مكانيا: من خلال اعتبارها الدولة فاعلا أساسيا ووحيدا.

وعلى العموم، فإن الرفض النقدي للاتجاهات النظرية الوضعية التقليدية يتجسد في ثلاثة عناصر:[3]

- التسليم بوجود واقع خارجي موضوعي معطى Given Objective External Reality

- التمييز بين الموضوعي والذاتي The Subject/Object Distinction وهو الفصل بين عالم الحقائق والميول الذاتية للباحث الذي لم يعد أي أحد يؤمن به.

- العلوم الاجتماعية المجردة من القيم Value-free Social Science أي ادعاء التجرد والحياد في دراسات العلاقات الدولية بصفة خاصة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، وتكون بذلك النظريات الما بعدية* قد أسقطت قناع الانبهار بالاتجاه الوضعي التجريبي، كنوع من التجاوز النظري للتبعية المعرفية التي فرضتها النظريات العقلانية.

3/ التصور النقدي للأمن:

من البداية يجب تسجيل ملاحظة مهمة، وهي ألا يكون الانتقال من النظريات الوضعية إلى النظريات مابعد الوضعية إنتقالا عنيفا وراديكاليا يفقدنا الوظيفة التراكمية المعرفية المطلوبة.

ومن ثمّ وجب إحداث انتقال مرن من النظريتين الواقعية والليبرالية بإتجاهاتهما المختلفة إلى النظرية النقدية الإجتماعية. ذلك أنه كثيرا ما نسبت بعض الأدبيات الأكاديمية هذه النظرية إلى خانة النظريات التفسيرية نتيجة لتقاسمهما بعض الإلتزامات مع النظرية الواقعية خصوصا ما تعلق بـ:

- الهدف الأسمى للدول، وهو البقاء Survival.

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 378.

[2] Frèdirick Guillaume Duffour , Op. Cit.

[3] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 442.

* أي النظريات التي تستخدم منهجا ما بعد وضعيا.

– الإختيار العقلاني للدول، وهو إستخدام القوة في حالة التهديد.

بالإضافة إلى ذلك، ترتبط كثيرا إسهامات هذه النظرية بالمبادئ التي صاغتها الواقعية الجديدة والتي لا يرفضها النقديون، بل وشكلت في أحيان كثيرة مرجعيات أساسية لهذه النظرية، ومنها:

– بنية النظام الدولي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا.

– الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، حتى وان تباين التوصيف النقدي للسمة الفوضوية.

– المعضلة الأمنية تحدث نتيجة لإنعدام الثقة، حتى وإن إختلف النقديون في منشأ ذلك.

على ضوء ما تقدم، تأسس البناء النقدي الاجتماعي على مسلمتين مركزيتين:

– السياسة الدولية ينظر لها كبناء إجتماعي وليس بناءا ماديا .

– سلوك الدول في التفاعلات الدولية يتبع الطريقة التي تفكر بها، أي أنه متغير تابع لعنصر الادراك.

ومن خلال إيلاء الأهمية للبناء الاجتماعي للسياسة الدولية، وبناءا على ذلك الإتفاق مع الواقعية الجديدة بخصوص بنية النظام الدولي، يُعرف النقديون البنية بالصورة التي تخدم تصوراتهم للسياسة العالمية والمناقضة للأطر الوضعية في المعرفة. فالبنية ليست تراتبية مادية لوحدات النظام الدولي، إنما هي نتاج للتفاعل الإجتماعي بين هذه الوحدات.

وضمن هذا البناء الاجتماعي، تكون التوزيعات المادية محددة بشكل كبير لسلوكات الدول، لكنها ليست وحدها. فهناك عنصر المعرفة بين الدول وخبرة التعاطي مع حالات التفاعل وعملية الإدراك المشترك، وهي كلها عوامل تفيد في تشكيل بنى النظام الدولي ومساراته التفاعلية.

يقدم ألكسندر وندت Alexander Wendt مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح في مقابله مفهوم **الجماعة الأمنية** كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية.

إنطلق النقديون من نقد التركيز النيوواقعي على فكرتي إنعدام الثقة والغش في تأصيلهم للمعضلة الأمنية عند تفسير الأمن الدولي، ولعلّ ما لم يكترث له الواقعيون الجدد هو الإجابة عن سبب منشأ مبدأي إنعدام الثقة والغش في توجيه التفاعلات الدولية. فالواقعية الجديدة التي تتفق معها النقدية الإجتماعية في بعض الافتراضات الأساسية، ترى بأن شعور الدول بوجود التهديدات الأمنية –حتى وإن لم تكن هذه التهديدات موجودة فعلا وبشكل ملموس– ناتج عن الإنطباع الغالب لديها وهو سوء النية أو الإدراك السيء تجاه الدول الأخرى خاصة لما يتعلق بتهديد البقاء Survival كهدف أساسي للدول، ولذلك تحتكم مباشرة لمبدأ الإعتماد الذاتي self- help كأداة آلية لتحقيق هذا الهدف.

لكن النقديون يرون أن التفسير الواقعي الجديد يتجاهل التفاهم الضمني الذي ينشأ بين تفاعل وحدات النظام الدولي والذي هو نتيجة إما للمعرفة المشتركة أو للتجارب الماضية أو للإدراك العقلاني لقدرات كل طرف. لذلك فالتوجه الأمني للدول ليس ثابتا ولا مطلقا، فهو يتغير بحسب طبيعة كل دولة. فالدولة (أ) التي تدرك من خلال تجارب سابقة بأن الدولة (ب) هي دولة مسالمة و لم تدخل في نزاع مسبق لايعقل لها أن تفسر سياساتها على أنها تهديد أمني لها، بذات المسار الذي تقدمه لنا المعضلة الأمنية.

وهنا تبرز قيمة الأبعاد الأخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي، لأن الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة تلعب كلها دورا مهما في توجيه سلوكيات الدول في النظام الدولي.

وعموما، يجادل النقديون بأن معضلة الأمن والحروب تنجم عن النبوءات التي تحقق ذاتها فمنطق المعاملة بالمثل يعني أن الدول تحصل على معرفة مشتركة بشأن معنى القوة وأنها تتصرف بناءا على ذلك، كما أن في وسع سياسات الطمأنة أن تساعد أيضا على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نحو تكوين جماعة أمنية تتمتع بدرجة أكبر من السلام[1].

المطلب الثاني: نظرية مابعد الحداثة Post-Modernism Theory

1/ السياق الفكري لنظرية ما بعد الحداثة:

إن ضبط السياق التاريخي والظرف الدولي الذي نشأت فيه نظرية ما بعد الحداثة من جهة، ورصد السياق الفكري لهذه النظرية من خلال تتبع جذورها وإرهاصاتها من جهة ثانية، يشير إلى أن الإستخدام الأول لمصطلح **ما بعد الحداثة** يعود إلى الثلاثينيات من القرن العشرين في نص كتبه الإسباني **فريدريكو دي أونيس** إلا أنه استخدم بصورة منهجية في حقل الدراسات النقدية الأمريكية في كل من كتابات : ارفنغ هاو، هاري ليفين، ليزلي فيدلر. وقد ظهر هذا المصطلح في البداية في ميدان الهندسة المعمارية (العمارة والفنون) ثم إنتقل وإمتد إلى حقول معرفية أخرى منها حقل العلاقات الدولية .

وتمتد الجذور الفكرية لنظرية ما بعد الحداثة إلى الفلاسفة الفرنسيين الذين تعتبر مساهمتهم بارزة في سبيل الوصول إلى صياغة ووضع إطار عام لنظرية ما بعد الحداثة. والحقيقة أن كل من :دريدا Derrida، فوكولت Foucault، باودريلار Baudrillard، ليوتارد Lyotard يعتبرون أصحاب إسهام مركزي في هذا المجال، كما تبرز أسماء أخرى ساهمت وبدرجات متفاوتة في تطوير أسس هذه النظرية. لكن رغم هذا الإمتداد و التجذر فإن بروز ما بعد الحداثة كنظرية في

[1] جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص434-435.

حقل العلاقات الدولية جاء مع سنوات الثمانينيات من القرن الماضي بعد ترجمة كتاب(**الوضع ما بعد الحداثي**) لـــ : جون فرنسوا ليوتار إلى الإنجليزية عام 1984 م.

وعموما، فإن ما بعد الحداثة كتصور عام للأشياء تشير إلى نسق عام من الأفكار المتعلقة بمجموع متساو من المواضيع التي تمتد من الهندسة إلى النظرية الاجتماعية، أما ما بعد الحداثة كنظرية فإنها تفضل أن توصف بأنها موقفا وليس اتجاها نظريا بعينه إذ أنها موقف نقدي للتحديث الغربي[1]. ولذلك يطلق عليها رونالد بلايكر صفة التحول الجميل The Aesthetic Turn.

***لقد تزامن ظهور هذه النظرية – مثل باقي النظريات التكوينية الأخرى – في حقل العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي. وعليه فإن رصد صورة الوضع الدولي الجديد لعالم ما بعد الحرب الباردة تشير إلى جوانب مهمة في تشكّل هذه النظرية، حيث أنه:

1- بقدر بما مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة إنعطاف وتحول على المستوى السياسي، فإنها كانت كذلك على المستوى الأكاديمي. وإذا كان تشكل نظام دولي جديد وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة وتفردها في رسم مشاهد السياسية الدولية هي أبرز الإنعكاسات السياسية والإستراتيجية لنهاية الحرب الباردة، فإن تداعيات هذا الحدث على المستوى التنظيري للعلاقات الدولية، برزت على مستويين[2]:

أ- التحول في وحدات العلاقات الدولية:حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأساسي نتيجة لمزاحمتها من قبل عدد جديد ومتزايد من الوحدات.

ب- التحول في موضوع العلاقات الدولية: وهنا غلب العامل الاقتصادي بين المتغيرات المركزية الأخرى كالمتغيرات السياسية والاجتماعية، هذا التحول قاد نحو بروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفادي القصور المنهجي والفكري الذي وقعت فيه النظريات التقليدية.

2- بروز مؤشرات عديدة دفعت نحو الإنتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة التي جاءت كموقف نقدي كما أشرنا إلى ذلك، ومن هذه المؤشرات نبرز[3] :

- أزمة الدولة القومية واندلاع الثورات العرقية وشيوع الحركات الانفصالية .
- تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام .
- بروز حركات الإحياء الديني في المسيحية والإسلام واليهودية.
- ظهور عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية.

---

[1] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص449.

[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص5.

[3] قاسم حجاج، **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**، الجزائر، جمعية التراث، 2003، ص143.

الحقيقة أن التصور الخاص بالنظرية والذي قدمته ما بعد الحداثة قد يأخذنا –في أحيان كثيرة– إلى حدود النقاش: هل هي نظرية أم مجرد مقاربة[1]،أو خطاب إيديولوجي؟

لكن عموما، فإن نظرية ما بعد الحداثة تتبنى نظرة مغايرة لتلك التي يدافع عنها الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد. وفي هذا الصدد يعتبر والكر R.B.J.walker أن نظريات العلاقات الدولية تصبح أكثر أهمية عندما ينظر لها كمظاهر للسياسية العالمية المعاصرة تتطلب تفسيرا، مقارنة بالنظر إليها كتفسيرات للسياسة الدولية المعاصرة[2]. وعليه، فإن ما بعد الحداثة ترفض النظرية الحديثة في زعمها إمكانية سيطرة نظرية واحدة على مجمل التحولات والتغيرات الملازمة لأي ظاهرة وفي أي علم، كما أن هذه النظريات لا تعطي أهمية للخصوصيات الثقافية وأيضا لإختلاف المحطات التاريخية حيث لا يمكن لها أن تقدم تفسيرا نظريا شاملا ملائما لمراحل تاريخية متباينة.

هذا ما دفع بالمفكر الفرنسي ليوتار في كتابه "**الوضع ما بعد الحداثي**" إلى الإقرار بـــ:

– سقوط النظريات الكبرى وعجزها عن قراءة الواقع الدولي، وهذه هي أهم معالم المرحلة الراهنة من مراحل المعرفة الإنسانية .

– الأنساق الفكرية التقليدية تتسم بالجمود وهي تزعم قدرتها على التفسير الكلي للمجتمع[3].

وكمثال عن ذلك فإن الجمود الذي اتصفت به النظرية الماركسية أدى إلى غياب المرونة في المبادئ الجدلية لهذه النظرية وهو ما يفسر فشلها وسقوطها بمجرد سقوط الإمبراطورية السوفيتية.

2/ التأصيل النظري في بناء نظرية ما بعد الحداثة:

ونتيجة لكل ما تقدم، فإن نظرية ما بعد الحداثة قد إنطلقت في بنائها التفسيري من النقد الابستمولوجي والأنطولوجي والمنهجي للنسق الفكري القائم، والذي اعتبرته نتاج العصر التنويري الغربي(الفلسفة الوضعية والتجريبية العقلانية). وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة الاهتمام بالتأصيل النظري النقدي لها من خلال التعمق في إطارها البنائي العام كما يلي :

إبستمولوجياً: تتميز ما بعد الحداثة بمجموعة من الأفكار المحددة في مجالات الحقيقة والمعرفة والموضوعية، ويرى منظرو ما بعد الحداثة أن تقديم نظرية وضعية شيء لا طائل منه[4]. ولذلك قدموا تصورا خاصا لمفهومي المعرفة والحقيقة وللعلاقة بين الذات والموضوع:

---

[1] Renate Kenter, op.cit.

[2] عمار حجار، مرجع سابق، ص38.

[3] باسم علي خريسان، **العولمة والتحدي الثقافي**، بيروت، دار الفكر العربي، 2001، ص104.

[4] فضيلة محجوب، "القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة"،عن:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.read104.htm

1- المعرفـــة: ينقسم العالم في التصور ما بعد الحداثي إلى وحدات طبيعية متساوية ومستقلة ومختلفة ومنفصلة بسبب عدم وجود مركز ومرجعية كلية مشتركة، وتصبح كل وحدة ذات سيادة مطلقة ومرجعية ذاتها. وهذا يعني غياب أي مرجعية نهائية إنسانية أو موضوعية، فيتسم العالم بالتعددية والتفتت والفوضى. وعليه تظهر الإحتمالية والنسبية والمصادفة وغياب السببية نتيجة للتغير المستمر والكامل، ومن ثم تصبح المعرفة الكلية الإنسانية الشاملة مستحيلة، فهي بدون أساس إنساني أو طبيعي أو إلهي[1].

وعلى ضوء هذا المفهوم يظهر إتجاهان ضمن نظرية ما بعد الحداثة:

أ- ما بعد الحداثة اللغوية (النصوصية): تنظر إلى اللغة ليست في كونها أداة لمعرفة الحقيقة إنما كأداة لإنتاجها أي هناك أسبقية للغة عن الواقع. وهي ترى أن اللغة لا تكشف الواقع وإنما تحجبه لأنها تنشغل بالدوال وتنسى المدلولات، أي التركيز على الشكل دون المضمون.

وفي هذا السياق، يقول **دريدا** " يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم وإستحالة التعبير عنه"[2].

ب- **ما بعد الحداثة الصراعية(القوة):** تركز على متغير القوة لا على اللغة، فالخطاب لا يوجد في ذاته على الإطلاق إنما يرتبط بالواقع، وهم يقولون لا يوجد شيء خارج القوة ولا يوجد أحد خارج نطاق القوة، فالمعرفة لا تفهم إلا في إطارعلاقات القوة وتوزيعها ومن يتحكم فيها يتحكم في كل شيء[3]. فالقوة هنا تحل محل اللغة، وهي لا تهيمن فقط على الواقع، إنما تعيد إنتاجه.

وعموما فإن اللغة والقوة هما الحقيقة، وهما بديلان لمقولة المادة في الفلسفات المادية في عالم لا قوانين له ولا يحركه شيء سوى دينامية كامنة فيه نابعة منه.

2- الحقيقـــة: ترفض نظرية ما بعد الحداثة فكرة الحقيقة الكلية كما صورها عصر التنوير الغربي. فهم ينفون ذلك ويطلقون عليه إرهاب الحقيقة، فالحقيقة الشاملة تفترض وجود نظام وقواعد ومنطق وقيم عقلانية، وهذا كله مرفوض بحسب ما بعد حداثيين[4]. فالسؤال عن الحقيقة سؤال ميتافيزيقي والسؤال ما الحقيقة؟ لا يختلف عن سؤال ما الإله؟.

والحقيقة -بحسب دريدا - الذي يقول "إن حقيقة الأمر أنه لا يوجد شيء يسمى الحقيقة في ذاتها" هي دائما تعددية، فما يوجد هو حقائق منفصلة وليس حقيقة كلية[5].

---

[1] عبد الوهاب المسيري ، فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دمشق، دارالفكر، الطبعة الأولى، 2003، ص87.
[2] المرجع نفسه، ص89.
[3] المرجع نفسه، ص90.
[4] باسم علي خريسان، مرجع سابق، ص112.
[5] المرجع نفسه، ص112-113.

وكخلاصة لما ذكر فإن الفكرة الجوهرية للفلسفة مابعد وضعية لنظرية ما بعد الحداثة هي أن الحقيقة يستحيل الوصول إليها. فهي إما أن تكون لا معنى لها أو تعسفية، ومن هنا ترفض ما بعد الحداثة احتكار الحقيقة، وفي واقع الأمر أن هذا التصور أعتبر أهم مأخذ يحسب على الاتجاهات التقليدية.

3- الذات والموضوع: الذات هي إحدى القواعد التي قامت ما بعد الحداثة على تدميرها فهي تدعو إلى إلغاء مركزية الذات، وذلك لثلاث أسباب[1] :

- الذات من إختراع عصر النظريات التقليدية.
- التركيز على الذات يفترض وجود فلسفة إنسانية يعارضها ما بعد الحداثيون.
- الإقرار بوجود الذات يفترض وجود موضوع.

ترفض مابعد الحداثة ثنائية الذات– الموضوع، لأن الذات سجينة المعرفة. فالمفاهيم الحديثة تفترض ذاتا مستقلة سواء كانت هذه المفاهيم علميةكالواقع الخارجي، الملاحظة العلمية والنظرية ....الخ، أو سياسية كحقوق الانسان، التمثيل الديمقراطي والتحرر،.....الخ. لذلك تنتقد ما بعد الحداثة الدور المركزي الذي تلعبه الذات في تحليلات العلوم الاجتماعية والتي تصور الإنسان باعتباره قادرا وفاعلا

ويستطيع الاختيار، مع أنه في الواقع ليس سوى عنصر يخضع لوقع النسق الإقتصادي والسياسي والثقافي على وجوده[2].

أنطولوجياً: في إطار رفضها للأنساق الفكرية الكبرى والمغلقة، توظف نظرية مابعد الحداثة مفهوم التناص **Intertextuality** كأساس أنطولوجي لفهم الواقع الدولي. وهو يعني في العلاقات الدولية تضمين الخطاب أصوات كثيرة ومتعددة، وتستعمل هنا مابعد الحداثة مدلولات محددة: كالتهميش والسكوت والنسيان، فتوظيفها يعني إعطاء الدور الأساسي للغة في فهم وإدراك العالم الاجتماعي. فاللغة هي التي تلعب الدور الأساسي في بناء الواقع.

كما أن نظرية مابعد الحداثة لا تركز على الفاعل ذي السيادة كالدولة مثلا، بل على الممارسات التاريخية والثقافية التي يبنى ضمنها الفاعل، وهذا ما يمكن أن يفسر لنا تصورها الداعي إلى إعتبار الدولة فاعل أساسي إلى جانب فواعل أخرى، إذ ترى بأن الدولة القومية قد فرضت قيودا على الأفراد لإعتبارات أنها حاولت توحيد مجتمعها السياسي بالإكراه والقهر في تجاهل للخصوصيات. إضافة لذلك تعطى نظرية ما بعد الحداثة مفاهيم خاصة عن التاريخ والجغرافيا والزمن. وفي هذا

[1] المرجع نفسه، ص110.
[2] المرجع نفسه، ص111.

الإطار، تدعو إلى إلغاء الفرق بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية، حيث يضع أصحاب مابعد الحداثة العلاقات الدولية في حدود السياسات الداخلية والدولية في موضوع يطلقون عليه اللامكان[1].

3/ التصور الأمني المابعد حداثي: الخطاب الأمني كبعد جديد في الدراسات الأمنية.

إستنادا للبناء النظري لما بعد الحداثة يمكن القول بأننا أمام منظور أمني مختلف أو على الأقل متناسب والأبعاد الإبستمولوجية والأنطولوجية لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية.

وإنطلاقا من قيمة الخطاب فإن ما بعد الحداثين يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول وسياساتها، ولذلك فالدراسات الأمنية بحسبهم ماهي إلا دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة.

من هنا وكما طرحنا سابقا فإن جل النظريات التي أعقبت النظرية الواقعية حاولت رسم تصورها للسياسة العالمية على خلفية نقد التصور الواقعي وحتى تهديمه(بروز النزعة التهديمية في العلاقات الدولية).

ونفس الشيء ينطبق على النظريتين النقدية الإجتماعية وما بعد الحداثة، حيث أن كلا منهما قدم إسهاماته على أساس نقد البناء الواقعي من حيث تكوّن وتطور المعرفة الواقعية وليس من حيث الأفكار الواقعية، من ذلك فمفهوم جداً كيف أن نظرية ما بعد الحداثة قدمت منظورها الأمني إنطلاقا من نقد الطرح الأمني الواقعي أو ما عبرت عنه **بـــ الخطاب الأمني** للواقعية الذي يعكس دلالات سلبية بخصوص اتجاه ومضمون الدراسات الأمنية.

في دراسته المعنونة بـــ " بؤس الواقعية الجديدة" "**The Poverety of Neorealism**" يوجه ريتشارد آشلي Richard Ashley إنتقادا شديدا للتصور الواقعي للسياسة العالمية، حيث يقول:

" إن النيوواقعية كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من إمكانية القدرة على التغيير، إنها إيديولوجية توجه مشروعا شموليا Totalitarian لأطراف العالم وأجزاءه "[2].

من هنا يقر آشلي بأن النظرية الواقعية تقف عقبة أمام ارساء دعائم نظام دولي يعزز الأمن ويحفظه. فالرؤية الواقعية هي التي تُصيغ خطابا سياسيا يمثل مشكلة مركزية لإنعدام الأمن الدولي، لذلك يصفها آشلي بأنها الايدولوجية التي تحمل مشروعا شموليا يشجع على بروزالصراعات الأمنية، باعتبارها –أي الواقعية– تركز على متغير القوة في فهم سياسات الدول. وفي هذا السياق، يرى جون فاسكز John Vasquez أن سياسة القوة هي صورة للعالم الذي يشجع السلوك الذي يأتي

[1] المرجع نفسه، ص112.

[2] Paul.R.Viotti, M.V.Kauppi, op.cit.,pp.19-20.

بالحرب[1]، وبهذا المعنى فان محاولة موازنة القوة هي في حد ذاتها جزء من السلوك نفسه الذي يؤدي الى الحرب، وبحسبه فإن التحالفات لا تنتج السلام بل تؤدي إلى الحرب.

على ضوء ما تقدم، يمكن الإشارة إلى نقطتين مهمتين في فهم التفسير المابعد حداثي للدراسات الأمنية أو لنقل النقد المابعد حداثي للمنظور الأمني الواقعي:

1- البديل للخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم و العدالة والفهم المشترك من جهة، ويعمل على نزع بذور التفكير الواقعي المغروسة في أذهان الساسة والأكاديميين من جهة ثانية.

2- تصميم الدراسات الأمنية من خلال التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أهملها الواقعيون.

فبخصوص النقطة الأولى، يبقى لنا أن نعود الى أحد الأسس الابستمولوجية المابعد حداثية لنفهم خلفيات طرح فكرة الخطاب الجماعي ودوافعه.

فهذه النظرية تبحث عن تفسيرات متعددة للعالم لا كما هو الحال عند الواقعيين الذين يبحثون عن تفسير واحد لعالم واحد، فكل شيء بحسب أنصار مابعد الحداثة قابل للتفسير والتأويل من الأمن والقوة والفوضى والنظام الدولي، بل وحتى التاريخ الذي يفترض أنه مسار تطوري من الأحداث المتعارف عليها، كما أن ذاتية المعرفة لا موضوعيتها يدفعهم إلى تشكيل خطاب أمني ذوبعد معياري.

فالقيمة الأساسية للمقاربة النظرية هي خلق بيئة أمنية ومسالمة استنادا إلى خطاب تعاوني سلمي.

والمشكلة في الخطاب الأمني الواقعي أنه قدم رؤية صلبة ومتماسكة عن الأمن الدولي تتميز بالإنغلاق والحجر المعرفي الذي يتعامل مع العقل الإنساني بإعتباره عقلا واقعيا لا يمكنه التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة.

*أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فقد حاول المابعد حداثيون وتأسيسا على حالة القصور المنهجي للواقعيين في التعامل مع الظاهرة الأمنية تطوير أجندة بحثية أمنية جديدة مختلفة عن تلك التي تناولتها الأطر النظرية والتحليلية السابقة، وذلك بإعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني كمسلمة الفوضى في النظام الدولي ومسلمة القوة في توجيه سياسات الدول.

إن المهارة الواقعية تكمن في القدرة على ترويج وتبرير مقدمات معينة بالشكل الذي يوصلنا إلى النتائج التي تريدها الواقعية نفسها، فمثلا إذا تعاملنا مع معطى الفوضى كإحدى مسلمات السياسة الدولية، فلا نحتاج لأن نكون واقعيين حتى نقر بأن إستخدام القوة هو الأداة الأمثل لتحقيق الأمن.

[1] Ibid, pp 19-20.

فالفوضى إذن ليست مبدأ ثابت بل الفوضى كما يقول واندت هي ما تصعنه الدول، وربما هذه المهارة بالذات هي التي أوقعت الما بعدحداثيين في مأزق نظري عند بناء تصورها للدراسات الأمنية.

فالمقدمات التي نسلم بها تتحكم في النتائج التي نصل إليها، ولكن لأن الفوضى عند المابعد حداثيين ليست حقيقة مطلقة، فإن النهج الواقعي ليس المذهب الأمني الأسلم بالضرورة.

ومن ثم جادل البناء الأمني المابعد الحداثي حول طبيعة السياسة العالمية ورفض التعامل مع هذه المسألة بشكل قدري أو كمعطى مسبق، بل على العكس تماما فهو يبحث في كيفية تغيير إتجاهات السياسات الدولية من خلال رسم مسارات تفاعلية جديدة بين الدول، أي أن النظرية تؤدي وظيفة تكوينية إنشائية، لا تقف عند حدود وصفية تفسيرية.

ومن بين الأدوات التي يقترحها مفكرو مابعد الحداثة في تطوير خطابهم الأمني الجماعي اللجوء إلى الجماعات المعرفية Epistemic لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول. لأن هذه الجماعات تعبر عن ادراكات موضوعية للسياسة الدولية بعيدا عن الاستقراءات الوضعية للواقعيين.

المبحث الثالث: النظريـــة البنائيـــة: جسر الهوة الأمنية

المطلب الأول: البناء العام للنظرية البنائية

يقول **روبرت كيوهان** بأنه إذا لم يستطع البرنامج البحثي للنظرية التأملية تقديم إفتراضات تجريبيـــة، فسيجد أنصارها أنفسهم على الهامش عند التطرق لنظريات السياسة الدولية.

وربما تكون المساهمة البنائية الأقرب في هذا الصدد لخلق مقاربة نظرية جديدة تحمل مضامين علميـــة وفرضيات إمبريقية على قدر عال من الأهمية.

إرتبط كثيرا التصور البنائي باسهامات ألكسندر واندت Alexander Wendt الـــذي مثلـــت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية، وهو أكثر من عبر عن المضامين النظرية البنائيـــة خصوصا في دراسته الصادرة عام 1992م " الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفـــسير الإجتمـــاعي لسياسة القوة "

« Anarchy is What States Make of it : the Social Construction of Power Politics » وقبل واندت، تجلت المعالم البنائية في كتابات نيكولاس أونوف Nicolas Onuf في نهاية عام 1989 « World of Our Making : Rules and Rule in Social Theory and International Relations » غير أنه وعلى رغم حداثة هذا الإتجاه النظري، إلا أن جذوره التاريخية عميقة وممتدة إلى قول الإيطالي جيامباتيستا بأن العالم الطبيعي

من صنع الله، بينما العالم التاريخي من صنع الإنسان[1]، وهذا دليل على إبراز قيمة الأفكار في بناء الظاهرة الإجتماعية التي تستدعي الرؤية لها مناهج غير تلك التي تستخدمها العلوم الطبيعية والمستمدة أساسا من الفلسفة الوضعية.

والبنائية بحسب ألكسندر واندت هي منهج للعلاقات الدولية، يفترض مايلي[2]:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية Inter-Subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

من خلال التصور الذي قدمه واندت، فإن البنائية تنظر إلى بنية النظام الدولي نظرة إجتماعية، بإعتبار أن الوحدات الأساسية المشكلة له تبنى على أساس التفاعلات الاجتماعية المستمرة التي تؤدي إلى سلوكات غير مستقلة في الغالب. فهي تعبير عن محصلة اجتماعية داخلية. ولذلك ينظر البنائيون بمنظار سوسيولوجي للدولة على عكس الواقعيين- حتى وإن إشتركوا في أن الدولة هي الفاعل الأساسي-. كما تظهر هذه النظرة الاجتماعية من جهة أخرى على مستوى البيئة الخارجية للدولة من خلال علاقاتها الدولية، حيث أن **الأنماط السلوكية الدولية ماهي في النهاية إلا توزيعات إجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية داخل دولاتية، أي أن السياسة الدولية تفهم بشكل تذاتاني**. ويصبح هذا الإقتراب صحيحا في دراسة جميع الظواهر الدولية كالفوضى والأمن،....الخ.

تحاول البنائية إذن تبني تصوراً أكثر إجتماعية عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية من خلال ربط البنى والفاعلين وإدراكاتهم للواقع في علاقة ديالكتيكية تعددية الإتجاهات، وتتشكل البنية الإجتماعية* من ثلاث عناصر أساسية[3]:

- المعارف المشتركة.
- المصادر المادية والتي لا تتخذ شكلا إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم.
- ممارسات هؤلاء الفواعل.

---

[1] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 445.

[2] المرجع نفسه، ص445.

* تشترك هنا البنائية كثيرا مع النظرية البنيوية في تفسيراتها الإجتماعية للعلاقات الدولية

[3] عمار حجار، مرجع سابق، ص41.

ولكن رغم هذا التصور، إلا أن البنائية قد إقتربت كثيرا من بعض المسلمات الواقعية. فبمقارنة النظريتين نستوحي العناصر المشتركة التالية:

- سمة السياسة الدولية عموما: الفوضى.
- الهدف الأسمى للدول: البقاء.
- الفاعل الأساسي للتحليل: الدول.
- سلوك الدول: عقلاني.
- محددات سلوك الدول: الغش وإنعدام الثقة.

ومن بين الإفتراضات التأسيسية التي قامت عليها البنائية وجاءت كرد فعل على البناء الواقعي هو رؤيتها للواقع الدولي الذي تنظر له الواقعية على أساس التراتبية المادية للوحدات الأساسية في النظام الدولي**. في حين تركز البنائية على دور الأفكار والبنى الإجتماعية في تشكيل هذا الواقع. فالواقع في شكله الحالي هو عبارة عن **توليفة إجتماعية** تتسم بالتفاعل المستمر بين الوحدات السياسية المكونة للبناء الدولي والذي تدرس سماته وفقا لطبيعة هذا التفاعل واتجاهاته.

* إنطلاقا من الإختلاف النظري العميق خاصة في صوره الابستمولوجية بين العقلانيين والتأمليين، تبدو البنائية وكأنها الأفق الوحيد لعملية التنظير في العلاقات الدولية، ذلك أنها أقرب إلى نظرية **جسر الفجوة Bridging the Gap** أو كما يسميها ستيف سميث بأنها العقلانية المقبولة عند التأمليين، والتأملية المقبولة عند العقلانيين.

فقيمتها مستمدة من كونها لم تناقش الواقعيين والليبراليين فقط كما فعل أنصار النظرية النقدية وما بعد الحداثة، بل أنها بنت تصوراتها من على أنقاض الافتراضات الرئيسية لهذين النظريتين.

هذا وقد بحثت البنائية في إطار رفضها لبعض المنطلقات الابستمولوجية للعقلانيين* عن أطر إجتماعية جديدية للمعرفة، وقد تجسد ذلك من خلال العناصر التالية:

1- تجاوز العلاقة الإنفصالية التي أقامها العقلانيون بين الفاعل **Actor** والبنية **Structure** عبر إطلاق فكرة التكوين المتبادل **Mutual Constitution** التي ينظر من خلالها لسلوكات الفاعلين إستنادا إلى ترتيبات النظام الدولي. كما تشكل الصفة البنيوية لهذا النظام تبعا لممارسات الفاعلين فيه.

** استنادا إلى هذه النظرة تشكل الواقعية الخلفية النظرية لمدرسة التحليل الجيواستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية.

* نقول البعض، لأن البنائية لم ترفض كل ما جاءت به هذه النظريات، فهي تشترك معها في بعض التصورات الابستمولوجية والانطولوجية.

وهذا الطرح مخالف تماما للإهتمام المركزي للواقعية التقليدية بالفاعل لفهم ظاهرة الصراع الدولي ولإفراط الواقعية البنيوية في الإعتماد على بنية النظام الدولي لتفسير السياسة الدولية.

2- إن فهم الفاعل للظاهرة الدولية يحدد سلوكه تجاهها، على عكس التفسيريين الذين يهتمون بوصف سلوكات وممارسات الفاعل، وهنا يولي البنائيون أهمية كبرى لممارسات الدول السابقة لأنها تجعلنا نفهم إدراكها لحالات معينة تفيدنا في التفسير في حال تكرارها.

3- تعطي البنائية أهمية قصوى للمعايير Norms كقواعد ومحددات تكوّن هوية الفواعل ومصالحهم.

تمثل البنائية تطورا واعدا جدا في نظرية العلاقات الدولية، إذ أن ميزتها الجاذبية كبيرة ومستمدة من كونها تقع بالضبط على تقاطع مجموعتين من النظريتين المشار اليهما آنفا، أي بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية[1]. وإذا أردنا أن نفهم كيف ينعكس البناء النظري للبنائية على تصميماتها الأمنية في صورة بسيطة ومباشرة، سنستخدم مثالين لتبيين دور البنى الإجتماعية في تفسير الواقع الدولي عكس الواقعية التي تعاملت -كما رأينا- مع الواقع الدولي كمعطى مسبق، وحددت النظام الدولي بالتوزيعات المادية للقوى المشكلة له:

1- القوة: إن التفسير البنائي للقوة معاكس لما جاء به الواقعيون، فلا ينظر لها على أساس مكوناتها المادية فقط، بل أيضا التركيز على عنصر الإدراك سواءا من قبل الدولة التي تمتلك القوة أو من باقي الدول الفاعلة الأخرى. وكمثال على ذلك فإن اليابان وبرغم استحواذها على كل مكونات القوة المادية، إلا أنه استنادا لدور عامل الأفكار والبنية الإجتماعية اليابانية فإنها لن تتحول إلى قوة دولية ضمن النظام الدولي، ذلك أن الادراك الياباني للقوة لا ينسجم والمقومات الفاعلة للقوة .

2- التهديد: يحصر الواقعيون التهديد في مسألة العدو المباشر ذو الطبيعة الخارجية. إلا أن البنائية ترى أن العدو الخارجي لا يعرف بمدى إرتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، وكدليل على ذلك يضرب لنا البنائيون مثالاً شهيرا عن أن المسدس عندما يحمله صديق ليس له نفس المعنى لو حمله عدو بالرغم من أن التهديد الذي يشكله المسدس واحد في الحالتين، أي أن الأمن في المحصلة يحمل مدلولاً إجتماعياً أكثر منه مادي.

المطلب الثاني: البعد التذاتاني في الدراسات الأمنية

أيضا ترى النظرية البنائية أن التفسير الأمني الواقعي البنيوي للمعضلة الأمنية هو تفسير مطلق للعلاقات الأمنية في السياسة العالمية، فإقرار الواقعيين الجدد بأن التهديد واحد في كل الحالات غير

[1] جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص392.

صحيح دائما لأن عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات وتوجيهها. فعلى سبيل المثال رؤية أمريكا أو أي دولة عضو في حلف الناتو للسلاح النووي الفرنسي ليست بذات رؤيتها للسلاح النووي الكوري الشمالي أو الإيراني، لأن الفكرة المسبقة عن هذه الدول مختلفة بالرغم من أن الخطر النووي واحد بالنسبة لأمريكا.

هذا التصور البنائي يمكن أن نطلق عليه " **التذاتانية الأمنية** ".أي البحث في التكوينات والتفاعلات الإجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية، بما يعزز سبل الاتساع في ميدان الدراسات الأمنية.

لقد وجدت البنائية بيئتها المناسبة في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ شهد العقد الأخير من القرن العشرين إقبالا واسعا لمفهوم الثقافة وهو التطور الذي عاينته البنائية في تركيزها على أهمية الأفكار والقيم والمعايير. فقد استخدم بيتر كاتزنشتاين متغيرات ثقافية لتفسير وإستيعاب الأسباب التي أدت بألمانيا إلى عدم إعتمادها على سياسة عسكرية رغم أنها تمتلك تكنولوجيا عالية للقيام بذلك[1]. وقد انسجم كثيرا هذا الطرح البنائي مع تنامي التحولات الدولية الجديدة خاصة مع تراجع الدولة بمفهومها الوستفالي وأيضا بروز أشكال عديدة من النزاعات الإثنية والعرقية على خلفية سقوط الاتحاد السوفياتي.

انطلقت النظرية البنائية في تقديم بديلها الأمني من خلال النقد الشديد للمنظور العقلاني على مستويين:

1– الفشل الواقعي الليبرالي في توقع نهاية الحرب الباردة، إذ يرجع البنائيون ذلك إلى عدم إلمام هذين النظريتين بالجوانب غير المادية في النظام الدولي، ومنها على الخصوص نسق الأفكار الجديدة التي بدأ تداولها على أصعدة مختلفة في المجتمع الدولي.

2– عدم المرونة النظرية لكل من الواقعية والليبرالية في فهم وادراك الأسباب العميقة لسقوط الاتحاد السوفياتي، حيث قلصت رؤيتها للحدث في حدود انعكاس تحولات البيئة الدولية على الاتحاد السوفياتي في حين أهملت التغييرات الداخلية للمجتمع السوفياتي– وهذا ما يعاب دوما على التفسير المادي للواقعية حسب البنائيين–

بحسب البنائية يتجلى القصور الواقعي في فهم البيئة الأمنية خلال مرحلة الحرب الباردة في احتكامها للمنهج التوزيعي للقوة عند تفسير نهاية هذه الحرب. بمعنى أن سقوط الاتحاد السوفياتي من قوة الولايات المتحدة، في حين أن الحقيقة كما يراها البنائيون تكمن في السياسات الأمنية الجديدة التي كرسها غورباتشوف بخصوص اعتماده على فكرة الأمن الجماعي الدولي.

[1] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص447.

تأسست المقاربة البنائية للدراسات الأمنية على أساس تفكيك مزدوج لـــ:

– علاقة الهوية بالمصلحة وكيف يدفع ذلك إلى تشكل السلوكات الأمنية للفواعل، وليست الفوضى كما تقر به الواقعية البنيوية عند طرحها للمعضلة الأمنية.

– الفوضى هي ما تصنعه الدول كما قال ألكسندر واندت، وهي ليست وضعا مسلما به لأنها نتيجة وليست سبباً.

ركزت النظرية البنائية على متغير الهوية **Identity** الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية السابقة بل الأكثر من ذلك أن فشل بعض النظريات يعود أساسا إلى هذا الإهمال مثلما يشير إلى ذلك فشل الواقعيين في فهم الأشكال الجديدة من النزاعات، خاصة الداخلية منها بإعتبار أن أغلبـــها نزاعـــات يضبطها ويغذيها عنصر الهوية. وهذا الأخير إلى جانب الأفكار والإدراك والمعايير يحدد طريقة تشكل مصالح الفواعل من جهة، والاتجاه الذي يتخذون ضمنه سلوكياتهم الدولية إما تنافسا أو تعاونا مـــن جهة أخرى.

يقول واندت إن الهويات والمصالح التي يعتبرها العقلانيون من المعطيات القائمة التي يرون أنها تنتج في السياسة الدولية التي نشاهدها، هي في الواقع ليست من المعطيات، لكنها أشياء قمنا نحن بإيجادهـــا، وبعد أن نكون قد أوجدناها فإن باستطاعتنا إيجادها بشكل مختلف وسيكون ذلك من الصعب، لأننا عملنا جميعا على إضفاء صفة ذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم، ولكن يمكننا أن نجعلـــه غـــير ذلك[1].

والاهتمام البنائي بمتغير الهوية هو نوع من التفكيك لكرة البليار الواقعية Billiard Ball لمعرفة ما يوجد بداخلها، لأن من المهم جدا فهم التفاعلات الاجتماعيـــة الداخليـــة للـــدول لإســـتيعاب المخرجات السياسية لها، حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي .

لم تتعامل النظريات العقلانية مع هوية الفاعل بشكل جدي، لأنها اعتبرتها مسلمة ثابتة لا تدفعنا لفهم التمايز في أفعال الدول. فعلى سبيل المثال، نجد أن الواقعية الجديدة تربط هذه الأفعال بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، في حين ترجعها الليبرالية الجديدة إلى العملية التفاعلية المؤسساتية في العلاقات الدولية وفي كلتا الحالتين ينظر إلى الدول كونها فواعل مستقلة لا تعبر إلا عن مصالحها القومية الخاصة. بينما ترى البنائية أنه لو زاد الاهتمام بهويات الفواعل، لاستطعنا تشكيل مصالح مشتركة تعبر عن هويات جماعية تجعلنا **نتجاوز التصور الدولاتي للدراسات الأمنية إلى التصور الجماعي الذي يقوم علـــى ضمان القواعد العامة المشتركة بين الدول.**

[1] جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص397.

والحقيقة أن الهوية الجماعية تأتي عبر التفاعل عكس الهوية الدولاتية الضيقة التي تأتي قبل التفاعل. لذلك ينصب التركيز البنائي على الكيفية التي يتشكل ضمنها المسار التفاعلي في السياسة العالمية بين اللاعبين الدوليين، أي الاهتمام بالصورة لحظة التفاعل بغض النظر عن طريقة التفاعل.

رغم اشتراك البنائيين مع الواقعيين البنيويين في تبني النظرة الفوضوية للعلاقات الدولية، إلا أن مفهوم الفوضى لا يحتل نفس المكانة والقيمة التحليلية لكليهما، ففوضوية النظام الدولي ليست سبب كل شيء كما يعتقد الواقعيون، فالبنية الإجتماعية وإدراكها الجماعي هي فقط القادرة على إدراك أو تأويل نتائج أو آثار فوضى النظام. لذا يعتبر البنائيون أن الفوضى هي أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسة الفاعلين أنفسهم[1].

وفي مسعى رفضهم ربط التفسيرات الأمنية بالسمة الفوضوية للنظام الدولي، يجادل البنائيون الحجة الواقعية الجديدة التي تقول بأن طبيعة النظام الدولي تضع الدول أمام خيار واحد هو الإعتماد على الذات Self-Reliace كأساس لادراك الدول لمصالحها وأهدافها القومية.

إذ يقول واندت بهذا الصدد إن المعاني الجماعية تحدد التراكيب التي تنظم أعمالنا، كما أن الفاعلين يحصلون على مصالحهم وهوياتهم عبر مشاركتهم في تلك المعاني الجماعية. إن للهويات والمصالح علائقية تعرّف كما نعرف الأوضاع، والمؤسسات هي مجموعات مستقرة نسبيا من الهويات والمصالح، والمساعدة الذاتية Self-Help هي إحدى هذه المؤسسات. ولذا فهي ليست الطريقة الوحيدة لجمع تعاريف الهويات والمصالح في حالة الفوضى[2].

أي أن الإعتماد الذاتي ليس الطريقة الوحيدة لتجاوز مسألة فوضوية النظام الدولي، لأن هذا تفسيرا مسبقا للحالة التي تكون عليها الفواعل. فصحيح أن اللجوء إلى هذا الخيار مفروض على الدول، لكن ليس لفوضى النظام إنما لسلوكيات الفواعل(الدول). ومن ذلك فإن تغيرات معينة في سلوك الدولة قد تقود إلى بروز مفاهمات ثنائية ومتعددة بين الأطراف الفاعلة في النظام، وحتى وإن أقرت البنائية بصعوبة التخلص من قضية العون الذاتي، إلا أنها تطمح إلى أن لا تتحول الى نظام اجتماعي تستلهمه الدول.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن فهم التصور البنائي للعلاقات الأمنية في شكل معادلة أمنية طرفاها دولتان (أ، ب)، فعندما تلجأ الدولة (أ) وفقا للتصور الواقعي البنيوي إلى إتخاذ إجراءات سياسية وعسكرية وإقتصادية معينة في صورة الإعتماد الذاتي بغية تحقيق هدف البقاء، تقوم الدولة الثانية (ب) بانتهاج

[1] عمار حجار، مرجع سابق، ص43.
[2] جون بيلس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص396.

نفس السلوكات لإدراك نفس الأهدف، لأن هذه الدولة تتحرك استنادا لمبدء الشك في علاقاتها الخارجية.

لكن النظرية البنائية تتصور أنه لو سلكت الدولة (أ) إجراءات بناء الثقة وقللت من تصرفاتها الدفاعية المفرطة، فإنها قد تدفع الدول الأخرى للسير وفق ذات المسعى، مما يجعل الدولتان (أ) و(ب) تبحثان عن أدوات أخرى لتحقيق بقاءها بعيدا عن نظام العون الذاتي، الذي يتسبب وفقا للبنائيين في التقليص من فرص تحقيق الأمن الدولي.

لذلك نستنتج أن البنائية وإن إعتمدت نفس المسلمة المركزية للواقعية الجديدة(الفوضى)، إلا أنها اختلفت معها في تفسير سلوكيات الدول بإعتبارها تخضع لتأويلات إجتماعية في شكل معتقدات وتفاعلات ومعايير، وليست الفوضى هي من يدفع إلى تشكل أنماط سلوكية للفواعل.

وهنا تبرز قيمة التحليل متعدد الأبعاد الذي قدمته النظرية البنائية بصياغتها لأطر مفهوماتية واسعة تشمل متغيرات تجاوزتها المنظورات التقليدية، مثل المعرفة الإجتماعية، علاقة الهوية بالمصلحة، البنية والتكوين المتبادل....الخ.

ولذلك، فإن الإسهام البنائي جاء بالأساس لإقامة الجسر الرابط بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية. فهي لم تنف كل المنطلقات المعرفية للعقلانيين كما فعل النقديون والما بعد الحداثيون، بل إنطلقت من بعضها لتصل إلى نتائج مغايرة مثلما رأينا في تفسيرها للفوضى الدولية. كما أنها في مقابل ذلك تأسست على خلفية النقد العميق للبناء النظري التقليدي، إذ لم تكتف بالتشكيك في المسلمات المعرفية لهذا البناء.

حيث يرى واندت على سبيل المثال أن خطأ العقلانيين يكمن في مبالغتهم التفكير بأن الهويات والمصالح قائمة قبل التفاعل، وهو بناءا على ذلك يرفض ما يسمى بالمعضلة الأمنية التلقائية للدول التي تصور الدولة في وضع مماثل للأفراد، لأن ذلك يفترض مسبقا أن الدول قد حصلت على مصالح أنانية وهويات قبل عمليات تفاعلها[1].

وعموماً، فإن رؤية البنائيين للدراسات الأمنية أنها منظومة تفاعلية اجتماعية وليست ميدانا جامدا يكتفي برصد العلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي.

[1] المرجع نفسه، ص396.

الفصل الثالث

الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر: المرجعيات النظرية والمقاربات التطبيقية

يفيدنا البحث ضمن هذا المحور من الدراسة في اكتساب تقنيات منهجية لإحداث التقاطع بين النظرية الأمنية والممارسة الأمنية، على ضوء فحص الافتراضات والاسهامات النظرية الأمنية عبر مستويات تطبيقية تخص محاور البحث الأساسية في الدراسات الأمنية(الفاعل الأمني، السيادة الأمنية، التهديد الأمني).

المبحث الأول: اتجاهات الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد 11 سبتمبر.

سنحاول في هذا المبحث تفكيك أطر وحركيات الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر من منطلق أن ما يهمنا في الدراسة هو الاتجاهات الاستراتيجية لا المضامين الاستراتيجية، بهدف ضبط السياق الذي تطورت فيه النظرية الأمنية الأمريكية خلال مراحل تاريخية محددة.

منهجيا، سيتم تناول هذا المبحث عبر ثلاثة مطالب أساسية:

- نتطرق في المطلب الأول إلى الرواسب الاستراتيجية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، لمعرفة مدى انعكاسها على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية ومن ثم على مضامين الخطاب الأمني الأمريكي.
- أما في المطلب الثاني، فسنحاول استيعاب حجم التحول الذي أوقعته أحداث 11 سبتمبر على الصعيدين الاستراتيجي والأمني، من خلال تفكيك جدلية الاستمرار والقطيعة على مستوى التفكير الاستراتيجي الأمريكي.
- وفي المطلب الثالث، سنحدد محاور الفعل الاستراتيجي الأمريكي على ضوء انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر بغية إيجاد الأطر التطبيقية للخطاب الأمني بما يفيد في إحداث المطابقة المنهجية مع المضامين النظرية المعروضة في مراحل سابقة من الدراسة.

المطلب الأول: العقل الاستراتيجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة

مع سقوط المنافس الشيوعي سارعت الولايات المتحدة من أجل استمرار التعبئة الداخلية في المجتمع الأمريكي، إلى إيجاد بديل جديد بهدف الحفاظ على حالة القوة والتماسك الداخلي في الولايات المتحدة. لأن غياب النقيض كما يرى المحللون الاستراتيجيون يؤدي إلى غياب المحفزات والعناصر المحركة للمجتمع. وهكذا فإن حالة من التعب تصيب القوى الكبرى إذا فقدت القدرة على التمسك بهدف استراتيجي يعمل بمثابة محرك لتنشيط وتعبئة مختلف القدرات المجتمعية[1].

لم تحجب نهاية الحرب الباردة أبدا ذلك الحوار التاريخي حول المكانة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، بل على العكس من ذلك ففي غمرة النصر الأمريكي بسقوط الاتحاد السوفياتي استحضر

[1] مفيد نجم، " النظام الدولي الجديد: الإمكانات وغياب الاستراتيجية والمعايير"، في:
http://djiddou.onlilne.fr/
modules.php?name=News&file=article&sid=40

الأمريكيون نقاش الآباء المؤسسين حول الخصوصية القيمية الأمريكية، ومـــدى انعكاســـها علـــى العلاقات مع بنى المجتمع الدولي ووحداته. وهو النقاش الذي أخذ في مراحله المتقدمة صفة المحـــاورة الانعزالية- التدخلية.

لكن هذا لا يعني أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي بقي أسيرا لهـــذه الـــرؤى التقليديـــة، ذلـــك أن دراماتيكية المشهد الأخير من نهاية الحرب الباردة قد حسمت الى حد ما في أمر المكانة الأمريكية في النظام الدولي

- على الأقل في مستواها السياسي-، وإن لم يمنع ذلك أن تتخذ هذه المحاورة صيغا مختلفة وأشكالا جديدة، فتعددت المنظورات التي تستطلع الشأن الدولي لما بعد الحرب البـــاردة وإتخـــذ التـــنظير في العلاقات الدولية في هذه المرحلة حركية جديدة.

ورغم هذا التعدد والتنوع المنظوراتي، إلا أن المهم أمريكيا هو أنه يحمل ذات المضامين العميقة، حتى وإن تعارضت صيغ التعبير، وربما يشكل هذا عنصرا ضابطا لحركية الفكر الاستراتيجي ومرونته.

فنزعة التميز الأمريكية يمكن أن تتخذ صيغتين غير متعارضتين في الجوهر وإن إختلفتـــا في النتـــائج العملية، هما إمّا شكل النموذج الفريد الذي يتعين حفظه وحمايته، أو شكل الحرب المقدسة لنـــشر " قيم النموذج الأمريكي السامية"[1].

لقد مثّل انهيار جدار برلين -كأحد معالم عصر الحرب الباردة- لحظة استراتيجية فارقة أمام الفكر الأمريكي، بغية إحداث عملية احياء استراتيجي شامل و مراجعة نظرية وتطبيقية بغرض التكيف مع معطيات البيئة الدولية الجديدة، التي اتسمت بالتحولات المتسارعة والجذرية التي مست كنه العلاقات الدولية، ذلك أن انتهاء الحرب الباردة قد جعل الولايات المتحدة الأمريكية أمام وضع اســـتراتيجي استثنائي، وهو حالة " الفراغ الاستراتيجي" التي يطبعها غياب العدو المباشر. وهي حالة أشبه بتلـــك التي أطلق عليها سكرتير تشرشل وصف " الفراغ القاتل" بين عامي 1944 و1946.

حيث أن انهيار الكتلة الاشتراكية سلب الغرب أهم دوافع التقدم، وجعل كافة الأنساق التي اقتضتها الحرب الباردة تبحث عن ذرائع جديدة لتبرر بها بقائها، فما قيمة استمرار النسق في ظل غياب المبرر والحافز[2].

---

[1] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والاستراتيجية**، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004، ص 30.

[2] احمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد 11 أيلول**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2002، ص138.

فتاريخيا، تشكّل العقل الاستراتيجي الأمريكي تلازما مع فكرة العدو الخارجي المباشر في صوره العسكرية والسياسية والاقتصادية وحتى الايديولوجية والقيمية.

أما هذا الوضع الجديد فبدت أعراضه البسيطة في حالة التردد وعدم القدرة على الحسم في الإجابة عن تساؤلات مفصلية تخص طبيعة السياسة الدولية وهيكل النظام الدولي في فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي ولأن صراع المعسكرين خلال الحرب الباردة اتخذ طابعا ايديولوجيا فإن التصور الأمريكي ارتبط أساسا بالعدو السوفياتي فكانت الأهداف العليا للسياسة الخارجية الأمريكية تقوم على منع توسع الاتحاد السوفياتي واحتوائه ضمن الحدود المرسومة له، والعمل على وقف زحف الايديولوجية الشيوعية داخل المناطق الليبرالية في غرب أوروبا على وجه الخصوص، لكن مع زوال الاتحاد السوفياتي وجدت الولايات المتحدة نفسها مطالبة بايجاد رؤية استراتيجية تنسجم وحالتها الإنفرادية.

ومن البداية برزت جدلية مفادها أن الولايات المتحدة وجدت نفسها في أوج قوتها في وضع مثير، إذ أنه في وجه ما قد يكون أعمق اضطرابات يشهدها العالم، فشلت أمريكا في تطوير مفاهيم ذات صلة بالوقائع الناشئة، فالانتصار في الحرب الباردة يغري بالزهو، والاقتناع بالوضع الراهن يجعل النظر الى السياسة بمثابة إسقاط للمألوف على المستقبل[1] .

وعموما، يمكن القول بأن النقاش الاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة قد تجسد في محورين: الواقعية- المثالية من جهة، والأحادية- التعددية من جهة ثانية.

والحقيقة أن هذا النقاش هو إحياء للمحاورة الروزفلتية- الويلسونية التي استحكمت بالعقل الاستراتيجي الأمريكي، حيث أن مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية وإستراتيجياتها المتعاقبة للعالم منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى إدارة جورج بوش الابن، تظهر الاستجابة لأمرين أساسيين:

- القوةالمتنامية باطراد
- المصالح التوسعية الإمبراطورية.

ولذلك تراوحت السياسة الخارجية الأمريكية بين مبدأين رئيسيين:

1- مبدأ "القوة" المتمثل بمنهج الرئيس تيودور روزفلت

2- مبدأ القيم الأمريكية المتمثل بمنهج الرئيس وودرو ويلسون[2]

فالروزفلتية تعتمد على الواقعية القائمة أساسا على القوة والمصلحة القومية في رسم أي سياسة أمريكية بينما تقدم الويلسونية تصورا مثاليا وقيميا للسياسة الخارجية الأمريكية.

---

[1] هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002، ص9.

[2] سمير مرقس، **الإمبراطورية الأمريكية بين ثلاثية الثروة والقوة والدين**، القاهرة، دار الشروق، 2002، ص 32.

انتظمت العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة على مجموعة القواعد والأسس التي ضبطت اتجاهات التحولات الدولية وشدها. غير أن زوال الكتلة الشيوعية ألزم ضرورة خلق تصورات فكرية ونظرية بديلة لها القدرة على استيعاب حجم الاهتزاز الاستراتيجي الذي خلفته نهاية الحرب الباردة من جهة كما تضمن ايجاد توازنات جديدة لمرحلة ما بعد الصراع الايديولوجي من جهة ثانية.

والحقيقة أن الجهد النظري بدا وكأنه في لحظة إضطراب معرفي، ذلك أن العقل الاستراتيجي لا يملك مقومات الفهم والإدراك دون الايديولوجيا أو خارجها، كما أنه يفتقر للرواسب والتجارب التاريخية التي تسمح بقراءة الوضع الجديد الذي اتسم بـ" الفراغ الاستراتيجي" وهو ما دفع بـ آلان مينك Alain Minc إلى القول: " بأن البشرية لم تشهد من زمن بعيد فراغا ايديولوجيا كهذا الذي شهدته مع نهاية الحرب الباردة، حيث تعودنا منذ العصر الوسيط على أنه مع نهاية أية رؤية للعالم فإنها تعوض بأخرى، لكن مع انهيار الشيوعية تقترب الايديولوجيا من درجة الصفر"[1] .

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن الحكم بأن التغير في بنية النظام الدولي وتوزيعات القوة فيه، قد وضع الفكر الاستراتيجي الأمريكي أمام عدة اتجاهات*:

– اتجاه الانعزالية الجديدة:

أي التخلي عن الزعامة العالمية عبر تقليص الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية وتشجيع قيام هيكل دولي يتسم بتوازن القوى، وهو ما يؤدي إلى تقليص حجم تبعات الدور الريادي الذي ستلعبه أمريكا.

ومن الناحية العملية، فإن هذا التوجه يعني مزيدا من التخفيض في النفقات الدفاعية وتجنب المشاركة العسكرية للجيش وإنهاء الأطر الأمنية لمرحلة الحرب الباردة لغياب الحاجة اليها في ظل سقوط العدو السوفياتي، باعتبارها قامت أساسا للتكيف مع استراتيجيات هذا العدو.

لكن من الناحية الواقعية قد تدفع هذه الانعزالية إلى ظهور مزيد من الصراعات والمخاطر

– اتجاه الهيمنة العالمية:

[1] Alain Minc, **le Nouveau Moyen Age**, paris, fayard, 1994, p205.

* مثلت هذه الاتجاهات محاور بحث أكاديمي عقب نهاية الحرب الباردة، وقد احتضنت مؤسسات الفكر والرأي ندوات وأعمال بحثية، أنظر في هذا الصدد مثلا الدراسة التي أعدها كل من Levin و Davis في عام 1994م لصالح مؤسسة راند كوربوريشن: Strategy and the Internationalists :Three Views

وهو تصور يقتضي منع ظهور منافس عالمي آخر يكون معاديا للنموذج الأمريكي، ويحول في الوقت ذاته دون العودة الى التعددية القطبية، وحينئذ ستمارس الولايات المتحدة دور الزعامة في عالم يتميز بعدد من السمات، أهمها أن المناخ العالمي سيكون أكثر انفتاحا وتقبلا للقيم الأمريكية كالديمقراطية وحرية الأسواق وسيادة القانون[1].

ويتطلب هذا التوجه تحقيق صيغة توافقية توازنية بين مطامح الدور الريادي وتبعاته، خاصة فيما يتعلق بالأعباء العسكرية.

* تكمن أهمية استيعاب الاتجاهات الاستراتيجية الناشئة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة في:

1- إدراك مدى الاستمرارية والتقطع في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر بالشكل الذي يزيد في فهم انعكاسات وتداعيات هذه الأحداث على السياسة الدولية.

2- ضبط العلاقة بين المضامين الاستراتيجية ومضامين النظرية الأمنية الأمريكية، وإلى أي مدى تمثل الأولى ضابطا وموجها يجعل من الخطاب الأمني إحياءًا نظريًا؟.

المطلب الثاني: الحادي عشر سبتمبر والتحول من الحدث إلى المفهوم

يفرق المؤرخ الفرنسي فرديناند بروديل بين التاريخ الحدثي ذي الايقاع السريع أي زمن الأحداث اليومية المتتالية، والتاريخ اللاحدثي ذي الايقاع البطيء، أي زمن البنيات العميقة والتحولات الهيكلية غير الظاهرة[2]. وفي الواقع، فإن التفسير ضمن الاتجاه الأول هو نوع من الاستجابة المباشرة لتسارع الأحداث وفجائيتها، بما لا يؤدي إلى الفهم الأمثل لخلفياتها وتداعياتها، بينما يمثل التاريخ اللاحدثي فرصة لإدراك البنى والأطر التي يتشكل ضمنها الحدث ويأخذ مظاهره. من ذلك فقيمة الأحداث في ميدان العلاقات الدولية تكمن في مدى تحولها إلى مفاهيم. فغالبا ما استأثر حدث تاريخي معين باهتمام دارسي وممارسي السياسة ليس لطبيعته فحسب، ولكن للانعكاسات التي يخلفها خصوصا إذا ما مس الأطر القائمة للسياسة الدولية. فتاريخيا، تحولت سنة 1648 -وهي السنة التي انتهت فيها حرب الثلاثين عاما وبرز فيها نظام الدولة الأوروبية الحديثة في صلح وستفاليا- إلى مفهوم أو لحظة مرجعية لكل أدبيات العلاقات الدولية، وربما ذات الشأن ينطبق على أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي تحولت إلى نقطة انعطاف تاريخية مهمة. فحتى وإن اعتبرها العديدون من أصحاب التفسير الحداثي صورة لسقوط القوة الامبراطورية الأمريكية أو أنها على العكس من ذلك بداية لمحطة جديدة في النسق الدولي، الا أن النجاعة التفسيرية الأمثل هي التي تقف عند محركات الحدث والمضامين التي

---

[1] زلماي خليل زاده، **الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية:انعكاساتها عليها وعلى العالم**، في: التقييم الاستراتيجي، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، لطبعة الأولى، 1997، ص36.

[2] السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص11.

يحتويها والنتائج التي يصبو اليها والأهم من ذلك درجة وشدة تأثيره على بنى السياسة الدولية القائمة وعملياتها.

في ظل الظرف الدولي الذي أعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ومع المقدرة الدينامية للتدخل الأمريكي في أي نقطة جغرافية تحت غطاء الحرب العالمية على الإرهاب، برز تساؤل محوري: هل أوقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر القطيعة التاريخية على صعيد الفكر الاستراتيجي ؟.

مع وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ونتيجة لما أحدثته من تغيير في أشكال التهديد الذي لم يعد يحمل صفة العدو الخارجي المباشر مثلما كان عليه الأمر طوال مرحلة الحرب الباردة حيث أصبح التهديد داخليا، كان لزاما أن تصاغ استراتيجية جديدة لاستيعاب هذه المتغيرات. ويمكن رصد معالم التوجه الأمريكي على أساس مقاربتين لا يجب النظر لهما باعتبارهما منفصلتين، ففي أحيان كثيرة كانت الأمور تسير بنوع من التقاطع بإحداث المزاوجة في التطبيق لتحقيق أكبر قدر من الأهداف وربما هذا هو الجانب الحركي في الاستراتيجية الأمريكية:

1/ المقاربة الاستراتيجية– الأمنية: ويعبر عنها في وثيقة << استراتيجية الأمن القومي >> بالاستراتيجية الشاملة والمرتبطة بالمرحلة المباشرة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وحالة الدعم الدولي غير المحدود الذي لقيته الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب. وقد جاءت هذه المقاربة في سياق التكيف مع الأشكال الجديدة للتهديد الأمني، ومن تجلياتها على أرض الواقع نجاح أمريكا في توطين تواجدها العسكري المباشر في بعض المناطق كأفغانستان والعراق.

2/ المقاربة السياسية – الفكرية: ويعبر عنها بالاستراتيجية الصغرى وهي ملازمة للمرحلة الأولى ونابعة أساسا من الرؤية الأمريكية للفضاء الدولي بأنه يعيش حالة من الخواء الاستراتيجي، والتي تقود إلى وضع أمني مضطرب يشكل تهديدا أمنيا للحضارة الغربية عموما وللولايات المتحدة الأمريكية خصوصا. وضمن هذه المقاربة اكتسبت رؤية صموئيل هنتنغتون حول صدام الحضارات قيمتها الاستراتيجية.

لقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر في تصحيح بعض الطروحات النظرية التي أفرزها مسار العلاقات الدولية، فقد أثبتت[1]:

– عدم صحة أطروحة نهاية التاريخ التي تؤكد حتمية عولمة المنظومة الفكرية الغربية المنتصرة وبالتالي إنتهاء الصراعات الإيديولوجية والعقائدية.

[1] حسين بوقارة ، "إنعكاسات أحداث سبتمبر على العلاقات الدولية"، في:
http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2002/issue591/textstwo/4.htm

– عدم صحة مقولة تراجع دور المتغيرين العسكري والسياسي مقابل تنامي دور المتغير الاقتصادي في العلاقات الدولية.

ووفقا لما تقدم، يمكن التمييز بين ثلاثة تصورات تفسيرية بخصوص أحداث 11 سبتمبر:

التصور الأول: تكريس الحالة الإمبراطورية

يقول مايكل كوكس أنه مهما كانت التكلفة التي تحملتها الولايات المتحدة الأمريكية على المدى القريب نتيجة للأحداث، فإن النتائج على المدى الطويل جاءت لتعزز المصداقية الأمريكية وتجعل نشر قواتها حول العالم أسهل بكثير[1].

ووفقا لذلك يرى أصحاب هذا التصور أن تفجيرات نيويورك وواشنطن قد أكسبت صانع القرار الأمريكي فرصة استراتيجية ثمينة لتكريس المشروع الامبراطوري الذي يجسد حالة الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية. فهذه الأحداث مثلت النهاية الزمنية للمرحلة الانتقالية التي شهدها النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وعلى مدار السنوات الأخيرة من القرن العشرين، حيث وفرت العدو المباشر للولايات المتحدة الأمريكية الذي أوجد ساحة العمليات العسكرية للاستراتيجية الأمنية الجديدة.

ولعل أهم من عبّر عن هذا الطرح هو الرئيس الأمريكي جورج بوش نفسه عندما أقر في مقدمة وثيقة " إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" بأن الحادي عشر من سبتمبر يشكل فرصةً بمثل ما هو تحدياً.

وفي خضم هذا السياق يدعو ريتشارد هاس في كتابه " الفرصة" الولايات المتحدة إلى إنتهاز الأوضاع الدولية الراهنة لصياغة نظام عالمي جديد يقوم على دمج دول العالم المختلفة في نظام من القواعد والسياسات الدولية التي تضمن السلام والأمن والنمو الاقتصادي عبر العالم تحت قيادة أمريكية[2].

وعلى هذا الأساس، تبدو أحداث 11 سبتمبر فرصة حقيقية لتأكيد الانشغالات الدولية الأميركية. وهو ما يدفع الفواعل الأخرى في النظام الدولي إلى تأييد المسعى الأميركي الذي يهدف إلى إدخال تغييرات جذرية على الإطار العام للعلاقات الدولية وفق ما تقتضيه المصلحة الكونية الأميركية[3].

التصور الثاني: بوادر حالة اللاهيمنة

---

[1] مايكل كوكس، "معاني النصر: القوة الأمريكية بعد انهيار البرجين"، في: كين بوث، تيم ديون، **عوالم متصادمة: الارهاب ومستقبل النظام العالمي**، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2005، ص208.

[2] ريتشارد هاس، قراءة في كتاب الفرصة، في:
http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/95.htm

[3] حسين بوقارة، مرجع سابق.

يقر أصحاب هذا التصور بأن المضامين الاستراتيجية لأحداث 11 سبتمبر تنم عن دلالات عميقة لبداية نهاية اللحظة الإمبراطورية الأمريكية، وبرغم تباين الكتابات المدرجة ضمن هذا التصور، إلا أنها في النهاية تشير إلى التهديد الجديد الذي يستهدف القوة العظمى ويبرز مواطن ضعفها، والعالم وفقا لذلك يتجه إلى وضع اللاهيمنة أوكما عبر عنه نيال فيرغيسون بـ "عالم بلا قوة" كبديل مقنع للسيطرة الأمريكية. إذ يرى أن الولايات المتحدة وبرغم تفوقها العسكري والإقتصادي والثقافي، إلا أن هناك ثلاثة أسباب هيكلية تعيق إستمرارية مشروعها الإمبراطوري:

1- زيادة إعتماد الدولة على رؤوس الأموال الأجنبية وذلك لتمويل الزيادة المفرطة فى الإستهلاك الخاص والعام.

2- السبب الثانى يتصل بمستويات الجنود والقوات، فالولايات المتحدة لديها إمكانيات بشرية هائلة ولكنها رغم ذلك لا تستطيع أن تستغل ذلك الاستغلال الأمثل لتعزيز طموحاتها فى الهيمنة بإيجاد مستعمرات حقيقية. فى نفس الوقت فإن انتشار قواتها يتسم بالضعف وذلك نتيجة لتدخلها القوي والكبير فى أفغانستان والعراق.

3- الولايات المتحدة تعانى –حسب فيرغيسون- مما يمكن تسميته فى أحسن الأحوال عجزاً فى الاهتمام والإدراك، فمؤسساتها الجمهورية وعاداتها السياسية تصعب من إمكانية تأسيس إجماع طويل الأمد حول أحد مشروعات بناء الدولة. فالرأي العام ليس لديه استعداد للتضحية بالدماء والأموال فى المجال الخارجى أكثر مما حدث أثناء حرب فيتنام[1].

التصور الثالث: تجسيد أطروحة صدام الحضارات

استحضر أصحاب هذا التصور أفكار صموئيل هنتنغتون عن مستقبل الصراع لفترة ما بعد الحرب الباردة، فتفجيرات نيويورك وواشنطن إعتبرها الكثيرون بداية حقيقية للتصادم الحضاري، إذ أنها تشكل تهديدا فعليا للحضارة الغربية عموما ولمنظومة القيم الأمريكية خصوصا. فهذه الأحداث أعادت إحياء مقولة هنتنغتون من جديد بعدما كادت أن تختفي وتتلاشى لأنها ظلت -بحسب غراهام فولر- مرفوضة تدريجيا من جانب غالبية الغربيين حتى يوم 11 سبتمبر عندما برزت أوساطا غربية ترى أن الإسلام معادٍ للغرب عداءا دائما وإن هذا صراع بين القيم[2]. هذا وقد قام الباحثون في السياسات والعلاقات الدولية وفي ضوء المتغيرات المهمة التي أحدثتها انفجارات نيويورك وواشنطن بإعادة النظر في الثوابت والمرتكزات التحليلية والنظرية المتحكمة في العلاقات الدولية، واستقطب

[1] نيل فيرغيسون، " عالم بلا قوة"، في: http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read147.htm

[2] غراهام فولر، "هل كان صموئيل محقا "، في: www.aljazeera.net/NR/exeres/C318C480-CE90-461C-B814-06ABFE8BA71A.htm

مفهوم "صدام الحضارات" اهتماما شاسعا ومثيرا في كل أرجاء العالم، بحيث تحول الى مادة استهلاكية لوسائل الاعلام والعديد من الدوائر الفكرية والسياسية[1].

* وبالرغم من حالة التباين بين هذه التصورات إلا أنها تجمع كلها في أن أحداث 11 سبتمبر مثلت إحدى المحطات الرئيسية في نظام ما بعد القطبية الثنائية، ومرد ذلك أن هذه الأحداث أنهت ما يعرف بمقولة الإستثناء الأمريكي، حيث لم تعد الولايات المتحدة بمنأى عن الأنماط التهديدية الجديدة.

وعلى العموم يمكن الحكم بأن هذه الأحداث لم تنشئ واقعا جديدا واستراتيجية جديدة، ولكنها هيأت الفرصة وربما عجلت في تنفيذ استراتيجيات وخيارات كانت معدة أومدروسة سابقا[2].

المطلب الثالث: العقيدة الإستراتيجية الأمريكية بعد11 سبتمبر

عند الحديث عن العقيدة الاستراتيجية الأمريكية يجب التفريق بين الرؤية الاستراتيجية الشاملة، والرؤية الايديولوجية التي قد تكون خلفية لها أو دافعا محركا لها، والحقيقة أن تقاطع الرؤيتان في ظل إدارة الرئيس بوش الابن هو تعبير عن تجاوز مزدوج لانتقالية مرحلة ما بعد الحرب الباردة من جهة، ولخصوصية الفراغ الاستراتيجي الأمريكي من جهة ثانية.

مع التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحديات ومخاطر تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التي واجهتها خلال الحرب الباردة. ولذلك فإن البدائل والخيارات المطروحة لمواجهة هذه التحديات سوف لن تحدد التوجهات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فحسب، بل سترسم الحدود التفاعلية ضمن البيئة الدولية بشكل عام، ذلك أن الولايات المتحدة هي النظام الرئيسي للقوة في العالم، فهي تمتلك كل مقومات وعوامل القوة الشاملة التي تمكنها من ضبط مسارات الحركة داخل النسق الدولي.

وعلى العموم، فقبل أن نتحدث عن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر، علينا الاشارة إلى بعض النصوص والوثائق التي تمثل مرجعية فكرية لهذه الاستراتيجية، حيث يمثل مشروع القرن الأمريكي الجديد أهم إطار تكونت ضمنه الرؤية الأمريكية في عهد بوش الابن. وهو مشروع تم تقديمه عام 1997م عبر "معهد المؤسسة الأمريكية" **American Entreprise Institute**،

---

[1] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2006، الطبعة الأولى، ص318.

[2] إبراهيم غرايبة، "الإستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد سبتمبر"،في:http://www.aljazeera.net/nr/exeres/C306D7AC-6AE6-4147-B684-295051B38B7A.htm

وذلك بتمويل من مؤسسة برادلي، وقد جاء تحت عنوان " تفعيل القيادة الأمريكية للعالم"، وقد ترأسه وليام كريستول أحد كبار تيار المحافظين الجدد.

ركز المشروع على حالة الفراغ الاستراتيجي التي تميزت بها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل عهدتي بيل كلينتون. حيث يشير إلى احتمالات بروز تهديدات جديدة تتجاوز القدرة الأمريكية في مواجهتها. وعليه، فلضبط كل من السياسة الخارجية والتوجهات الدفاعية المفرغتين من محتواهما خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، فإنه من الضروري فهم الظروف قبل حدوث الأزمات ومواجهة التهديدات قبل استفحالها. ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر من وجهة نظر قادة المشروع[1]:

- زيادة الانفاق الدفاعي لتحمل مسؤوليات الزعامة العالمية.
- تفعيل علاقات التحالف مع الدول الصديقة والاستعداد لمواجهة الأنظمة المعادية .
- تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الانسان واقتصاد السوق على الصعيد العالمي.
- إدراك الموقع الريادي الأمريكي وانعكاس ذلك على تحقيق الأمن الدولي.

هذا وقد ساهم في إعداد هذه التوصيات رموز عديدة من داخل الادارة الجمهورية ومن تيار المحافظين الجدد، ومن أهمها: بول وولفويتز، ايلتون أبرامز، ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، لويس ليبي...الخ.

وعلى صعيد آخر تأتي هذه الرؤية كامتداد لما عرف بوثيقة " مشروع الإمبراطورية الأمريكية "، وهي عبارة عن تقرير أعده فريق عمل قبل بداية حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2000م، وترأسه ديك تشيني نائب الرئيس فيما بعد، وهو التقرير الذي طالب بضرورة الاسراع في تولي الجمهوريين للسلطة لصياغة رؤية للقرن القادم، لأن إدارة كلينتون لم تستغل فرصة الأحادية القطبية التي وفّرها عالم ما بعد الحرب الباردة.

تنطلق الرؤية الاستراتيجية لكوندوليزا رايس من زيادة الاعتبار للمصلحة القومية الأمريكية في تشكيل توازنات السياسة الدولية كتجسيد للطرح الواقعي الدولاتي. وهي من أجل ذلك تضع من مسألة بناء القوة العسكرية وتطويرها ضرورة استراتيجية لتوطيد الريادة الأمريكية واستمراريتها. إذ تعتقد النخبة الحاكمة بأن عقد التسعينيات من القرن العشرين وفّر مرونة وديناميكية للقوة الأمريكية تساعدها في الاستجابة الفاعلة للتحديات الجديدة القائمة، كنوع من الاستثمار في دلالات النصر خلال الحرب الباردة. فالولايات المتحدة تتمتع بوضع استثنائي ومتميز. فهي بحسب كاتبة الدولة الأمريكية للخارجية كوندوليزا رايس لم تهزم فقط الاتحاد السوفياتي الذي حاول تقديم نموذج بديل عن القيم

[1] The White House, "A National Security Strategy for a New Century" , http:// clinton2.nara.gov/ WH/EOP/NSC/Strategy/

الأمريكية، وإنما واكب أيضا هذا الانتصار الباهر إنطلاق ثورة تقنية كبرى قائمة على إقتصاديات المعرفة والمعلومة غيّرت جذريا الدينامية الاقتصادية، والولايات المتحدة هي صاحبة الفضل فيها والمستفيد الأول منها[1].

ومن خلال هذا التوصيف تقر رايس بأن الولايات المتحدة أمام فرصة تاريخية مهمة لتجسيد المعالم الكبرى لاستراتيجيتها على عكس إدارة كلينتون التي افتقدت –بحسبها- للرؤية المتكاملة لمتغير المصلحة القومية الأمريكية. لذا فهي تقدم ثلاثة أهداف رئيسية يجب أن يراعيها أي توجه أمريكي لضمان وضع الهيمنة وإطالة أمده:

1- إمتلاك قدرة الردع للتهديدات الأمنية، سواء تلك التي مصدرها دول توصف بالدول المارقة أو تنظيمات إرهابية معادية للولايات المتحدة.

2- منع قيام أي شكل من أشكال المنافسة القطبية، سواء من قوى تقليدية(أوروبا وروسيا) أو من قوى دولية صاعدة(الصين والهند).

3- إحداث عمليتا الدمج والتزاوج بين المصلحتين الأمريكية والعالمية بما يدعّم من فرص الريادة الأمريكية عالميا، أي أن تعرّف مصالح المجتمع الدولي وفقا للمصلحة القومية الأمريكية.

وبفلسفة واقعية مستحكمة، ترى إدارة بوش الابن أنه يجب على إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي إيلاء مزيد من الاهتمام لمتغير القوة، وتجاوز الرؤية المرتكزة على القيم والمؤسسات الدولية، لأن تعريف هذه الأخيرة وتحديدها يتم وفقا لموازين القوى التي تميل لصالح الولايات المتحدة، أو كما قال روبرت كيغان في كتابه "الولايات المتحدة وأوروبا: فردوس القوة " بأن الحديث عن المصالح الانسانية والمؤسسات الدولية هو تنظير للضعفاء.

كما ترفض في ذات الاتجاه وثيقة إستراتيجية الأمن القومي أن يكون من مهام الدول ذات النزعة الإمبراطورية التدخل لقضايا وأغراض إنسانية، ذلك أن هدف السياسة الخارجية هو ضمان المصالح الوطنية المحددة سياسيا وعسكريا.

وبخصوص العلاقة الأمريكية مع الدول الكبرى، فإنها تتم وفقا لحركية ثنائية:

– توطيد التحالفات الاستراتيجية مع الدول الصديقة وتطويرها، وذلك بتمتين روابط الحلف الأطلسي وتوسيعه.

– إحتواء وتطويق الفعل الاستراتيجي- أيًّا كانت صوره- للقوى المنافسة.

[1] السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص37.

واستنادا لذلك، ترى كوندوليزا رايس عند صياغتها للبرنامج الانتخابي لإدارة بوش في عام 2000م* بأن السياسة الخارجية الأمريكية بقدر ما يجب أن تتوسع عالميا عليها أن تحتكم دائما للمصلحة القومية الأمريكية.

لقد كانت هذه الرؤية إطارا للدبلوماسية الأمريكية خلال المرحلة الأولى من عهد الرئيس بوش التي تميزت بالإنكفاء الحذر عن الأزمات الدولية الساخنة التي شغلت الجانب الأوفر من اهتمامات الإدارة الديمقراطية، وإعتماد خط واقعي مرن في العلاقة بالقوى الدولية النافذة مع ميل لتعزيز الشراكة بدوائر التحالف الأوروبية والآسيوية[1].

هذه إذن أطر ومضامين التصور الاستراتيجي الأمريكي قبل وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر وهي في الحقيقة تأخذ قيمتها المرجعية كراسب استراتيجي للتوجهات الأمريكية العالمية، وسنرى فيما بعد كيف أن هذه المضامين حكمت في مستويات عديدة اتجاهات الحراك الأمني أمريكياً ودفعت نحو بلورة أسس جديدة في النظرية الأمنية الأمريكية، وهي دليل على أن:

1- العقيدة الاستراتيجية بعد 11 سبتمبر ليست اتجاها راديكاليا جديدا على صعيد الفكر الاستراتيجي الأمريكي، بل هي نتاج لتصور تطور وصيغ قبل وقوع الأحداث ذاتها.

2- تشكُّل البيئة المناسبة لتمرير هذه العقيدة مع وقوع أحداث 11 سبتمبر التي وفرت الصيغة التبريرية والقوة المؤسسية المحركة لهذه العقيدة.

لكن وبالرغم من قيمة هذه التصورات، إلا أن ذلك لم يمنع حدوث تفكيك لبعضها وتحولات في بعضها الآخر، نتيجة للهزة التي أصابت الذهن الاستراتيجي الأمريكي عقب الأحداث مباشرة.

وقد أفرزت هذه الأحداث ثلاثة تحولات رئيسية على الاتجاهات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، وهي:

- بروز الحرب على الإرهاب كخيط ناظم للاستراتيجية الأمنية الأمريكية.
- بروز تيار المحافظين الجدد كأحد المظاهر الاعلامية التي أبرزتها أحداث 11 سبتمبر.
- الحروب الاستباقية كأداة جديدة لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

---

* كانت رايس ضمن الطاقم المعد لإستراتيجية الإدارة الجمهورية في الحملة الانتخابية الرئاسية من خلال الدراسة التي قدمتها والتي رسمت التوجه الأمريكي في مجال السياسة الخارجية: « Camoain 2000 : Promoting the National Interest Foreign Affairs »، للاطلاع على الدراسة أنظر:
http://www.foreignaffairs.org/20000101faessay5/condoleezza-rice/campaign-2000-promoting-the-national-interest.html

[1] السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص40.

وسيتم تناول هذه التحولات باعتبارها محاور العقيدة الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر وفقا للبناء التالي:

1/ الحرب على الإرهاب:

اهتزت مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر الفرضية الأمريكية التاريخية الخاصة بعلاقة الأمن بالحرية كمحور ارتكاز لأية سياسة أمريكية، حيث ارتَدَت هذه العلاقة الإشكالية ثوبًا جديدًا يتسق وطبيعة المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي والسياسات العالمية، ومن تطور السياسات الأمريكية على وجه خاص، وهي المرحلة التي تتسم ببروز دور الأبعاد الثقافية والحضارية كمحرك لهذه السياسات والتفاعلات[1]. وقد بدا منذ اللحظات الأولى التي أعقبت هذه الهجمات أن الادارة الأمريكية تتجه نحو تعزيز سياساتها الأمنية الدفاعية ولو على حساب المساس بالمنظومة القيمية للمجتمع الأمريكي وتهديد الحريات المدنية والسياسية التي ظلت الولايات المتحدة تعتبرها مصدرا للنموذج الامريكي العالمي.

من الضروري استيعاب لحظة التحول هاته بغية ادراك المضامين الحقيقية للحرب الامريكية على الارهاب.

وفي هذا الصدد يعبر كل من وليام كريستول وروبرت كيغان في دراستهما: " نحو سياسة ريغانية خارجية جديدة " Toward a New Reganite Foreign Policyعن الأفكار التي اُعتبرت فيما بعد مرجعية لمضامين الخطاب الاستراتيجي والأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر والتي تتمثل في الأطروحات الخاصة برفض فكرة تراجع القوة الأمريكية وتثمين الأدوات الحربية والقطيعة مع الأنظمة المستبدة والوضوح الأخلاقي والرهان على الهيمنة الأمريكية مسلكا لضمان أمن العالم ورفاهيته[2]. وهذا ما يمثل تكريسا للافتراضات الأساسية للتصور الأمني الواقعي، الذي ينطلق من إيلاء الأهمية القصوى للقوة العسكرية في تحقيق الأمن القومي.

ولذلك، فقد مثلت الحرب على الارهاب محورا لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وتعددت بذلك القراءات الاستراتيجية لأشكال مواجهة هذا التهديد، ومن أبرزها وثيقة " استراتيجية أمريكا في حربها على الارهاب " التي قدمها المحافظون الجدد بقيادة دوغلاس فايث وكيل وزارة الدفاع الأمريكية. وقد ارتكزت على ثلاثة محاور:

- تدمير البنية الأساسية للتنظيمات الارهابية وتعطيل نشطاها.
- التوجه نحو حرب الأفكار لإستئصال ايديولوجية التطرف لدى هذه التنظيمات.

---

[1] نادية محمود مصطفى، " الولايات المتحدة بين نموذج القوة وقوة النموذج"، في: http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/09/article19.shtml

[2] السيد ولد اباه، مرجع سابق، ص43.

- تفعيل أطر الأمن القومي الامريكي بإستحداث وزارة جديدة هي وزارة الأمن الوطني وخلق قيادة جديدة بوزارة الدفاع مهمتها الاشراف الأمني على الحدود الجغرافية للولايات المتحدة.

هكذا اذن أعتبرت الحرب الارهاب وفقا لنص وثيقة استراتيجية الأمن القومي الصادرة في سبتمبر2002م الدعوة الوحيدة التي تمكن من توحيد العالم بوحداته الكبرى والصغرى خلف التوجه الأمريكي كنوع من التأييد للريادة الأمريكية.

لقد مثل الارهاب شكلا جديدا من أشكال التهديدات الأمنية حتى صار عماد أي تصور استراتيجي أمريكي رسمي أو غير رسمي، لأنه كسر وهم الاستثنائية الأمريكية **American Exceptionalism**. وفي هذا الصدد، يرى جون إيكنبيري John Ikenberry في رؤيته للاستراتيجية العظمى الجديدة New Grand Strategy أنها تأسيس لمقاربة عملية لمجابهة الخطر الارهابي، حيث يعدد خصائص هذه الاستراتيجية على النحو التالي:

- ضرورة استمرارية القطبية الأحادية التي تضمن صور الهيمنة الأمريكية بشكل يتجاوز حدود الطرح الواقعي لتوازن القوى والطرح الليبرالي للتعاون الدولي المؤسساتي.

- اعادة تعريف وتحديد مصادر التهديد الجديدة التي تأخذ من الجماعات الارهابية المدعومة من قبل دول معينة شكلا لها، والعمل على منع تطويرها لاستراتيجياتها الهجومية.

- الاعتماد على أسلوب الحرب الاستباقية كأداة استراتيجية بديلة للنماذج المطورة خلال مرحلة الحرب الباردة(الاحتواء والردع).

- ضبط جديد لمفهوم السيادة بالشكل الذي لا يتعارض والمنهج التدخلي الأمريكي عقب أحداث 11 سبتمبر.

كما يقدم ريتشارد بيرل الرئيس الأسبق لمجلس السياسات الدفاعية بخصوص مسألة التعاطي مع التهديد الارهابي، طرحا دولاتيا واقعيا في إدراك مفهوم الأمن الأمريكي. ففي كتابه الذي ألفه بالاشتراك مع دافيد فروم الكاتب الأسبق لخطابات الرئيس بوش الابن حول " نهاية الشر: كيف الانتصار على الارهاب"، يرى بيرل بأن خلق بيئة أمنية عالمية مستقرة وحرة لم يتأت بعد. وإذا حصل ذلك فسيتم عن طريق القوة العسكرية للجيش الأمريكي الذي سيعمل على حماية القيم الليبرالية العالمية[1].

لكن وعلى الرغم من أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد 11 سبتمبر، بنى تصوراته استنادا إلى مركزية الحرب على الارهاب في الاستراتيجية الأمنية الجديدة، إلا أن هناك بعض الأصوات التي

[1] Richard Perl, David Frum, **An end to evil : How to win the war or terror**, Random House, 2003, p 279..

ترفض الاقرار بهذه المسلمة، ومن بينها ريتشارد هاس الذي يرى أن الحرب على الإرهاب لا تصلح لأن تكون الشغل الشاغل للإستراتيجية الأميركية، حيث أن تلك الحرب ليست لها ساحة محددة أو نقطة بداية ونهاية كالحروب التقليدية[1]، حيث أنه يشبه هذه الحرب وكأنها الحرب على الأوبئة التي لا تنتهي بحكم إستحالة القضاء عليها.

2/ المحافظون الجدد:

قدمت لنا أحداث 11 سبتمبر بتداعياتها المباشرة صورة لتحول هذه الجماعة من مجرد تيار فلسفي وايديولوجي إلى لاعب سياسي فاعل في رسم التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية، وهذا بفعل التطابق الحركي بين النزعة الثورية لهذا التيار والنزعة الامبراطورية للادارة الجمهورية في لحظة استراتيجية فارقة.

تعبر المحافظية الجديدة عن ميل ثوري يتخذ من الاستثنائية الأمريكية American Exceptionalism محركًا له. وقد تبلور هذا الاتجاه في سنوات الثمانينيات الريغانية* كاتجاه جديد في مواجهة الانعزالية التقليدية، وترجع أصول أغلب مؤسسيه الى اليسارية والليبرالية.

يميل تيار المحافظين الجدد الى الدعوة الى العالميةولدور أكبر للولايات المتحدة في الكرة الأرضية، مطيحين بالسياسة الواقعية التي لا تكترث بطبيعة الأنظمة السياسية في البلدان التي لها علاقة بالولايات المتحدة الأمريكية أو تتحالف معها الأخيرة لحماية مصالحها، وهذا ما ساعدت عليه أحداث الحادي عشر من سبتمبر إذ أنها أكدت مصداقية وصوابية رؤيتهم أمام الحزب الجمهوري وتياراته الأقل تطرفا في هذا الاتجاه والأكثر ميلا للسياسة[2].

يتمحور الفارق الأساسي بين المحافظين الجدد والمحافظين التقليديين حول الرؤية الخاصة بالدور الأمريكي العالمي، حيث يتمسك الاتجاه التقليدي بفكرة تقليل إجراءات الإنغماس الأمريكي في شؤون السياسة الدولية والتراجع عن فكرة الهيمنة العالمية، حتى أنه في أحيان كثيرة يقترح بعضهم الانسحاب الأمريكي من حلف الناتو في مقابل تعظيم الاستعانة بمشروع الدرع الصاروخي لضمان تحقيق الأمن القومي الأمريكي، ويبني التقليديون تصورهم هذا من منطلق تجنب مخاطر وتبعات الريادة العالمية.

---

[1] ريتشارد هاس، مرجع سابق.

* بدأت المعالم الأولى للمحافظين الجدد مع وصول رونالد ريغان الى الحكم ، وقد كسبت رموز هذا التيار مكانة متقدمة في ظل إدارة بوش الأب لتختفي بعد ذلك طوال فترتي حكم بيل كلينتون ثم تعود بصورة قوية مع وصول بوش الابن للبيت الأبيض.

[2] عماد فوزي شعيبي، " الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وساحة عملياتها العسكرية"، سوريا، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، ص4، في: http:// www.dascsyria.com/indexa.htm

بينما يتصف المحافظون الجدد بتزايد نزعة الإنهماك في السياسات الخارجية والميل إلى فك قيود السلطة التشريعية(مجلسي النواب والشيوخ) على صانع القرار الأمريكي بشأن المسائل الدفاعية.

وترجع الأصول الفكرية والفلسفية للمحافظين الجدد إلى المبادئ والأسس التي نظَّر لها اليهودي الألماني "ليو شتراوس" الذي أسس "رابطة الفكر الاجتماعي" كنواة للمحافظية الجديدة، ويرتكز المذهب الشتراوسي على نقطتين أساسيتين مثلتا مرجعية رئيسية في فهم تطور النزعة المحافظية الجديدة:

1- الإرتباط بين متغيري الديمقراطية والقوة لمواجهة الطغيان، لأن الديمقراطية لا يمكن أن تفرض نفسها في حال بقيت عاجزة وضعيفة، وتعتبر هذه الفكرة رد فعل على ما عايشه شتراوس عند وصول النازية للسلطة في ألمانيا وهروبه بعد ذلك إلى بريطانيا ثم إلى الولايات المتحدة.

2- أن أي موقف رافض للقيم الديمقراطية هو رفض للفضيلة الانسانية. ولذلك فالعالم محوران، أحدهما يمثل الفضيلة والآخر يناهضها، وهذا في الواقع ما تولد عنه فيما بعد ما عُرف بمحور الشر المناهض أساسا للتوجه الليبرالي الديمقراطي.

كما يلخص "افرينغ كريستول" -وهو أحد مؤسسي تجمع المحافظين الجدد- الأسس الفكرية لهذا الإتجاه فيما يلي[1]:

- تشجيع الولاء القومي باعتباره شعورا طبيعيا ومقدسا.
- رفض مفهوم الحكومة العالمية التي تؤدي إلى نمط من الاستبداد العالمي.
- ضرورة تمتع رجال الدولة بأهلية التمييز بين الأصدقاء والأعداء.
- عدم تحديد المصلحة القومية للدولة العظمى بالمعايير الجغرافية.

وفي الواقع تمثل هذه الأسس تعبيرا عن سيطرة التصور الواقعي على الذهن الأمريكي بعد 11 سبتمبر.

حتى وإن لم يكن ليو شتراوس المرجعية الوحيدة لهذا التيار، إلا أنه جسد بأفكاره وفلسفته الأسساس النظري له بذات الصورة التي يمثل من خلالها "ألبيرت ولستيتر"* Wohlstetter Alpert المرجعية الاستراتيجية لهذه الجماعة.

---

[1] السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص42.

* هو أحد مؤسسي مؤسسة راند **(Rand Corporation)** المختصة بالمسائل الدفاعية والأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه صاحب نظرية الردع التدريجي البديلة للردع التقليدي، والتي يدعو من خلالها إلى إقامة حروب نووية محدودة ذات دقة عالية، عوضا عن سياسة مراقبة التسلح النووي.

لقد مثلت الدراسة المشتركة التي أعدها كل من وليام كريستول وروبرت كيغـــان عـــام 1996م بعنوان " نحو سياسة خارجية ريغانية جديدة " **« Toward a New Reganite Foreign Policy »** المرجعية الفكرية الجديدة لخطاب المحافظين الجدد في مرحلة نهاية التسعينيات. الأمر الذي سرّع في بروز مشروع القرن الامريكي الجديد عام 1997م ومشروع الإمبراطورية العالمية2000م. وبدأت عقب ذلك السياسة الخارجية الأمريكية مع وصول بوش الابن إلى البيت الأبيض، تتخذ من هذه المرجعية خلفية فكرية لها.

ومن أهم أفكار المحافظين الجدد ومواقفهم التي بدأ التعامل الاعلامي معها بصورة أكبر عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، نجد:

- الدين هو أحد الركائز البنيوية للمجتمع، وهو عامل ملئ فراغ الشعوب وموجها لها.
- المصلحة القومية الأمريكية هي أساس دولة الأمن القومي الأمريكي.
- وفقا لأحكام توماس هوبز حول الطبيعة البشرية الشريرة، فالدول في حالة عداء مستمر كما أنها لا تتطور دون وجود عدو مستمر.
- السلام حالة استثنائية والحرب هي الوضع الطبيعي، وهذا ما يفسر مآخذ المحافظين الجـــدد مـــن سياسة بيل كلينتون التي لم تستوعب مرحلة فراغ القوة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

3/ الحروب الاستباقية:

تضمنت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الإشارة إلى مدى قدرة الرؤية الاستراتيجية المعدة خلال الحرب الباردة على البقاء طويلا، حيث تبدو سياستا الإحتواء والردع غير منسجمتان مـــع خطـــر التهديدات الجديدة التي تفترض تفكيرا جديدا بشأن مواجهتها. ويقوم هذا الـــتفكير علـــى مبـــدأ الاستباق الذي يعبر عنه أمريكيا بالحق في الدفاع عن النفس.

وهذا المبدأ وإن تجسد في التاريخ الأمريكي من خلال تجربتي كوبا 1962م وكوريـــا 1994م، إلا أنه اتسم بخصائص جديدة فرضتها أحداث 11 سبتمبر. وعلى الرغم من الضوابط الـــتي رسمتـــها استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عند استعمال هذا النهج، يبدو هذا المبدأ مرتكزا للفلسفة الدفاعية الأمريكية الجديدة، خصوصا مع تنامي أشكال تهديدية جديدة.

تجد الحروب الاستباقية مرجعيتها في الإستراتيجية الأمريكية القائمة على الوقاية والتي تركز على أن التحديات التي إذا أسيئت إدارتها يمكن أن تتحول إلى تهديدات كبرى تعصف بالوجود الأميركـــي، وقد لا تمثل هذه التحديات في وقت معين تهديدا ينبغي مواجهته أو ردعه لكن تبقـــى احتمـــالات انفجارها قائمة ومطروحة بقوة الأمر الذي يستلزم منعها والوقاية منها.

وفي هذا الصدد، تقول كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية: " إن الولايات المتحدة بوصفها الدولة الأقوى في العالم تقع على عاتقها مسؤولية العمل على جعل العالم أكثر أمنا، حيث أنه ليس ثمة أي شرط أخلاقي أو حقوقي يلزم بلدا معينا بانتظار التعرض للهجوم قبل أن يصبح قادرا على التعامل مع تهديدات وجودية"[1]

لم يرتبط ظهور الحروب الاستباقية بأحداث 11 سبتمبر، وإن كانت هي التي مهدت الأرضية لتوصيفها ضمن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، حيث تستمد هذه الحرب مضامينها من الفكر الوقائي الذي طرح بشدة في الأوساط الاستراتيجية في منتنصف العقد الأخير من القرن العشرين. وفي هذا الصدد يعتبر كل من وليام بيري وزير الدفاع الأميركي الأسبق وأشتون كارتر مساعد وزير الدفاع الأميركي الأسبق لسياسات الأمن الدولي في كتابهما حول " الدفاع الوقائي: استراتيجية أمريكية جديدة للأمن" بأن الدفاع الوقائي دليل إرشادي للإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي ويختلف عن الردع إختلافا جوهريا، فهو إستراتيجية سياسية عسكرية عريضة ويعتمد على أدوات السياسة الخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث تكون موارد وزارة الدفاع وتكنولوجيتها حاسمة في مواجهة تحديات القنابل النووية وانتشار الأسلحة النووية والإرهاب[2].

يعتمد تشارلز كروثامر* Charles Krauthammer أحد مخططي إدارة بوش على متغير التهديد الأمني الخارجي في توصيفه للتيارات الأربعة التي استحكمت بالفكر الاستراتيجي الأمريكي، حيث يعدد كل من التيارات الانعزالية والواقعية والليبرالية والواقعية–الليبرالية، وهي جميعها قد عبرت عن ادراكات استراتيجية للمصلحة القومية الأمريكية:

التيار الانعزالي: وهو المدرسة التقليدية التي تنطلق من الاستثنائية الأمريكية كدافع لإنتهاج سياسة فوقية تتسم بالانصراف عن الشأن الدولي، لكن افتراضات هذه المدرسة اهتزت مع تزايد درجات الاعتمادية التبادلية.

التيار الليبرالي: يتقاطع مع التيار الأول في مسألة رفض الانغماس الدولي إلا في الحالات الانسانية التي تفرضها المنظومة القيمية الأمريكية. وقد تجسدت أفكار هذا التيار بعد نهاية الحرب الباردة في فترة بيل كلينتون التي هدفت إلى تشجيع المشاركة العالمية استنادا إلى الشرعية الأممية والمؤسساتية الدولية.

---

[1] كوندوليزا رايس، " استراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس"، في:إرون سلزر، **المحافظون الجدد**، الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2005، ص127.

[2] ابراهيم غرايبية، " الدفاع الوقائي: استراتيجية أمريكية جديدة للأمن"، عرض كتاب وليام بيري، في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/83FA50B3-D9E6-4105-B9F9-FE214A1572E1.htm

* Charles Krauthammer, "**An American Foreign Policy for Unipolar World**", American EntrepriseInstitute,2004, http://www.aei.org/publications/pubID.19912,filter.all/pub_detail.asp

التيار الواقعي: ينطلق من نقد التيارين السابقين، لأنهما لا يستندان إلى مفهوم سليم حول الطبيعة الانسانية الشريرة. وهو يعتمد على ميزان القوى الذي يضمن المصالح القومية الأمريكية كبديل لأسس التعاون الدولي. والأمن الدولي- بحسب أنصار هذا التيار- لن يتحقق خارج استراتيجية المواجهة الاستباقية للتهديدات الأمنية القائمة، وهذه الاستراتيجية يتطلب تنفيذها تزايد الاعتبار للدولة كفاعل أساسي دون النظر إلى القيود الشرعية والمؤسساتية.

التيار الواقعي–الليبرالي: ينطلق من ذات الاعتبارات التي يستند إليها الواقعيون، لكنه يعيد تعريف المصلحة القومية الأمريكية على أنها نتاج لنسق القيم الأمريكية. فالقيم هي التي تخلق التميز الأمريكي وليست القوة، لذلك نجد أن هذا التيار يؤسس رؤيته الاستراتيجية الشمولية ذات أبعاد السيطرة والهيمنة على أساس الديمقراطية والحرية في مواجهة الطغيان والاستبداد.

المبحث الثاني: مضامين النظرية الأمنية الأمريكية الجديدة

عبر هذا المبحث سنحاول استكشاف الرواسب النظرية للخطاب الأمني الأمريكي من جهة، ومدى استيعابه للتحولات والتحديات الإستراتيجية التي تنتجها البيئة الأمنية العالمية من جهة ثانية، وذلك عبر التطرق إلى أهم مراحل تطور النظرية الأمنية الأمريكية وظروف صناعتها

المطلب الأول: مراحل تطور النظرية الأمنية الأمريكية

تقليديا، بنيت النظرية الأمنية الأمريكية على فرضية الحماية الطبيعية والجغرافية، حيث يمثل المحيطان الهادي والأطلسي حاجزا أمنيا أمريكيا في وجه التحديات العسكرية المطروحة.

وقد حظي هذا الافتراض بقابلية كبيرة لدى الآباء المؤسسين عقب الاستقلال الوطني، على اعتبار أن التهديد الأمني القائم في تلك الفترة اتخذ صفة الاعتداءات العسكرية الخارجية ذات الطابع المباشر. كما وجد هذا التشخيص الأمني صداه ضمن أطر التفكير الاستراتيجي الأمريكي ذي الميل الانعزالي، فالابتعاد الأمريكي عن قضايا المسرح الدولي وعدم الانغماس في صراعاته أكسب صانع القرار رؤية إيجابية لمفهوم الأمن القومي الأمريكي، خصوصا وأن التاريخ الأمريكي يفتقر للتجارب التي تعرضت فيها الولايات المتحدة لحالات التهديد الداخلي، ذلك ما جعل الأمن الأمريكي يعرّف وفقا لاعتبارات التهديد الخارجي.

وقد تعزز هذا الطرح بإدراك الأمريكيين أن الجغرافيا جعلت من الولايات المتحدة ملاذا آمنا، فبوجود محيطين واسعين يوفران دارئين أمنيين استثنائيين ودولتين جارتين ضعيفتين نسبيا في الشمال والجنوب اعتبر الأمريكيون أن سيادتهم الوطنية حقا طبيعيا فضلا عن أنها نتيجة طبيعية لأمن قومي لا نظير له[1].

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، مرجع سابق، ص18.

ولقد ظلت هذه الافتراضات النظرية مستحكمة على العقل الاستراتيجي الأمريكي حتى مع كسر سياسة العزلة الدولية التي كانت منتهجة. فعلى الرغم من دخولها الحرب العالمية الأولى، ظلت الولايات المتحدة ترى في مهمتها أداءا استراتيجيا وعسكريا لا يخلق تهديدات مباشرة لمنظومتها الأمنية.

*ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز الاتحاد السوفياتي كخطر جديد في وجه الكتلة الغربية، زاد ارتباط النخبة الاستراتيجية بأفكار وقواعد المدرسة الواقعية التي مثلت الخلفية النظرية للإدارة الأمريكية الحاكمة حيث ترى أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا. وبناءا على هذا كان التهديد العسكري الخارجي يأتي على رأس قائمة أولويات الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة[1].

وبرغم استمرار سيطرة فكرة العدو الخارجي على التصور الأمريكي، إلا أن ظروف مرحلة الحرب الباردة وتوازناتها أفرزت بعض التغيرات التي مست مرتكزات السياسة الأمنية الأمريكية، فإنتقلنا من مرحلة غياب العدو إلى مرحلة العدو الاستراتيجي الذي أخذ طابعا ايديولوجيا. حيث شهدت سنوات الحربين العالميتين انتقالا تدريجيا لميزان القوى من القوى العالمية التقليدية (فرنسا وبريطانيا) إلى قوى دولية جديدة(الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، وبدأت معالم نظام عالمي جديد ثنائي القطبية آخذة في التشكل، وكانت الخاصية الأساسية لهذا النظام أن كلا طرفيه يملكان منظومتين متباينتين ايديولوجيا وقيميا وعسكريا وسياسيا واقتصاديا. وهو ما أفضى لبروز الخلافات العميقة حول مسائل أمنية عديدة زاد في حدتها التصاعد القوي للايديولوجيا الشيوعية ذات النزعة الثورية المتطلعة للريادة العالمية، وهي كلها مسائل تم التعاطي معها أمريكيا على أنها تهديدات أمنية حقيقية وملموسة.

وهنا نلاحظ أنه للمرة الأولى أخذ الأمن الأمريكي صيغة تعريفية جديدة رسمت إلى حد ما التوجه الرئيسي للنظرية الأمنية القائمة إلى غاية يومنا هذا ومفادها أن الأمن القومي الأمريكي تحصيل لمشروع التفوق الأمريكي، وبأن الأمن العالمي لن يتحقق إلا بتكريس الأمن الأمريكي، بما معناه التماهي بين حالتي الهيمنة والأمن، في تأكيد للافتراضات الواقعية بخصوص الدراسات الأمنية.

ونتيجة لذلك طورت المخابر الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة لمواجهة الخطر السوفياتي داخل بيئة ليست أمريكية بالضرورة، وتحكمت عقيدة الاحتواء في تشكيل الرؤية الأمنية للولايات المتحدة طوال فترة الحرب الباردة التي اتسمت بالثراء المعرفي على صعيد الفكر

[1] أحمد بيضون وآخرون، مرجع سابق، ص253.

الاستراتيجي حيث تكيفت النماذج والدراسات الاستراتيجية بصورة إيجابية مع التطورات الحاصلة في مسار الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي.

وقد حاجّ جورج كينان- الذي طرح نظرية الاحتواء علم 1947م- بأن النظام السوفياتي يروج للقضية الماركسية اللينينية في الخارج بسبب حاجته لتبرير احتكار الحزب الشيوعي للسلطة في الداخل ولذلك يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على احتواء محاولات موسكو توسيع نفوذها بحماية المصالح الأمريكية الأساسية، وبهذه الطريقة يتم تدعيم الاتجاهات التي ستجد في النهاية منفذا لها إما في تحطيم القوة السوفياتية أو جعلها رخوة بصورة تدريجية[1]. وهكذا هيمنت أجواء الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وألقت بظلالها على القرارات الدفاعية الرئيسية بما فيها مشتريات أنظمة الأسلحة وحجم القوات والوجود العسكري في الخارج والتحالفات[2].

وعلى العموم، علينا التمييز خلال مرحلة الحرب الباردة بين محطتين أساسيتين فيما يخص التفكير الأمني:

الأولى: وهي لحظة الاحتكار النووي الأمريكي التي ارتبطت ببداية الحرب، وفيها ترسخت فكرة الأمن لدى الدوائر الاستراتيجية والشعبية الأمريكية، ومرد ذلك اليقين المسبق بالقدرة التدميرية للولايات المتحدة، وتمثل هذه المحطة أشد مراحل التمركز الأمني على الذات.

الثانية: ارتبطت بأزمة الصواريخ الكوبية التي زعزعت القناعة الأمريكية بجدوى الحصانة الأمنية التي يوفرها السلاح النووي. وهنا بدا التفكير الأمني الأمريكي متخوفا من حدوث فجوة تسلح في ميدان الصواريخ، خاصة مع تطوير الاتحاد السوفياتي للقدرة الصاروخية وبناء نظم دفاعية جديدة (الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية).

كل هذا عجّل في التشكيك في ميكانزمات الردع المستقر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وكان مقدمة لتوسيع اجراءات بناء الثقة بين معسكري الحرب عبر فتح الطريق لصياغة معاهدات خفض الأسلحة النووية ومعاهدتي الحد من الانتشار النووي. وفي هذه اللحظة بالذات ترسخ إدراك أمريكي بأن الأمن القومي لا يُقرأ أمريكيا فقط، وهنا بدأ الأمن يأخذ سياقات موضوعية جديدة.

* أحدثت نهاية الحرب الباردة تحولا عميقا في التفكير الأمني الأمريكي، حيث تعرضت النظرية الأمنية القائمة لشرخ استراتيجي كبير تمثل في أزمة غياب العدو. وهو ما يعكس على المستوى المباشر غيابا

---

[1] ريتشارد هاس، ميجان أوسوليفان، **العسل والخل:الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**، ترجمة:إسماعيل عبد الحكم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 2002، ص121.

[2] زلماي خليل زاده، مرجع سابق، ص23.

للتهديد الخارجي في صورته الواقعية، ذلك أن الهيكل الجديد للنظام الدولي عرف سقوط معسكر العداء السوفياتي، وبدا وكأنه يتجه نحو الأحادية القطبية، التي تفرض منظومة أمنية جديدة.

وعلى العموم، يمكن تعديد تحولين مهمين مثلا نقطة إنطلاق أمريكية للبحث عن نظرية أمنية جديدة تستوعب حجم التهديدات المطروحة من جهة، وتتلاءم ومتغيرات البيئة الدولية الجديدة من جهة ثانية:

1- الاعتقاد بأن مقومات القوة الأمريكية الشاملة وخصوصا القوة العسكرية والتكنولوجية والمعلوماتية ستعمل على تدعيم ركائز الأمن القومي الأمريكي ومن ثم الأمن العالمي. أي أن فجوة القوة المحسومة لصالح الولايات المتحدة تمثل- وفقا للفلسفة الواقعية- مرتكزا للتصور الأمني الجديد في عصر ما بعد الحرب الباردة، بما معناه أن فائض القوة يعادل فائض الأمن ويوازيه.

2- اهتزاز وتهافت افتراضات النظرية الأمنية التقليدية في ظل تطوير الأسلحة الباليستية واستخداماتها بعد حرب الخليج الثانية. وهو ما دفع بإدارة بيل كلينتون إلى التفكير بإحياء مشروع حرب النجوم الريغاني National Missile Defense (NMD) الذي يهدف إلى حماية الأراضي الأمريكية من أي هجوم صاروخي باليستي محتمل عبر محطات تنصيب في آلاسكا، وحماية أراضي الحلفاء عبر منصات متحركة بريا وبحريا[1]. وهذا ما يدل على أن التفكير الأمني في هذه المرحلة اقتصر على فرضية الهجوم الصاروخي Missile Attack.

قد يبدو في أحيان كثيرة أن هذين التحولين الذين طبعا التفكير الأمني عقب سقوط الاتحاد السوفياتي وكأنهما في حالة تناقض، غير أنهما عبّرا إلى حد ما عن حالتي الاضطراب والتردد في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة.

هذا وقد ظل المشهد على ذات الصورة طوال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، ومع انتقالية الساحة الاستراتيجية خلال هذه المرحلة، وقبل وقوع أحداث 11 سبتمبر، صدرت وثيقة " استراتيجية الأمن القومي لقرن جديد" * في مطلع سنة 2000م. وهي في الأساس وثيقة تم اعدادها من قبل إدارة كلينتون وتمت الاشارة فيها إلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية المرتبطة بمسألة الأمن القومي والمخاطر التي تتهددها. وقد صنفتها الوثيقة على النحو التالي:

1- تهديدات مادية: وهي المرتبطة أساسا بالبقاء المادي للولايات المتحدة الأمريكية، مثل التهديد الذي جسده الاتحاد السوفياتي، وفي هذه الحالة تبقى القوة العسكرية أداة الحسم الوحيدة لمواجهة هذا

[1] أحمد بيضون وآخرون، مرجع سابق، ص143.

* The White House, **A National Security Strategy for a New Century**,op.cit.

الشكل من التهديدات، وفي الغالب يتوقع أمريكيا أن يكون وراء هذا النمط من التهديد إحدى الدول المارقة.

2- تهديدات المصالح: وهي أخطار قد لا تصيب بالضرورة الأمن القومي الأمريكي بقدر ما تتعرض لبعض المصالح المهمة والحيوية كالمساس بأمن الدول الحليفة أو ضرب المناطق النفطية ذات النفوذ الأمريكي.

3- تهديدات جديدة: تشمل التحديات التي قد تصيب الأمن القومي الامريكي بطريقة غير مباشرة كقضايا الهجرة والديمقراطية وحقوق الانسان والبيئة.

هذه التهديدات المتنوعة تم التعبير عنها في مراحل عديدة بصيغ مختلفة، لكنها في الغالب كانت تخفي مصالح حيوية أمريكية معينة، تمثل مداخل عملية لتصميم سياسات خارجية فاعلة.

* لكن مع حدوث تفجيرات 11 سبتمبر، تغيرت المعطيات الأمنية التي ظلت قائمة على مدار المراحل السابقة، حيث جاءت الأحداث دليلا قويا على سقوط فرضية التفوق التكنولوجي والمعلوماتي. فكما أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية تساهم في تدعيم ركائز الأمن القومي فإنها في الوقت نفسه قد وفرت وسائل لإختراقه، وقد أكد ذلك بول وولفويتز بالقول: " لقد كانت أحداث 11 سبتمبر مثالا صغيرا على أن القوة العسكرية الهائلة ليست فعالة ضد التهديدات الموجودة "[1].

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تزايد درجة الاهتمام بقضية الأمن القومي ومدى تحقيقه، لأنها كشفت عن مدى هشاشة النظم الأمنية الموجودة من جهة، كما كان لشدة التفجيرات وعمقها إنعكاس مباشر على مستوى الاستعداد الأمريكي للتفاعل مع الأنماط التهديدية الجديدة من جهة أخرى، على اعتبار أن هذه الأحداث قد هزت معالم القوة الأمريكية عسكريا واقتصاديا. ووفقا لذلك ضبطت الادارة الامريكية رؤيتها الجديدة بجسر الهوة الأمنية بين مفهومي الأمن الوطني والدفاع الخارجي، حيث يكون تحقيق الأول بتوسيع الثاني ومواجهة التهديدات الخارجية هو مزيد من الأمن الداخلي، في تجسيد لجدوى المنظور الواقعي في الدراسات الأمنية.

المطلب الثاني: المحاورات الأمنية الأمريكية الكبرى

* إن المعضلات الملازمة لإنعدام الأمن الجديد في أمريكا توحي بأن الولايات المتحدة هي الآن على قمة الجدال التاريخي الثالث الكبير والهام بخصوص دفاعها القومي[2]. فعلى صعيد النظرية الأمنية، عرفت الولايات المتحدة ثلاث محاورات أمنية كبرى :

---

[1] أحمد بيضون وآخرون، مرجع سابق، ص143.

[2] زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، مرجع سابق، ص35.

المحاورة الأولى (عقب الاستقلال): وتمحورت حول المدى والظروف التي تستدعي تصميم نظرية أمنية في حالة غياب العدو أي في مرحلة السلم، وقد ارتبط هذا النقاش بالفترة المباشرة لإعلان الاستقلال حين طرحت بحدة مسألة الحاجة لجيش نظامي متطور، وفي الواقع خفت هذا الحوار وحُسم مع الميل الانعزالي للقادة الأمريكيين.

المحاورة الثانية (بعد الحرب العالمية الأولى): شهدت مرحلتين:

– الأولى عند تأسيس عصبة الأمم حيث جرى النقاش أمريكيا حول انعكاس المؤسساتية الدولية على النهج الأمني الأمريكي، وإلى أي درجة تسهم صور التعاون الدولي في تفعيل أمن الولايات المتحدة؟ وإنتهى النقاش برفض الانخراط الأمريكي في هذا التنظيم الدولي.

– الثانية عند تأسيس منظمة الأمم المتحدة، والجدال الحاصل حول حدود السياسة الأمنية الأمريكية والاعتبارات التي يأخذ على إثرها الأمن القومي أبعادا خارجية. والحقيقة أن مضامين هذه المحاورة خلال هذه الفترة تأثرت كثيرا بالبيئة الدولية التي بدأت تشهد ارهاصات صراع دولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وقد حُسمت هذه المحاورة بإعادة تعريف جوهري لمعنى الأمن القومي الأمريكي ومداه بالشكل الذي يكون فيه الدفاع عن أوروبا خطاً أمامياً في الدفاع عن أمريكا نفسها. وهنا أصبح حلف شمال الأطلسي حجر الزاوية في السياسة الدفاعية للولايات المتحدة[1].

المحاورة الثالثة: وهي نقاش مستمر منذ نهاية الحرب الباردة*، وربما تكون مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر أكثر محطاتها ثراءاً وسجالاً، وانتظمت هذه المحاورة حول مسألتين أصيلتين في الدراسات الأمنية:

تمثلت الأولى في إعادة تحديد وتعريف كل من المصالح القومية الأمريكية والتهديدات الأمنية الجديدة، أما المسألة الثانية التي رهنت كثيرا العقل الاستراتيجي الأمريكي، فتتعلق بالتساؤل عن طبيعة العلاقة بين الأمن الأمريكي والأمن العالمي، والضوابط التي تفسر سياسات أمريكية معينة على أنها مسائل أمنية.

وتزامن هذا الجدال مع تنامي النزعة الانفرادية الأمريكية وتطور مشروعها الامبراطوري العالمي، حيث استأثرت قضية التوفيق بين مكاسب الهيمنة وبين مخاطر وتحديات الأمن العالمي على مساحة واسعة من الرؤية الأمنية الأمريكية الجديدة.

---

[1] المرجع نفسه، ص35.

* تشكلت البوادر الأولى لهذه المحاورة في عهد الرئيس دونالد ريغان، وبالضبط منذ انطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي لكنها تراجعت فيما بعد خصوصا في ظل تضاءل مخاطر التهديد الصاروخي، لتعود بصورة جادة عقب سقوط الاتحاد السوفياتي.

المبحث الثالث: صور التكيف المنهجي بين النظرية الأمنية والخطاب الأمني.

يكتسب هذا المبحث قيمته العلمية من كونه يبرز مستويات المعالجة الأمنية الأمريكية للتحديات والتهديدات المطروحة، بعرض كل من الارهاب وأسلحة الدمار الشامل كتحديين رئيسيين للإدارة الأمريكية في ظل البيئة الأمنية الجديدة بعد 11 سبتمبر، كما تكمن أهمية هذا الجانب من الدراسة في استقصاء صور الاستجابة النظرية لهذه التحديات على مستوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، من خلال فحص جدوى المنظور الواقعي للدراسات الأمنية وتفكيك افتراضاته الأساسية.

المطلب الأول: توصيف البيئة الأمنية العالمية: التهديدات الأمنية الجديدة

وفقا لنص استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002، تركز الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث11 سبتمبر على نمطين من التهديد، وهما: الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

1/ التحدي الإرهـــابي:

يرى جون بولتون بأن أحداث 11 سبتمبر قد أعادت الحاجة إلى التحلي بالثبات والصمود في وجه الأخطار الناشئة التي باتت تهدد الأمن الأمريكي، حيث تغيرت البيئة الأمنية الدولية وبات الخطر الأكبر الذي يتهدد الأمن العالمي لا ينبع من شبح حرب نووية بين قوتين عظميين كما كان يجري خلال الحرب الباردة، إنما ينبع من خلايا إرهابية ستضرب دون إنذار مستخدمة أسلحة تدمير شامل، وجميع الدول باتت مضطرة إلى إعادة تقويم وضعها الأمني وإلى تحديد موقعها في الحرب على الإرهاب[1].

ولذلك مثلت هذه الأخيرة ركيزة أساسية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المقدمة في سبتمبر 2002، حيث أن الإدارة الأمريكية الحاكمة وفي غمرة التأييد العالمي لمسعاها اتخذت نهجا استباقيا لمواجهة تهديد الجماعات والتنظيمات الارهابية، وسلكت لأجل ذلك سياسة استخباراتية عاجلة لمنع تكرار وقوع هجمات مشابهة لما حصل يوم الحادي عشر من سبتمبر، أو ما عبر عنه بولتون بالحيلولة دون وقوع الموجة الثانية للإرهاب. ويقول جورج تينت المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات الأمريكية في هذا السياق مخاطبا موظفي وكالة الاستخبارات المركزية: " على الحركات الارهابية أن لا تنعم بروح الانتصار، وعلينا أن نوجه رسالة قوية للدول الداعمة لهذه الحركات مفادها أنهم لن يرهنوا مستقبل الأمن العالمي"[2].

---

[1] جون بولتون، " ما بعد محور الشر: تهديدات إضافية صادرة عن أسلحة الدمار الشامل"، في:إرون ستلزر، مرجع سابق، ص183.

[2] "الاستراتيجية القومية الأمريكية لمكافحة الارهاب"، في: http://www.usinfo-state.gov/topical/pol/terror/strategy/76k-16sep2003.

مثّل هذا التفكير قاعدة عمل أمريكية في رسم استراتيجية مكافحة الارهاب. وهي الاستراتيجية التي حددت طبيعة التهديد الارهابي من جهة والبيئة العالمية التي يتشكل ضمنها من جهة ثانية، وترى الاستراتيجية المعدة أن التنظيمات الارهابية وإن تباينت أدواتها وأهدافها، إلا أنها تتطور وفقا لذات النسق أو ما يعبر عنه بهيكل الارهاب Structure of Terror الذي تحدده أربعة عناصر:

1- البيئة الداخلية: وهي الظروف والمحددات التي تمثل قوة دفع لتشكل هذه الجماعات، كما ترسم بدرجة كبيرة الأهداف الارهابية.

2- الدولة المركزية: وهي التي توفر الغطاء الداعم للارهاب، سواء كان هذا الدعم سياسيا أو لوجيستيكيا أو معنويا.

3- عنصر القيادة Leadership: وهي السلطة العليا لمثل هذه التنظيمات، وغالبا ما تكون مشخصنة. أي التمحور حول قيادة كارزماتية.

4- البيئة الدولية International Environment: تعتبر الاطار العام الذي يضبط وسائل وأهداف وتوقيت العمليات الارهابية.

تحدد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002م أربعة مجالات رئيسية تمثل أهداف عملياتية لتحجيم التهديد الارهابي:[1]

- المواجهة المباشرة مع الجماعات الارهابية.
- تضييق مساحات الدعم لهذه الجماعات
- التقليل من الفرص والظروف المغذية للارهاب
- تطوير السياسة الدفاعية الرابطة بين المصالح القومية الأمريكية داخليا وخارجيا.

2/ أسلحة الدمار الشامل:

تولي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي اهتماما خاصا بما يسمى "التحديات الجديدة المميتة" New Deadly Challenges من جانب دول الشر Rogue States والارهابيون الذين يصرون على السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل[2]. وهذا ما جعل مارغريت تاتشر الوزيرة الأولى السابقة

[1] The White House, "The National Security Strategy of the United States of America Table of Contents ", http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html

[2] جهاد عودة، **الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا**، المنيا، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص63.

لبريطانيا تقول عند وصفها للتهديدات الجديدة التي حلت محل التهديدات القديمة بأن انهيار الاتحاد السوفياتي قد أدى إلى مفاقمة التهديد الوحيد الأكثر إثارة للرعب في الأزمنة الحديثة، التهديد المتمثل بانتشار أسلحة الدمار الشامل. فهذه الأسلحة جنبا إلى جنب مع قابلية تطويرها وإيصالها إلى الأهداف، باتت اليوم بحوزة بلدان متوسطة المداخيل ذات كتل سكانية متواضعة[1].

ولعل الهاجس الأكبر بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية هو المزاوجة بين أسلحة الدمار الشامل والدول المارقة، الأمر الذي يجعل هذا التهديد موازيا-إلى حد ما- للتهديد السوفياتي

خلال مرحلة ما بعد أزمة الصواريخ الكوبية أو ما يعرف بالفترة النووية للحرب الباردة، ولذلك يرى تقرير مقدم من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية إلى الكونغرس في 2003م بأن نعيش حقبة تتميز بكثرة الدول المالكة أو الموشكة على امتلاك أسلحة الدمار الشامل خاضعة لقيادة أشخاص مصابين بجنون العظمة ورجال أقوياء اشتهروا بالافتقار إلى النزعة الانسانية، أو لحكومات ضعيفة غير مستقلة أو غير شرعية[2]. لذلك يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل- بحسب جون بولتون- ووصولها إلى الدول الراعية للارهاب وإلى أيدي الجماعات الارهابية التهديد الأمني الأخطر الذي تواجهه الولايات المتحدة[3].

تتمثل أحد أوجه خطورة تحدي أسلحة الدمار الشامل في مدى ارتباطه بالتحدي الارهابي، حيث لم يعد اليوم النظر إلى مسألتي الانتشار والارهاب بوصفهما قضيتين منفصلتين كليا. وهنا يقول كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في شهادته أمام مجلس الشيوخ في 24 أفريل: " إن ثمة إرهابيون في العالم يتمثل أقصى طموحاتهم بامتلاك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية واستخدامها، ثمة إذن علاقة محددة بين الارهاب وأسلحة الدمار الشامل، من شأن عدم الإقرار بهذا أن يكون حماقة مفرطة وطيشا متطرفا "[4].

وكشكل من أشكال التعاطي الأمريكي مع هذا النمط التهديدي، كرست الإدارة الأمريكية مجموعة من الأهداف ينبغي الوصول إليها. ومن أهمها: تطوير نظم الرقابة على التسلح و العمل على حظر الانتشار النووي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول التي تصنفها أمريكا ضمن محور الشر، إضافة إلى اعتماد أسس الاستراتيجية الأمريكية للدفاع الصاروخي.

---

[1] مارغريت تاتشر، "تهديدات جديدة حلت محل التهديدات القديمة"، في: إرون ستلزر، مرجع سابق، ص146.
[2] المرجع نفسه، ص146.
[3] جون بولتون، مرجع سابق، ص183.
[4] المرجع نفسه، ص185.

لقد تمخض كل من الارهاب وأسلحة الدمار الشامل على تحول عميق في صورة الفهم الأمريكي للتحديات الأمنية التي كانت قائمة، وبات الادراك الأمريكي بالطبيعة الجديدة للتهديد أكثر من ذي قبل. فأحداث 11 سبتمبر أفضت إلى تسليط الأضواء الكاشفة على طبيعة التهديدات الحقيقية التي تواجهها أمريكا. حيث تقول كوندوليزا رايس في هذا الصدد: " إن تهديدات اليوم لا تتأتى من الجيوش الجرارة بمقدار ما تنبع من عصابات صغيرة ضبابية من الارهابيين ولا تصدر عن دول قوية بمقدار ما تخرج من أرحام دول مفلسة حيث أنه لا شك بأن أمريكا بعد 11 سبتمبر تواجه تهديداً وجودياً لأمنها لا يقل عن الحرب الأهلية أو الحرب الباردة"[1].

المطلب الثاني: الصور التطبيقية للنظرية الأمنية الجديدة

على المستوى التطبيقي، تبرز أهم دلالات النظرية الأمنية الأمريكية في التحولات الرئيسية للاستراتيجية الدفاعية، والتي تمت عبر المستويات التالية:

1- مستوى المؤسسة الدفاعية:

منذ وصول إدارة جورج بوش الابن الى الحكم، بدا واضحا الاعتقاد الامريكي الرسمي بأن المؤسسة العسكرية لا زالت مصممة خصيصا لمواجهة تحديات الحرب الباردة، ذلك أنها طورت أسسها التنظيمية والفنية ضمن نسق الصراع المباشر بين المعسكرين الشرقي والغربي. ولذلك ارتكزت السياسة الدفاعية في عهد بوش على مواجهة التهديدات الجديدة التي أفرزتها تحولات ما بعد الحرب الباردة والتي تتسم بالسرعة والجذرية والتركيب. الأمر الذي أوجب ضرورة إحداث تعديلات عميقة على مستوى بناء المؤسسة العسكرية واتجاهاتها.

فقد احتكم الهيكل التنظيمي للجيش وحركيته إلى المبدأ الذي يقر بضرورة القدرة الاستراتيجية على خوض حربين إقليميتين في نفس الوقت. لكن مع بروز جملة من العقبات التي حالت دون تحقيق مثل هذا الهدف خصوصا على ضوء التجربة العراقية، والتي كان أهمها صعوبة إيصال الامدادات العسكرية والإنفاق العسكري الكبير والمتزايد، حاولت المؤسسة الدفاعية الأمريكية تطوير مبدأ جديد لبناء القوات يركز على الانتصار بصورة حاسمة في حرب رئيسية واحدة، مع الاكتفاء بتنفيذ عدد من العمليات الأصغر في مناطق أخرى من العالم. وقد شكلت هذه التحولات الركيزة الأساسية لخطة الإصلاح العسكري التي بدأت إدارة بوش في تطبيقها، وتضمنت هذه الخطة تحولات جذرية في

[1] كوندوليزا رايس، مرجع سابق، ص129.

هيكل وحجم واستخدام القوات المسلحة الأمريكية بصورة غير مسبوقة[1]. بالشكل الذي يضمن إستمرارية المشروع الإمبراطوري الأمريكي.

2- مستوى السياسة الدفاعية (برنامج الدفاع الصاروخي):

احتل برنامج الدفاع الصاروخي مساحة هامة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي حتى قبل وقوع أحداث 11 سبتمبر كنوع من الإحياء للمشروع الريغاني لمواجهة أنماط التهديد الصاروخي الذي شكل الخطر الرئيسي للأمن القومي، خصوصا مع ارتباطه بالدول التي صنفتها الولايات المتحدة كدول مارقة(العراق، ايران، كوريا الشمالية). ولذلك فقد تبنت إدارة بوش منذ البداية موقفا طموحا للغاية من بناء نظام متكامل للدفاع الصاروخي، يقوم على الإسراع فورا في بناء نظام متعدد للدفاع الصاروخي دفعة واحدة، يكون مؤلفا من صواريخ اعتراضية منطلقة من البر ومن سفن بحرية أو قواعد بحرية بالإضافة إلى أسلحة ليزر منطلقة من الطائرات[2]، وقد أوجد هذا الوضع حالة من العجز في ميزانية الدفاع لعام2001.

وحتى وان مثلت محاولات تجديد مشروع الدرع الصاروخي وسيلة أمريكية لغاية تحقيق أهداف الأمن القومي، إلا أنها تعرضت لعدة مآخذ سواء على مستوى الدول الحليفة للولايات المتحدة التي رأت في المشروع مرحلة متقدمة من سباق التسلح الذي شهدته الحرب الباردة، أو على مستوى القيمة الاستراتيجية لهذا البرنامج في مواجهة التهديدات الجديدة.

3- مستوى الساحة الدفاعية:

من أهم مواطن التحول في الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية في ظل إدارة بوش، الانتقال من المسرح الأوروبي الى المسرح الآسيوي. وفي الواقع لم يكن هذا الانتقال ذاتيا استنادا لسياسة أمريكية، انما أملته الطبيعة الجيواستراتيجية الجديدة لهذه المنطقة، حيث شكلت مناطق كثيرة من القارة الآسيوية ساحة خصبة لبروز المزيد من التحديات التي رأت فيها الولايات المتحدة تهديدا قوميا لها، وهذه التهديدات مرتبطة في الغالب بالدول وليس بجماعات قومية أو عابرة للقوميات كما شهدته مناطق أخرى كالشرق الأوسط.

إن بناء الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية وتطويرها ضمن الميدان الأوروبي يجد تبريراته في سياسة الاحتواء التي هدفت الى تطويق الخطر الشيوعي ومنعه من التغلغل داخل الدول الأوروبية. لكن مع سقوط الاتحاد السوفياتي تغيرت مرتكزات السياسة الدفاعية الامريكية التي أصبحت موجهة

[1] خليل حسين، " الاستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي الأمريكي"، في:
http://www.arabgate.com/more/953

[2] المرجع نفسه.

بالخصوص الى أخطار جديدة، لعلّ أهمها: تزايد النفوذ الاقليمي للصين، وأيضا المخاوف من تدويل الصراع الهندي-الباكستاني وعودة النزعة الثورية التوسعية الروسية، وقد تمازجت هذه التحديات مع الرغبة الأمريكية في استغلال الموارد النفطية في المنطقة(بحر قزوين).

كل هذا دفع بالادارة الأمريكية الى العمل على ضمان التواجد العسكري المباشر في المنطقة من جهة وبناء منظومة تفاعلات جديدة بالشكل الذي يعيق ظهور قطب مهيمن في المنطقة من جهة ثانية.

المطلب الثالث: أشكال التكيف النظري مع البيئة الأمنية الجديدة بعد 11 سبتمبر: الإحياء الواقعي.

هناك ثلاثة مستويات تحليلية إختبارية لموقع المنظور الواقعي داخل التفكير الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، وهي كلها تساعد على البحث في مدى انعكاس هذه الأحداث على تجانس وانسجام الرؤية الواقعية للدراسات الأمنية والأمن الدولي، ومدى قدرة هذه الرؤية في تطوير أطر تفسيرية متكاملة للسلوك الأمني في هذه المرحلة، بما يفيد في استقصاء جوانب مهمة من العملية التنظيرية للدراسات الأمنية خاصة ما يتعلق بإشكالية التكيف النظري الأمني مع الممارسات الأمنية داخل البيئة الدولية.

1/ مستوى السيادة الأمنية:

كما رأينا في فقرات سابقة من أجزاء الدراسة، فإن التصور الأمني الواقعي يقوم على الفكرة الدولانية **Statism**. أي أن العملية الأمنية متمحورة حول الدولة باعتبارها الفاعل الأمني الوحيد، وبأن هدف الدول هو البقاء في ظل التركيبة الفوضوية للنظام الدولي.

وتوافقا مع هذا التصور النظري، شهدنا عقب أحداث 11 سبتمبر مباشرة نزوعاً أمريكاً لاستخدام القوة، وخطابا أمنيا متضمنا التذكير بأن ما نتج عن الأحداث هو تهديد مادي للأمن القومي الأمريكي فشهدنا في خضم ذلك تدخلا أمريكيا مباشرا في كل من أفغانستان والعراق رافقه عدم اكتراث من مسألة الشرعية الدولية، وبدا الأمر كما لو أنه استجابة سريعة للطرح الواقعي الذي يصنف البقاء على أنه الهدف الأساس للدولة الوطنية، الذي تبرر لأجل تحقيقه كل الوسائل بل وأكثرها شدة. وفي الغالب فإن سلوك الدولة- أمريكا مثلا- في مثل هذه الحالات يفسر على أنه:

- تجاوب آلي مباشر لتهديد عملي حاصل.

- إعادة الوضع الدولي إلى صورته السابقة التي كان عليها قبل حدوث التهديد، أي عدم التشكيك في سياسات القوة للدولة المهيمنة التي قد تستفيد في أحيان كثيرة من تحويل التهديد الأمني إلى فرصة استراتيجية.

لقد بدت هذه الوضعية في صورتها الاجمالية ترسيخا للنزعة الواقعية الجديدة المتمثلة على أساس تفعيل السيادة الأمنية مرتكز أساسي للرؤية الواقعية في الدراسات الأمنية، وتقوم السيادة الأمنية على حقيقة مهمة مفادها أن رسم السياسات الأمنية للدول يستند إلى إدراكها وتعريفها الذاتي للأمن القومي بعيدا عن اعتبارات البيئة الخارجية، أي أن يخضع السلوك الأمني للدولة للمصالح القومية أو ما يعبر عنها باري بوزان بالدوافع الذاتية، عند تحليله لميدان الدراسات الأمنية.

2/ مستوى الفاعل الأمني:

إعتُبرت مسألة مكانة الدولة من حيث واحديتها ووحدويتها على المستوى الأمني لحظة تحد كبير لصلابة الافتراضات التحليلية المنظور الواقعي خصوصا بعد التحولات الهيكلية التي أصابت المشهد الدولي عقب أحداث 11 سبتمبر حيث وبالاضافة إلى تزايد دور الفواعل عبر قومية (الشركات متعددة الجنسيات مثلا) والفواعل فوق قومية(المنظمات الدولية مثلا) خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، شهدنا بروز فواعل أمنية جديدة تجسدت بالأساس في صورة التنظيمات والجماعات الارهابية، وحتى الارهابيون ذواتهم كأفراد، فأصبح الحديث عمَا يعرف بالدولة الافتراضية كوصف يطلق على مثل هذه الفواعل الجديدة.

أنمّ هذا التحول عن تساؤل مشروع وطموح حول مدى بقاء الدولة كفاعل أمني مستقل، عقلاني، ووحيد؟ وحدود إحتكار الدول للسلوك الدولي خصوصا الأمني منه؟ وهما في الحقيقة فرضيتين واقعيتين في صيغة تساؤلية.

يذهب كولن غراي بخصوص هذا الموضوع- وهو واقعي تقليدي- إلى القول بأن تنظيم القاعدة حتى وإن إمتد نفوذه عبر الدول بطريقة فيها الكثير من التمجيد، إلا أنه لا يستطيع أن يزدهر إلا بقدر كاف من قبول الدولة الرسمي به إن لم يكن رعايته. فنظام الدولة وسلامة أراضيها الاقليمية وامتيازات السيادة على أراضيها مازالت تحكم السياسة العالمية[1].

وعموما، فإنه وعلى الرغم من تشكل تفاعلات دولية جديدة قد لا تكون بالضرورة الدول أطرافا فيها إلا أن ذلك لم يصل إلى مستوى تهديد مركزية الدولة على الصعيد الأمني في تحقيق سياساتها الواقعية.

3/ مستوى الأداة الأمنية(متغير القوة):

فرضت النزاعات اللامتناظرة التي ليس بالضرورة أن يكون أطرافها دولا مركزية، إعادة النظر في جدوى استخدام القوة العسكرية لحسم هذا النوع من الصراعات. لكن الوقائع تشير إلى عكس ذلك

[1] كولن غراي، " السياسة العالمية كالمعتاد بعد 11 سبتمبر:تبرير الواقعية"، في:كين بوث، تيم ديون، مرجع سابق، ص300.

حيث كانت الأداة العسكرية الأسلوب الأول الذي صممت الإدارة الأمريكية على اتباعه. إذ نجد أن كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية تدعو لدعم جملة وسائل الدفاع عن السلام بقيام الولايات المتحدة ببناء قوات القرن الحادي والعشرين المسلحة العصية على التحدي وصيانتها في وجه الأخطار الجديدة[1]. كما تطالب الدول الأوروبية الكبرى بانتهاج المسلك الأمريكي بخصوص زيادة القوة العسكرية وتطويرها لتكون مستعدة لمواجهة التحديات المحتملة، لأنه من الصعب جدا إثبات الافتراض الناشئ عقب سقوط الاتحاد السوفياتي حول أنّ تراجع متغير القوة العسكرية عامل مساهم في تحقيق الأمن وتدعيمه.

ويرى الواقعيون بعد أحداث 11 سبتمبر عدم صحة الكشف عن اضمحلال فائدة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في السياسة الدولية. فالنظام الدولي اليوم يقوم إما على التهديد بالقوة العسكرية المهيمنة أو على توازن القوى العسكري[2]. وفي الحالتين تظل سياسات القوة هي محور التفاعل في ظل التركيبة الفوضوية للنظام الدولي.

* بالنسبة للنظرية الأمنية الأمريكية تبين المستويات السابقة سقوط الدعاوى النظرية التي قامت على أساس أن بروز أطراف جديدة(مؤسسات دولية، تنظيمات ارهابية) تمتلك جزءا من القرار الأمني العالمي سيؤدي إلى تقويض أسس السيادة الأمنية والمرجعية الدولاتية التي مثلت الافتراضات الأصيلة للنظرية الأمنية الواقعية في الدراسات الأمنية، ومن خلال الاقرار بأننا نعيش عصر نهاية السيادة أمنياً كنتاج لتفكك مبدأ السيادة حقوقيا وإجرائيا.

وإجمالا تشير مسألة البحث عن صور التقاطع المنهجي في الدراسات الأمنية بين كل من النظرية والممارسة إلى نتيجة مهمة، تتعلق بحالة المواكبة النظرية لمظاهر البيئة الدولية، التي تشكل مستوى منهجي مهم في ضبط حركية التنظير في الدراسات الأمنية، عبر المستويات البحثية الثلاثة: الفاعل الأمني، السيادة الأمنية، الأداة الأمنية.

[1] كوندوليزا رايس، مرجع سابق، ص132.
[2] كولن غراي، مرجع سابق، ص302.

الخاتمة

الخـــــاتمة

أفرزت التحولات الجذرية التي يعيشها العالم على عدة مستويات مجموعة من الديناميات الجديدة والفاعلة على المسرح الدولي، الأمر الذي تطلب القيام بمراجعة شاملة للمنظومات التحليلية والفكرية السائدة على مستوى الدراسات الأمنية التي شهدت حركية تنظيرية متسارعة بعد نهاية الحرب الباردة، لكنها واجهت عدة أزمات اختلف البعض في إيجاد تبريرات لها، بين من يراها نتاجا طبيعيا لغياب نظرية عامة في العلاقات الدولية، ومن يرى أن ذلك يعود إلى اختلاف المستويات التحليلية للنظريات والمقاربات الخاصة بهذا الفرع من الدراسات، أي أنه يعزو ذلك لعدم وجود تراكم معرفي في مفهوم الأمن ذاته.

وإذا سحبنا إقرار **ريمون آرون** بصعوبة قيام نظرية عامة في العلاقات الدولية مقارنة بحقول معرفية أخرى، على جميع عمليات السياسة العالمية وتركيباتها، سننطلق من تثبيت مسلمة رئيسية مفادها أن دراسة حركية التنظير في ميادين هذا التخصص تسير وفقا لاتجاهات منهجية مطابقة لما هو عليه الشأن في العلاقات الدولية. مع فارق أصيل حيث أنه إذا كان جلّ منظري العلاقات الدولية قد انشغلوا بمسألة البحث عن نظرية عامة، فإن ذلك ليس بمهمة منظري الدراسات الأمنية.

لأجل ذلك ستتخذ البرامج البحثية من إشكالية البناءات النظرية بما تعبر عنه من خلفيات ابستمولوجية وصياغات أنطولوجية وطرائق منهجية، محورا أساسيا في تصميم التراكمية المعرفية المطلوبة في الدراسات الأمنية، من خلال استقطاب علمي لمختلف افتراضات النظريات الكبرى في العلاقات الدولية، عبر دراسة ضمنية لمركزية العلاقة بين الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية واتجاهات التوافق والتعارض ضمنها.

وعموما فقد تعددت الأطر المفاهيمية القادرة على استقراء ثوابت الأمن الدولي ومتغيراته.

فالواقعية ومن خلال **المثلث الأمني** الذي مثّلت الدولة، البقاء والاعتماد الذاتي رؤوسه الثلاث قد أدرجت الأمن ضمن الأهداف الأبدية، لذلك جاء تصورها الخاص بالدراسات الأمنية متوافقا والطبيعة الصراعية للسياسة الدولية استنادا إلى متغيري: القوة والدولانية، حيث تعامل الواقعيون مع القوة في صورتها التقليدية وحدودها الضيقة التي تمّ حصرها في بعدها العسكري فقط دون إيلاء الاهتمام بالأبعاد الأخرى للمفهوم. ولعلّ هذا ما مثل قصورا معرفيا وانكفاءا نظريا انطلقت منه باقي المحاولات النظرية الأخرى، سيما بعد بروز الواقعية الجديدة التي ركزت

على متغير المعضلة الأمنية في التحليل النسقي للدراسات الأمنية انطلاقا من البنيـــة الفوضـــوية للنظام الدولي، حيث تأسس البحث الأمني لهذه النظرية من التساؤل الجوهري حـــول الطـــابع المستقبلي للسياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهل هي تكريس لحالة الـــصراع أم اتجاه نحو بلورة أسس التعاون والسلام.

هذا وقد انطلق التصور الأمني للواقعيين الجدد من تثبيت مسلمتين مركـــزيتين: **الأولى** تتعلـــق بتزايد درجات الصراع الأمني في فترة ما بعد الحرب الباردة، بينما تشير **الثانيـــة** إلى قـــصور الأطر التعاونية وتراجعها في مقابل التروع المستمر للقوة من قبل الدول. الأمر الذي يسرّع من تراكم المعضلة الأمنية **The Security Dilemma** عندما يصير الـــشك طابعـــا غالبـــا لسلوكيات الدول أثناء تفاعلاتها الخارجية.

يضاف إلى ذلك أن مسألتي الغش وانعدام الثقة من جهة، و المكاسب النسبية من جهـــة ثانيـــة تعيق تكريس أسس تعاونية فعالة خصوصا مع ترسخ مضامين المأزق الأمني كسمة ملازمة للبناء الدولي.

لكن حتى وإن حاولت الواقعية باتجاهيها تلطيف رؤيتها للواقع الدولي، من خلال طرح بـــديل الواقعية المشروطة الرافضة لترعة المنافسة المتأصلة في النظرية الواقعية الجديدة. إلا أنها تعرضـــت إلى انتقادات عديدة حتى أنها صارت نقطة انطلاق مركزية في بلورة الأســـس الأنطولوجيـــة والابستمولوجية للنظريات المتعاقبة.

وجاءت الليبرالية بتنويعاتها المختلفة لتقدم إسهامات أمنية أكثر تفاؤلية، على اعتبار أنها تجاوزت مسألة الفوضى المتأصلة عند الواقعيين. فالليبرالية البنيوية بنت مقاربتها الأمنية استنادا لفكـــرة الطرح السلمي الديمقراطي الكانطية، التي مؤداها أن الديمقراطيات لا تتحارب، وقد استمد هذا الاتجاه تبريراته من انتقاد التصور الواقعي في جزئيتين مهمتين: التعاطي مع معطـــى الفوضـــى بشكل مطلق مهملا بعض صور التعاون الدولي، وأيضا تصوير التفاعلات الدولية بشكل خطي دون الأخذ بعين الاعتبار تلك التمايزات الموجودة فعلا بين وحدات النظام الدولي سواء علـــى مستوى دوافع السلوك أو على مستوى نتاجاته. وحتى وإن عملت الليبرالية المؤسساتية علـــى تعزيز هذا الطرح بتبيان دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات الدولية والحروب حيث أنها صارت تملك أدوات إجرائية لضبط السلوكيات الأمنية للدول إن علـــى المـــستوى الدولي أو حتى الداخلي، وتلك إحدى تحولات السياسة العالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

رغم ذلك جاء الانتقاد الأهم لهذه التصورات الأمنية من خارج المنظور العقلاني، حيث شهدنا تسجيل ثلاث عوامل مختلفة مثلت الأرضية الخصبة لبروز مقاربات نظرية جديدة قد تمثل المحاورة ضمنها مستقبل عملية التنظير في العلاقات الدولية عموما، والدراسات الأمنية خصوصا وهي:

1-التحول المتزايد في مظاهر وعمليات السياسة الدولية، الأمر الذي أفضى إلى ظهور العولمة كنسق متراكم من التغيرات، والتي وضعت حركية التنظير في العلاقات الدولية أمام افتراضين بارزين:

الافتراض الأول: في حال استمرار جدوى المنظور الواقعي، فإن حجم التحولات وسعتها أكبر من القدرة التفسيرية للواقعية.

الافتراض الثاني: في حال تراجع هيمنة النظرية الواقعية، فإن حقل العلاقات الدولية يفتقر للأدوات المفاهيمية والتحليلية القادرة على استيعاب هذه التطورات.

2- الثورة المعرفية التي طالت مختلف فروع العلوم الاجتماعية، حيث برزت نزعة التشكيك في قدرة الفلسفة الوضعية على تطوير أطر معرفية فاعلة تلم بتعقيدات الظاهرة الاجتماعية خصوصا مع بروز النزعة مابعد - وضعية كأداة تفكيرية بديلة.

3- دور المحاورة الواقعية الجديدة – الليبرالية الجديدة (new– new) في تعزيز الطرح القائل أنه لا هيمنة نظرية في حقل العلاقات الدولية، خصوصا مع التشكيك المستمر لفاعلية الطرح الواقعي على اختلاف اتجاهاته وتياراته، من داخل المنظور العقلاني وخارجه.

من هنا وجدت النظريات والمقاربات الجديدة في العلاقات الدولية المساحة الأكاديمية وحتى التطبيقية لتطوير أطرها المفهوماتية والتحليلية بما يتماشى وحجم التحولات الدولية المتسارعة والمتراكمة. هذه النظريات يُعبر عنها بالاتجاه التكويني الذي يتبنى أطراً معرفية وأنطولوجية مباينة لتلك التي تأسست عليها النظريات التقليدية. هذا النوع من النظريات يصنفها ستيف سميث Steve Smith في إطار النظريات التأملية REFLECTIVIST THEORIES .

إجمالا وعلى ضوء ما تقدم من إسهامات أمنية وبعيدا عن البناءات المعرفية المتعارضة يعزز حوار المنظورات بروز نزعتين مركزيتين. سيتم تناول المستقبل التنظيري للدراسات الأمنية ضمنهما:

الأولى: النزعة النظرية الجديدة المنتجة لمقتربات أمنية مختلفة عما كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة كالنظرية النقدية الاجتماعية CRITICAL THEORY. ونظرية مابعد الحداثة POST MODERNISM .

الثانية: النزعة البحثية الجديدة في الدراسات الأمنية المنتجة لوحدات ومستويات تحليلية مخالفة لما قدمته النظرية الواقعية، وهي في الغالب مستويات متجاوزة لمستوى الأمن الدولاتي.

استنادا لما سبق يمكن هندسة عملية البناء النظري في الدراسات الأمنية وفقا للاتجاهات الثلاثة التالية:

1/ **الاتجاه الداخلي التطوري**، ومحوره البحثي تراكمية البناء المعرفي لمفهوم الأمن كوحدة مرجعية في الدراسات الأمنية .

2/ **الاتجاه البيني الانعكاسي**، الذي يطبع حراكا مزدوجا بين العلاقات الدولية كحقل معرفي والأمن باعتباره إحدى تركيبات السياسة العالمية، في تشكيلٍ مستمرٍ لصور الامتداد والقطيعة بين مقاربات الدراسات الأمنية وإسهامات نظريات العلاقات الدولية، ومدى انعكاس أزمات التنظير فيها على مسارات البحث في الدراسات الخاصة بالفعل الأمني.

3/ **الاتجاه الخارجي التفاعلي**، الذي يدرس حقيقة التنظير في الدراسات الأمنية وفقا لإشكالية الاستجابة والتكيف-ابستمولوجيا، فكريا وعمليا- مع تحولات البيئة الدولية، طالما أن وظيفة النظرية بالأساس توظيف المضامين الفكرية لتطوير المقدرة التفسيرية لواقع السياسة العالمية.

وحيث أن طرائق الاقتراب لموضوع الدراسات الأمنية تختلف وفقا لاتجاهات الباحث وخلفياته في تكريسٍ لصيغة التعاطي المجرد التي تطبع سلوك العارف تجاه المعرفة، وصورةٍ للقيد الذي يمارسه الباحث في مستويات عديدة على البحث، فإن صياغة بناءات نظرية تراكمية وفقا لهذا التصميم تضعنا في صورة أشبه بلعبة تبادل الكراسي الموسيقية، لأن تبادل الأدوات المنهجية بين المقتربات **التطورية، الانعكاسية، التفاعلية**، يفسر إلى حد ما بروز وتنامي الرؤية التشكيكية داخل الدراسات الأمنية كامتداد للنزعة التهديمية في العلوم الاجتماعية عموما وفي العلاقات الدولية على وجه خاص. والتي أفرزت منظورات تفكيكية بديلة يرى البعض أن مستقبل التنظير سيكون ضمنها كتبرير علمي لنجاعة التصورات البنائية في استقراء لواقع الظاهرة الدولية وكتجاوز لمسائل ابستمولوجية رهنت حركية التنظير في العلاقات الدولية ضمن حدود منهجية فاصلة بين المقاربات النظرية والممارسات السلوكية في تعميقٍ لهوة العلاقة بين النظرية والتطبيق

وتوسيع لمساحتها. الأمر الذي يعرقل الخطوات العلمية لبنـــاء مقاربـــات عمليـــة في ميـــدان الدراسات الأمنية.

فتناول المسألة الأمنية تبعا لانعزالية الظاهرة الأمنية بمستوياتها الثلاثة: الفاعل الأمـــني، الـــسيادة الأمنية، التهديد الأمني(القيمة الأمنية)، يعيق طموح بناء منهجيات متكاملة في الدراسات الأمنية من جهة، وخلق سياسات أمنية فاعلة من جهة ثانية. ما يدفع بهذا الحقل المعـــرفي إلى البحـــث الدائم عن مقتربات إمبريقية تركيبية تتبلور بداخلها مستويات تحليلية عميقة (دولانية، نظميـــة مجتمعية وفردانية) ومتغيرات تفسيرية شديدة التنوع (القوة، المصلحة، الفوضى، التعاون، الهوية والخطاب...).

وحيث أن النظرية تتطور تبعا لاعتبارين أساسيين: التطور في الظاهرة أو التطـــور في المنـــهج تشكلت الرؤية الأمنية لمقاربات ونظريات العلاقات الدولية وتباينت استنادا إلى:

- الاختلافات النظرية في توصيف الظاهرة الأمنية وتحديد سلسلة المتغيرات التي تصنف على أنها ضمن دائرة الاهتمام الأمني للدول، بل أن التباين بدا أيضا في حقيقة التعامـــل مـــع الدولـــة باعتبارها الوحدة الأمنية المرجعية في الدراسات الأمنية وإلى أي مدى هي فاعل أمـــني موحـــد ومستقل.

- الاختلافات المنهجية في معالجة المسألة الأمنية، خاصة مع بروز نزعـــات فلـــسفية جديـــدة كالنزعة المابعد وضعية التي دفعت نحو مقاربات نظرية تحمل محددات ابستمولوجية ومـــضامين فكرية مناقضة لما جاءت به الاتجاهات التقليدية ذات الفلسفة الوضعية كالنظرية الواقعية. حيث أدرجت أبعاد جديدة أهملتها الأطر السابقة، كدور الأفكار والاهتمام بالسياقات الاجتماعيـــة في تكوّن الظاهرة الأمنية، الأمر الذي نتلمسه في الخلاف حول مفهوم الأمن على أنـــه وضـــع وجودي أم حالة مجتمعية.

لقد أضفت هذه الاعتبارات حالة من التعقيد الشديد في الدراسات الأمنيـــة وضـــعتها أمـــام تداخلات مفاهيمية مستعصية في صورة أشبه بما يمكن أن نطلق عليه "**التوليفة الأمنية المركبة**" (القوة، الفوضى، التعاون، النظام الدولي، المؤســـسات، الهويـــة، الأفكـــار، الـــدين، اللغـــة والخطاب،...الخ).

الأمر الذي يشكل طموحا وانشغالا بحثيا لاستيعاب شدة الفوضى ودرجة التعقيد داخل هـــذه التوليفة والعمل على تلطيفها ضمن مستويات نظرية ذات فائدة على الممارسات الأمنية. ولعلّ أهم هذه المستويات ما تعلق بالفاعل الأمني المرجعي والقيمة الأمنية المهددة.

لذلك علينا عدم معالجة المسألة الأمنية وفقا لنمط التشخيص المعزول الذي يتعامل مع الدراسات الأمنية استنادا لانفصالية كل من الفاعل والبنية والموضوع، ليرصد من خلالهـــا اللاتراكميـــة المعرفية في الدراسات الأمنية المفسّرة للتصدعات العملية في الأمن الـــدولي والمعيقـــة لمـــداخل الانتقال نحو الأمن العالمي.

هذه أهم المعطيات التي تسمح بوضع تصورات مفاهيمية متكاملة بعيدا عن الجدالات المعرفية التي اتسم بها حوار المنظورات في الدراسات الأمنية، لأن التنظير في هذا الميـــدان هـــو بـــصدد البحث عن مقاربات مفاهيمية خصبة ومرنة، أكثر من التركيز على قوالـــب نظريـــة جـــاهزة ومنسجمة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

1- أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد 11 أيلول**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2002.

2- إرون سلزر، **المحافظون الجدد**، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005.

3- السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والاستراتيجية**، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004.

4- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت، منشورات ذات السلاسل 1985.

5- إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، جامعة الكويت،1982.

6- باسم علي خريسان، **العولمة والتحدي الثقافي**، بيروت، دار الفكر العربي، 2001.

7- عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دمشق، دارالفكر، الطبعة الأولى، 2003.

8- برهان غليون، **العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد**، الدار البيضاء، المركز الثقافي الغربي، الطبعة الأولى، 2003.

9- بول كينيدي، **الإستعداد للقرن الواحد والعشرين**، ترجمة: د.نظير جاهل، الجزء الأول، لبنان، دار الأزمة الحديثة، جانفي 1998.

10- ثامر كامل، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**، العراق، وزارة الثقافة والاعلام، 1985.

11- جاك فونتال، **العولمة الإقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيوإقتصاد**، ترجمة: محمود براهم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

12- جهاد عودة، **الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا**، الجزائر، عين مليلة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.

13- جوزيف. س. ناي، جون .د. دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح، الرياض، العبيكان، الطبعة الأولى، 2002.

14- جوزيف س.ناي، **مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لاتستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها ؟**، ترجمة: د.محمد توفيق البجيرمي، السعودية، العبيكان، الطبعة الأولى، 2003.

15- جون بيلس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

16- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، 1985.

17- ناصيف يوسف حتى ،**النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985.

18- روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

19- ريتشارد هاس، ميجان أوسوليفان، **العسل والخل:الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**، ترجمة:إسماعيل عبد الحكم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 2002.

20- ريمون حداد، **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام الفوضى في نظام العولمة**، بيروت، دار الحقيقة، 2000.

21- زبينغو بريجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي،2004.

22- زبيغنيو بريجنسكي، **الفوضى: الإضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مالك فاضل، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998.

23- زبينغو بريجنسكي، **بين عصرين: أمريكا والعصر التكنوتروني**، ترجمة: محجوب عمر، بيروت، دار الطليعة.

24- زلماي خليل زاد وآخرون، **التقييم الإستراتيجي**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 1997.

25- ليرتشي شارلز، **النظام العالمي الجديد: الحاضر والمستقبل**، ترجمة: نافع أيوب لبس، دمشق، إتحاد الكتاب العرب، 1999.

26- محمد الأرناؤوط وآخرون، **العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة**، الأردن، منشورات جامعة آل البيت، 2000.

27- ممدوح شوقي مصطفى كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي** ، القاهرة، 1985.

28- محمد نعمان جلال، **الاستراتيجية والدبلوماسية والبرتوكول بين الاسلام والمجتمع الحديث**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2004.

29- محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006.

30- محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، لبنان، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972.

31- معمر بوزنادة، **المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

32- عبد المجيد صادق، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، القاهرة، جامعة القاهرة، 1976.

33- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979.

34- عدنان طه الدوري، **العلاقات السياسية الدولية**، ليبيا، الجامعة المفتوحة، الطبعة الرابعة، 1998.

35- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005.

36- قاسم حجاج، **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**، الجزائر، جمعية التراث، 2003.

37- سمير أمين وآخرون، **النظام الدولي الجديد**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004.

38- سمير أمين وآخرون، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2004.

39- سمير مرقس، **الإمبراطورية الأمريكية بين ثلاثية الثروة والقوة والدين**، القاهرة، دار الشروق، 2002.

40- كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004

41- كين بوث، تيم ديون، **عوالم متصادمة: الارهاب ومستقبل النظام العالمي**، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2005.
42- هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002.
43- وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع،2003.
44- وليد عبد الحي ، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، **1994**.

2/ الدوريات والمجلات:

1- محمد شلبي، " **الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة** "، مجلة العلوم السياسية، عن أشغال الملتقى الدولي الأول حول " الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة "، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2003.
2- محمود حيدر، " **السيادة الدولية في تحولات العولمة: الدولة المغلولة** "، شؤون الأوسط، العدد 100،نوفمبر 2004.
3- ستيفن والت، **العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات عدة** ، ترجمة : منير كمال، الثقافة العالمية.
4- هالة مصطفى، "**العولمة:دور جديد للدولة**"، مجلة السياسة الدولية، العدد134، أكتوبر1998.
5- عمار جفال، " **قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية** "، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، العدد الأول، شتاء 2002.
6- روبرت كيوهان، جوزيف ناي، "**القوة والاعتماد المتبادل في عصر المعلومات**"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 103.
7- جورج قرم، "**عالم القطب الأوحد واتجاهاته**"، المستقبل العربي، العدد 278، أفريل2002.
8- عبد النور بن عنتر، " **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** "، السياسة الدولية، العدد 160، أفريل2005.

9-وليد عبد الحي،" **تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية** "، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد الرابع.

10- أحمد فاروق عبد العظيم، " **سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي** "، السياسة الدولية، العدد 158، أكتوبر 2004.

11- عبد الله يوسف سهر محمد، " **الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط : دراسة في تطور العلاقات الدولية** "، مجلة السياسية الدولية، العدد160، أفريل 2005.

12- عبد النور بن عنتر، " **الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي**"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 107، صيف 2002.

13- ممدوح شوقي، " **الأمن القومي والعلاقات الدولية** "، مجلة السياسة الدولية، عدد 127، جانفي 1997.

3/ الرسائل والأطروحات:

1- عبد الناصر الدين جندلي، **إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

2- خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1995.

3- عمار حجار، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماجسيير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جوان 2002.

4/ مواقع الأنترنت:

- آندري مورافسيك،" الإتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي"،في:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav.html

- هشام القروي، **النظرية النقدية الإجتماعية:** قراءة في كتاب:
www. Rezgrar.com//debat/show.art.asp=38393

- حسن مصدق، "**يورغن هابرماس، ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية**" :
www. Amcoptic. Com/ N 2005/ Masdak

- فضيلة محجوب، "القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة"،عن:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.read104.htm

- مفيد نجم، " النظام الدولي الجديد: الإمكانات وغياب الاستراتيجية والمعايير"، في:
http://djiddou.onlilne.fr/ modules.php?name=News&file=article&sid=40
- حسين بوقارة ، "إنعكاسات أحداث سبتمبر على العلاقات الدولية"، في:
http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2002/issue591/textstwo/4.htm
- ريتشارد هاس، قراءة في كتاب الفرصة، في:
http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/95.htm
- نيل فيرغيسون، " عالم بلا قوة"، في:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read147.htm
- غراهام فولر، "هل كان صموئيل محقا "، في:
www.aljazeera.net/NR/exeres/C318C480-CE90-461C-B814-06ABFE8BA71A.htm
- إبراهيم غرايبة، "الإستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد سبتمبر"، في:
C306D7AC-6AE6-4147-B684- http://www.aljazeera.net/nr/exeres/ 295051B38B7A.htm
- نادية محمود مصطفى، " الولايات المتحدة بين نموذج القوة وقوة النموذج"، في:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/09/article19.shtml
- عماد فوزي شعيبي، " الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وساحة عملياتها العسكرية"، سوريا، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، في:
http:// www.dascsyria.com/indexa.htm
- ابراهيم غرايبية، " الدفاع الوقائي: استراتيجية أمريكية جديدة للأمن"، عرض كتاب وليـــام بيري، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/83FA50B3-D9E6-4105-B9F9-FE214A1572E1.htm
- "الاستراتيجية القومية الأمريكية لمكافحة الارهاب"، في:
strategy/76k-16sep2003http://www.usinfo-state.gov/topical/pol/terror/
- خليل حسين، " الاستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي الأمريكي"، في:
http://www.arabgate.com/more/953

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1/ الكتب:

1- Lindgren.H and Byrne.D, **Psychology: an Introduction to Behavioral Science**, john willey, N.W, 1975.

2- Ken Booth and Steve Smith**, International Relations Theory Today**, Cambridge University Press,1995.

3- Barry Buzan, **People, States and Fear**, London, Harvester Wheatsheaf, 1983.

4- Otto and J.Rosenau, **Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990's**, New York, lexington Books,1989.

5- Richard Higgot, **Globalization and Regionalization: New Trends in World Politics**, Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research,1998.

6- Gustav A. Wetter, **Economic Theories of Imperialism and War**, New York, frederich.a praeger, 1963.

7- Robert Cooper, the Breaking of Nations: Order and Chaos in the Twenty First Century , london, Atlantic Books ,2003.

8- De Snarchans. P, **la Politique Internationale**, Paris, Armand Colin, . 3 éme ed

9- Jean Jacques Roche,**Theories des Relations Internationales**, Paris, Montchrestien,2 éme ed,1997.

10- Paul Kennedy**, the Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000**, New York,Vinage Books,1989.

11- Joshua S.Goldstein, **Long Cycles :Prosperity and War in the Modern Age**, New Haven, ct Yale University Press, 1988.

12- Hans J.Morgenthau, **Politics Among Nations**, New York, Knopf, 5 th ed ,1975.

13Raymond Aron, **Paix et Guerre entre les Nations**, Paris, Calmann - Lévy, 8émé ed, 1984.

14- Robert.O.Keohane and Joseph.S.Ney, **Power and Interdependence**, New York,Longman, 3rd ed, 2000.

15- Qyvind Osterud, Intersystemic Rivalry and International Order: Understanding the End of the Cold War, in Pierre Allan and Kjell Goldmann,1997 (eds).

16-Robert Cooper, **the Postmodern State and the World Order**, .0london, demos,200

17- David Held, **Global Transformations : Politics,Economics and Culture**, Stanford University Press, 1999.

18- Thomas Freidman, **the Lexus and the Olive Tree**,New York,Farra , Straus Giroux,1999.

19-Thomas Hobbes, **Leviathan**, Oxford, Basil Blackwell Ltd, 1946.

20- Paul Viotti, Mark V.Kauppi(eds), **International Relations Theory : Realism, Pluralism Globalism and Beyoud**, USA, Boston, Allynand Bacon, 1997.
21-Michael Joseph Smith, **Realist Thought from Weber to Kissinger**, baton rouge, louisiana state university press,1986.

22- Light Margot and A.J.R.Groom, **International Relations : A Handbook of Current Theory**, London, Frances Printer Publishers, 1985.
23- John Baylis and Steve Smith, **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, Oxford University Press,2000.
24- Bruce Russett, **Grasping The Democratic Peace: Principles For a Post Cold War World**, Princeton University Press, 1993.
25- Alain Minc, **le Nouveau Moyen Age**, paris, fayard, 1994.
26- Richard Perl, David Frum, **An end to evil : How to win the war or terror**, Random House, 2003.

2/ مواقع الأنترنت:

, j.r mallory annual " **Globalization and Sovereignty**"1- Ostry Sylivia**,** lecture, mc gill university,www.utoronto.ca /cis/ malory.pdf.
, http: " quick tables 2- World Bank, "Data and Statistics www.worldbank.org/data/quickreferance/quickref .html
3- Baryy Buzan and others, « **The Logic of Anarchy : Neorealism to Structural Realism** », http:// www.ciaonet.org/book/buzan/auth.html.
4- Jean François Thibault, « **Représenter et Connaitre les Relations Internationales : Alexandre Wendt et le Paradigme Constructiviste** », http:// www.er.uqam.ca/nobel/cepes/note7.html.
5- Renat Kenter, « The Art of the Possible: The Scenario Method and the Third debate in International Relations Theory » a Master thesis in international relations, university of amesterdam, nov,1998, http://www.deruijter.net/kenter.htm.

Aperçu Du Contributions Des "6- Frèdirick Guillaume Duffour ,
Néogramsciens et Des Théories Critiques Au Tournant Réflexif Des , www. Conflits. Org/ Document 1531 . Html ."**Théories De La Sécurité**
7- The White House, "A National Security Strategy for a New Century" , http:// clinton2.nara.gov/ WH/EOP/NSC/Strategy/ .

8- Camoain 2000 : Promoting the National Interest Foreign Affairs http://www.foreignaffairs.org/20000101faessay5/condoleezza-rice/campaign-2000-promoting-the-national-interest.html
9- Charles Krauthammer, "**An American Foreign Policy for Unipolar World** ", American Entreprise Institute,2004, http://www.aei.org/publications/pubID.19912,filter.all/pub_detail.asp
10- The White House, "The National Security Strategy of the United States of America Table of Contents ", http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html

خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا